الموسم الثاني
للانصات المركزي

الاحاطة الاخيرة..الرؤية الاممية للوضع العراقي امام مجلس الامن الدولي

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 32
الاحد
2025/12/07

No. : 8060

استراتيجية امريكية جديدة للشرق الاوسط و العالم

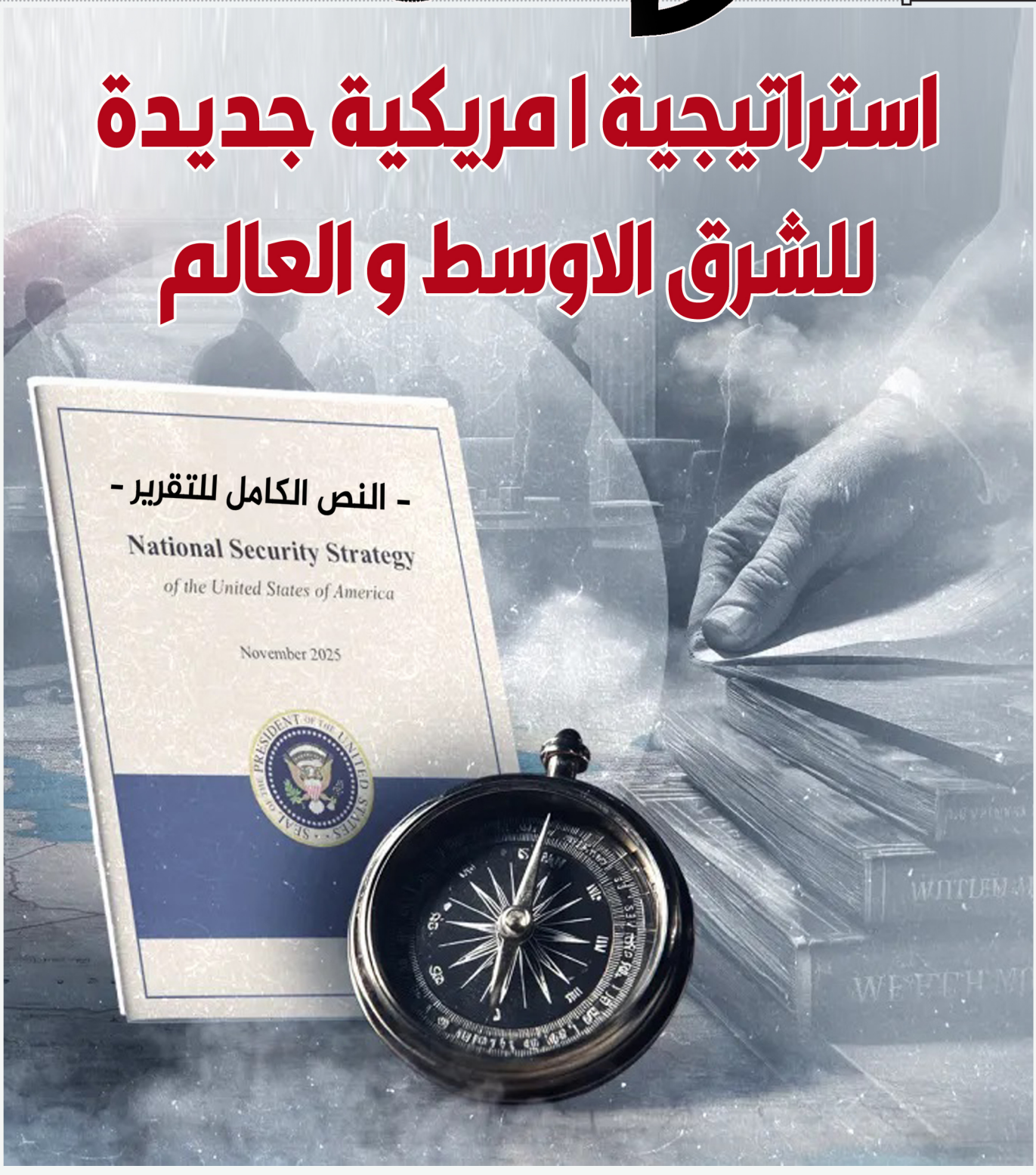

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

رسالة دعم الاتحاد الوطني للمؤتمر الدولي للسلام والمجتمع الديمقراطي

قوباد طالباني: مستعدون لتشكيل حكومة خدمية على أساس الشراكة الحقيقية

سنتخذ تدابير حازمة لاعتقال منفذي ذلك العمل التخريبي

مرجعية الهركيين ترد على الاتهامات التي اطلقها الحزب الديمقراطي

الاتحاد الإسلامي يستذكر : ايدي الغدر والظلم هاجمت مقارنا في بادينان

رسالة امتنان من الرئيس الامريكي الى رئيس الجمهورية

الرؤية الاممية للوضع العراقي امام مجلس الامن الدولي

بيان: هذه القرارات لا ترسل إلى رئاسة الجمهورية

توضيحا لقرار منشور في (الوقائع).. واشنطن محبطة والسوداني يوجه بتحقيق عاجل

ذي ناشنال : العراق عالق بين إيران وأمريكا بعد أزمة «قائمة الإرهاب»

قضايا كردستانية

القضية الكردية في إستراتيجية وزير الخارجية الأمريكي

مشروع واحد في مواجهة التشتت

سياسة العداء للكرد: خسارة تركمانية وربح لقلة متنفذة

سلطة تحذف الشهور... وزمن ينهار أمام شعبٍ محتار!!!

المـرصــد التركـي و الملف الكردي

المؤتمر الدولي للسلام والمجتمع الديمقراطي يؤكد اهمية مسيرة الحل

اوجلان: الاندماج الديمقراطي سيحول تركيا إلى دولة قانون

المرصد السوري و الملف الكردي

CSIS: وعود سوريا وتحدياتها بعد عام من سقوط الأسد

تقارير استراتيجية

النص الكامل لإستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية

استراتيجية الأمن القومي الامريكي: الإيجابيات والسلبيات وأجراس الإنذار

الاخيرة :

سوران الداوودي: مسرحية رخيصة.. ومحاولة يائسة لتضليل الرأي العام

رسالة دعم الاتحاد الوطني للمؤتمر الدولي للسلام والمجتمع الديمقراطي

انطلقت صباح السبت ٢٠٢٥/١٢/٦ اعمال المؤتمر الدولي للسلام والمجتمع الديمقراطي في مدينة اسطنول، بمشاركة مجموعة واسعة من القادة السياسيين والأكاديميين ونشطاء المجتمع المدني.

ويبحث المؤتمر مسارات تعزيز السلام والديمقراطية عبر تجارب عالمية تمتد من جنوب إفريقيا وإقليم الباسك إلى إيرلندا وتركيا.

وأكد ممثل الاتحاد الوطني الكوردستاني الدكتور دارا خيلاني خلال المؤتمر، الاتحاد الوطني يعمل من اجل إنجاح عملية السلام وحل المسألة الكوردية في تركيا ويتخذ دائما من باقة الورد للرئيس مام جلال أساسا في نهجه.وقال خيلاني في كلمة خلال المؤتمر: ان "الاتحاد الوطني يعمل من اجل إنجاح عملية السلام وحل المسألة الكوردية في تركيا"، مضيفا انه "على الدولة التركية احترام حقوق الشعب الكوردي في تركيا".

واوضح خيلاني، ان "الاتحاد الوطني يامل في نجاح المؤتمر"، مشيرا الى ان "الكورد تعرضوا لويلات كبيرة في الشرق الاوسط وان الكورد يعرفون اكثر من الجميع معاني السلام والحرية".

وبين ممثل الاتحاد الوطني، ان "الاتحاد الوطني يتخذ دائما نهج باقة الورد للرئيس مام جلال كأساس لاستراتيجيته"، مضيفا ان "الاتحاد الوطني الكوردستاني يؤكد دائما على الحل السلمي والحوار من اجل حل المشاكل"، و قرأ الدكتور دارا خيلاني رسالة رئيس الاتحاد الوطني الى المؤتمر، هذا نصها:

«نحن الشعب الكردي، نعيش في منطقة تشهد صراعات مستمرة منذ زمن طويل، وقد تسببت في سقوط العديد من الضحايا، لقد شهدنا منذ زمن طويل أن لا أحد ينتصر في هذه الصراعات، لذلك، علينا النضال من أجل أن نعيش حياة كريمة في مناطقنا، نحن نمر بمرحلة جديدة، ولذلك، فإن القرارات التي نتخذها الآن قادرة على خلق الحرية للمستقبل، ليس من اجل الكرد فحسب، بل من أجل جميع الأديان والأعراق المختلفة، لطالما آمن

الاتحاد الوطني الكردستاني بهذا منذ تأسيسه.

لقد كنا دائما ضد الانقسامات، وأولينا أهمية كبيرة للحوار، هذا المبدأ هو مبدأ مام جلال، ستمهد هذه الرؤية الطريق دائما للمشاركة الديمقراطية للحركة السياسية الكردية، واليوم، مع الجهود الجديدة لعبد الله أوجلان، بدأت عملية السلام.

لقد رأى الكرد في جميع أنحاء العالم أن الحروب الفعالة لا يمكن حلها بالوسائل العسكرية، برأينا، يجب حلها الآن من خلال الحلول الديمقراطية، من خلال الحوار، استمرت هذه العملية حتى الآن بفضل الجهود المهمة لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب، لذلك، فإن دور أصدقاؤنا في حزب المساواة وديمقراطية الشعوب هو أمر مهم للغاية.

افتحوا الأبواب وأغلقوا صفحة الماضي المؤلمة، بدلا من الصراعات، افتحوا أبواب الحوار، لنفتح صفحة بنّاءة، وهذا سيعود بالنفع على السلام في المنطقة، السلام يعني الاستقرار من كل الجوانب، ولذلك ندعم جميع الخطوات المتخذة من أجل السلام والديمقراطية، علينا مواصلة هذه العملية بحكمة وشجاعة.

عاشت كردستان، عاشت الحرية».

السيدة الاولى: نأمل في حل القضية الكوردية وانجاز عملية السلام في تركيا

من جهة اخرى استقبلت السيدة شاناز إبراهيم أحمد، السبت ٢٠٢٥/١٢/٦ في متحف زاموا بمدينة السليمانية، عددا من نائبات رؤساء البلديات في شمالي كوردستان.

وخلال اللقاء، وبعد الترحيب بالوفد الزائر في السليمانية، جرى الحديث حول خطوات عملية السلام وحل القضية الكوردية، حيث أعربت السيدة شاناز عن أملها في أن تستمر مسيرة السلام وأن تتعزز أكثر.

وقام الوفد بجولة في عدد من أقسام متحف زاموا، واطلعوا على الإرث الأدبي والسياسي الغني للراحل الأستاذ إبراهيم أحمد.

وضم الوفد القادم من شمالي كوردستان: آيتن كايا، نائبة رئيس بلدية برسوس، سيفيم بيسيشي، نائبة رئيس بلدية سيلفان، صفية آكداغ، نائبة رئيس بلدية دياربكر، وغالبين شاهين، نائبة رئيس بلدية نصيبين.

مستعدون لتشكيل حكومة خدمية على أساس الشراكة الحقيقية

استقبل قوباد طالباني، نائب رئيس مجلس الوزراء، دانييل كريبر، سفير ألمانيا لدى العراق، وبحث معه الأوضاع السياسية في إقليم كوردستان والعراق.

وخلال اللقاء الذي جرى يوم السبت (٢٠٢٥/١٢/٦)، تم بحث الوضع السياسي في الإقليم ومسألة تشكيل الحكومة الجديدة. وفي هذا السياق، اكد قوباد طالباني على أنّهم مستعدون لتشكيل حكومة تقوم على أساس الشراكة الحقيقية، وتقدم خدماتها لجميع المواطنين ولكل مناطق كوردستان دون تمييز.

وفيما يتعلق بالعملية السياسية في العراق، أشار نائب رئيس الوزراء إلى أن العراق بحاجة إلى حكومة قوية وفعالة تستطيع من جهة حماية سيادة واستقلال البلاد، ومن جهة أخرى تتخذ خطوات اساسية لتطوير اقتصاد العراق.كما أوضح نائب رئيس الوزراء أن على الحكومتين المقبلتين في العراق وإقليم كوردستان أن تمنحا الأولوية لمعالجة القضايا الأساسية العالقة بينهما.

نعمل على تعزيز وتقوية موقع النساء في جميع مراكز القرار

من جهة اخرى وخلال اجتماعه مع مجموعة من النساء الخميس ٢٠٢٥/١٢/٤ في محافظة اربيل، اكد قوباد طالباني، ان الدفاع عن حقوق وموقع النساء في المجتمع جزء من هوية الاتحاد الوطني الكوردستاني، لذا فالاتحاد الوطني الكوردستاني قدوة دائماً لمشاركة النساء في مراكز القرار.

وقال قوباد طالباني: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني عمل بكل جهد من اجل تعزيز موقع النساء داخل الحزب والحكومة وجميع مراكز القرار، وسنعمل بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والجهات ذات العلاقة لانهاء العنف ضد النساء.

سنتخذ تدابير حازمة لاعتقال منفذي ذلك العمل التخريبي

أصدر الاتحاد الوطني الكوردستاني، الخميس، بيانا، بعد تعرض قبور للطائفة المسيحية في مدينة كويه إلى الاعتداء والتدمير، مؤكدا أن ما حدث عمل دخيل على تاريخ وثقافة التعايش بالمدينة.

وقال مركز تنظيمات كويه للاتحاد الوطني في بيان: إن "التعايش السلمي وثقافة تقبل الآخر والتشارك في المناسبات الدينية والمجتمعية فيما بين أبناء الديانات والطوائف المختلفة في كويه طوال القرون الماضية، يمثل إحدى ظواهر التمدن الحديث والتطور المجتمعي بالمدينة".

وأضاف: أن "مخربين ودخلاء على ثقافة هذه المدينة واصالتها ومجردين من القيم الثقافية، عمدوا خلال الأيام الماضية على تشويه قبور تعود لشخصيات مسيحية في منطقتنا، بهدف القضاء على روح التعايش والوئام في المدينة"، معربا عن "رفض سكان كويه الأصلاء والاتحاد الوطني الكوردستاني لتلك الممارسات الدخيلة التي لا يمكن التغاضي عنها".

ودعا البيان "الأجهزة الأمنية إلى اتخاذ تدابير حازمة لاعتقال منفذي ذلك العمل المشين وتسليمهم للعدالة، لسد الطريق عمن تسول له نفسه مسّ ذلك النموذج الرائع للتعايش في كوردستان ومدينتنا"، معربا عن استعداد الاتحاد الوطني الكامل لمحو آثار ذلك العمل التخريبي المقزز وإصلاح ما تم تخريبه".

مرجعية الهركيين ترد على الاتهامات البارتي

لا يمكنها تبييض وجه خياناتهم السوداء وبيع الأرض وقتل أبناء الشعب الكوردي الأحرار

بعد التوترات الاخيرة التي شهدها قضاء خبات بمحافظة اربيل خلال الايام الماضية، تجددت يوم الجمعة التظاهرات للمطالبة باطلاق سراح المعتقلين.ووفقا للمعلومات المتوفرة: ان التظاهرات تجددت بعد اعتقال عدد من ابناء القضاء من عشيرة الهركي بتهمة المشاركة في الاحتجاجات السابقة، وسمع دوي اطلاق نار داخل القضاء مع انتشار كثيف للقوات العسكرية والامنية عند مداخل ومخارج القضاء.

هذا وشهدت قرية لاجان قرب مدينة أربيل، خلال الايام الماضية مواجهات عنيفة بين متظاهرين مدنيين وقوات تابعة للحزب الديمقراطي الكوردستاني، أدت الى مقتل وجرح أكثر من ١٢ شخصاً.

وأغلق المتظاهرون الطريق أمام صهاريج نقل الوقود، مما أدى إلى مواجهات مع قوات الزيرفاني الذين استقدمهم الحزب الديمقراطي للقضاء على الاعتراضات، الاحتجاجات تعكس تدهور الوضع في المنطقة، ومطالبة الأهالي بتحسين الخدمات وتوفير فرص العمل.

في هذه الاثناء اصدر مكتب رئيس مرجعية الهركيين، بيانا بعد الاعترافات التي عرضها الحزب الديمقراطي

الكوردستاني، حول احداث قرية لاجان، فيما يأتي نص البيان:

بشأن أكاذيب وأباطيل جهاز الاستخبارات (باراستن) سيئ السمعة التابع للحزب الديمقراطي، نرفض من هنا بشدة تلك الاتهامات والتشويهات ونعلن أن اتهامات وتشويهات جهاز استخبارات الحزب الديمقراطي لا يمكنها تبييض وجه خياناتهم السوداء وبيع الأرض وقتل أبناء الشعب الكوردي الأحرار.

ونقول لهم من هنا: إن التعذيب وإيذاء المواطن الكوردي وإحضاره أمام شاشات التلفزيون واختلاق الأكاذيب والافتراءات، لا يمكن أن يكسب ثقة شعب كوردستان، لأن الشعب الكوردي يعرف خططكم وأكاذيبكم ويدركها جيداً.

ونعلن من هنا لشعب كوردستان، أنكم أنتم في الحزب الديمقراطي تُستخدمون مؤسسات الدولة لمصالحكم ومصالح أبنائكم وأحفادكم متى ما شئتم.

وتاريخنا شاهد على ذلك، فمنذ بداية الحرب ضد داعش كنا نحن وأبناء قبيلة هركي جميعاً ندافع بأرواحنا عن ممتلكات ومؤسسات الدولة، وأنتم بلا حياء قلتم أمام شاشات التلفزيون: «يمكن ان نهرب»

نطالب المنظمات الدولية والمحلية أن تطلب الأدلة اللازمة للتحقق من صحة أكاذيب الجهاز الأمني ولا تصدق تشويهاتهم، ونحن مستعدون للمثول أمام أي محكمة دولية محايدة لكي يعرف كل شعب كوردستان من هو على حق، وليعرف العالم أجمع أن إحضار شاب من قبيلة هركي أمام الشاشة وإجباره على الكلام، لا يمتلك أي أصل أو أساس من الصحة.

ونؤكد لجميع الأطراف أن هذا الموضوع الذي أثاره جهاز باراستن هو لزيادة الخلافات داخل عائلة الهركيين.

النجاح لإرادة الهركيين

جبل جارجل لن ينخفض أبداً وسيبقى عالياً

الخزي لأعداء هركي

مكتب رئيس مرجعية الهركيين

جوهر محي الدين آغا الهركي

كتائب سيد الشهداء تنفي الاتهامات بضلوعها في أحداث خبات

الى ذلك نفت كتائب سيد الشهداء، الاتهامات الموجهة اليها بضلوعها في الأحداث الأخيرة بقضاء خبات وقرية لاجان بمحافظة أربيل، مؤكدا أنها سترفع دعوى قضائية ضد مطلقي هذه الاتهامات.

وجاء في بيان للمجلس الاعلامي لكتائب سيد الشهداء، «تداولت بعض المنصات فيديو يتضمن اتهامات لكتائب سيد الشهداء بالوقوف خلف الأحداث الأخيرة المؤسفة التي حصلت في مدينة خبات بأربيل، والتي أسفرت عن وقوع عدد من الضحايا».

وأضاف البيان: «ونحن إذ نعبر عن تضامننا مع أسر الضحايا من الطرفين، فالدم العراقي كله مقدس بالنسبة لنا، فإننا نستنكر تلك الاتهامات الفارغة، التي تأتي ضمن سلسلة ممنهجة من الاتهامات المفبركة»، مؤكدا اعتزام الكتائب «تحريك شكوى قضائية ضد مطلقيها».

ودعا البيان «جميع الشركاء في وطننا العزيز الى مضاعفة الجهود لخدمة أهلهم والتركيز على توفير حقوقهم الأساسية، بدل البحث عن ذرائع واهية لتبرير تقصيرهم في ذلك».

الاتحاد الإسلامي يستذكر :
ايدي الغدر والظلم هاجمت مقارنا في باديناں

استذكر الأمين العام للاتحاد الإسلامي الكردستاني صلاح الدين محمد بهاء الدين ذكرى مرور ٢٠ عاما على حرق مقار الاتحاد الإسلامي الكوردستاني وقتل أربعة كوادر من الحزب في منطقة بهدينان.

وقال بهاء الدين في بيان بالمناسبة" قبل عشرين عاماً، وفي يومٍ مثل هذا اليوم ١٢/٦، امتدت يد الغدر والظلم لتهاجم مقار الاتحاد الإسلامي في باديناں البطلة، حيث قدّم أربعة من إخوتنا الأعزاء أرواحهم شهداء ".

وأضاف أن " تلك الواقعة أشعلت معركة ضد الحرية والتعددية والعملية الانتخابية، دون أن يدركوا أنهم لن يفلحوا في حربهم ضد الاتحاد الإسلامي، وان الندم سيكون مصيرهم"، مؤكدا ان " الشهداء لا يموتون وهم خالدون في ضمير الشعب، وأن أبناء الاتحاد الإسلامي يؤكدون استمرارهم في النضال وخدمة الشعب".

وتابع " الرحمة لأرواح الشهداء الطاهرة والوفاء والتقدير لعوائل الشهداء وذويهم وتحية تقدير احترام لكل أبناء بهدينان الصامدين الأعزاء ".

رسالة امتنان من الرئيس الامريكي الى رئيس الجمهورية

لدعم فخامته حملة تعزيز السلام في المناطق المضطربة حول العالم

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الخميس ٤ كانون الأول ٢٠٢٥ في قصر بغداد، القائم بأعمال سفارة الولايات المتحدة الأمريكية لدى العراق السيد جوشوا هاريس الذي قدّم لفخامته التعازي والمواساة بوفاة شقيقه المرحوم شمال جمال رشيد.

وبحث اللقاء، العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطوير التعاون المشترك في مختلف المجالات بما يخدم مصالح الشعبين الصديقين، كما جرى استعراض تطورات الوضع الإقليمي والدولي، مع التأكيد على أهمية التنسيق المشترك لمواجهة التحديات القائمة، بما يسهم في ضمان الاستقرار والأمن في المنطقة.

وعبر فخامة رئيس الجمهورية عن شكره وتقديره على الرسالة التي بعثها إليه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ٢١ تشرين الثاني ٢٠٢٥، والتي تضمنت الامتنان لدعم حملة تعزيز السلام في المناطق المضطربة حول العالم.

كما طلب الرئيس ترامب من الرئيس رشيد استمرار دعمه للمساعدة في ضمان «مستقبل أكثر إشراقاً لمواطنينا والعالم».

وأكد الرئيس ترامب في الرسالة، عزمه على إنهاء قرون من الصراعات في الشرق الأوسط، معربا عن تطلعه إلى أن يتجاوز المجتمع الدولي صراعات الماضي الطويلة الأمد من أجل إنقاذ الأرواح، في كل منطقة، وفي كل قارة.

ورحب الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد بالتزام الرئيس ترامب، الذي يتماشى مع إيمانه بأن جميع النزاعات يمكن، بل ويجب، حلها بالحوار بدلاً من العنف، ودعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والتعاون والسلام الدائم مع التأكيد على العمل المشترك من أجل مستقبل عالمي أكثر أمنا وتناغما.

الرؤية الاممية للوضع العراقي امام مجلس الامن الدولي

الإحاطة الاخيرة للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق/ ٢ ديسمبر ٢٠٢٥

فيما ياتي الإحاطة الاخيرة للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق السيد محمد الحسان المقدمة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتاريخ ٠٢ ديسمبر ٢٠٢٥:

السيدة الرئيسة،

ممثلو أعضاء مجلس الأمن المحترمون،

اسمحوا لي أن أبدأ هذه الإحاطة، قبيل انتهاء ولاية يونامي في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر الجاري، بالتوجه بالشكر إلى أعضاء هذا المجلس الموقر على دعمهم وإرشادهم القيم على مر السنين. كما أود أن أعبر عن امتناني العميق لحكومة العراق لاستضافتها وشراكتها مع يونامي منذ بدء عمل البعثة قبل ٢٢ عاما. ولا تفوتني الفرصة كذلك أن أشكر العراق والكويت، الحاضرين هنا اليوم، على تعاونهما ودعمهما في تنفيذ ولاية يونامي على المدى الطويل. إنه بالفعل ليوم عظيم للمجتمع الدولي حيث يشهد إغلاقا مشرفا وكريما لإحدى بعثات الأمم المتحدة.

خرج العراق منتصرا ولكن بتضحيات لا توصف

السيدة الرئيسة،

بمناسبة هذه الإحاطة النهائية، دعونا نعود بذاكرتنا إلى عام ٢٠٠٣، عندما أسس هذا المجلس بعثة يونامي في بلد يعاني من آثار عقود من الدكتاتورية والحروب الإقليمية والصراعات الداخلية والاحتلال الأجنبي وإرهاب داعش.

لقد كان طريق بناء السلام والأمن والاستقرار طويلا وشاقا. لكن، وبدعم من المجتمع الدولي، خرج العراق منتصرا ولكن بتضحيات لا توصف.

ومن المناسب أن نكرم اليوم ذكرى جميع من خسروا حياتهم منذ أن بدأت يونامي عملها في العراق. ويشمل ذلك ٢٢ من موظفي الأمم المتحدة الذين ضحوا بحياتهم، في تفجير فندق القناة عام ٢٠٠٣. وأغتنم هذه الفرصة لأحيي ذكراهم، بمن فيهم زميلنا الراحل سيرجيو فييرا دي ميلو، وكذلك الناجين من هذا العمل الإرهابي الذي ترك لديهم جروحا دائمة.

أكثر الانتخابات تنظيما ونزاهة

لقد تأثرت أنا وأسلافي بصمود وثبات العراق وشعبه وهم يعملون بعزم لبناء مستقبل أكثر أمنا وازدهارا. من اعتماد دستور جديد، إلى تعزيز وترسيخ الديمقراطية من خلال ثلاثة عشر عملية انتخابية ناجحة، تمكن العراق، بشكل متصاعد، من تعزيز المكاسب التي تحققت بصعوبة خلافا للتوقعات.

وفي الواقع، وبفضل شعب العراق وقادته، أجرت البلاد انتخاباتها البرلمانية السادسة في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، والتي تميزت بزيادة ملحوظة في نسبة المشاركة بين الناخبين المسجلين (٥٦٪)، وبأنها من أكثر الانتخابات التي أجريت في العراق حرية وتنظيما ونزاهة حتى الآن.

وأنتهز هذه الفرصة لتهنئة شعب العراق، بما في ذلك المفوضية المستقلة العليا للانتخابات ويونامي، من خلال مكتب المساعدة الانتخابية، على الخدمة المقدمة إلى العراق أثناء تلك الانتخابات. ولا أستطيع أن أتصور أفضل خاتمة لأنشطة يونامي من المشاهد التي شهدتها أنا وفريقي في مراكز الاقتراع في جميع أنحاء البلاد، حيث اصطف العراقيون باختلاف أطيافهم في طوابير منظمة، متحمسون للإدلاء بأصواتهم.

اهمية الحوار و الشراكة بين بغداد وأربيل

وإذ أعبر عن ثقتي بأن العراق سيستمر في البناء على هذا الأساس الانتخابي المتين، فإنه ليحدوني وطيد الأمل بأن يتم تشكيل حكومة جديدة دون تأخير. وسيكون من التقصير عدم الإشارة إلى أن تشكيل حكومة إقليم كردستان الجديدة لا يزال معلقا بعد أكثر من عام من المفاوضات المطولة.

إن تشكيل الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم في العراق يوفر فرصا لتعزيز العلاقة بين بغداد وأربيل ومعالجة القضايا العالقة ذات الصلة وحلها، بما في ذلك ما يتعلق بالمناطق المتنازع عليها. فالعلاقة بين بغداد وأربيل هي شراكة ضرورية تتطلب تعاونا وحوارا أكثر انفتاحا على أساس الدستور العراقي.

نحو مليون نازح عراقي

لقد تغلب العراق بالتأكيد على صراعات متتالية في طريق شاق نحو الاستقرار، لكن ومع ذلك، فإن الآثار الدائمة للصراع أدت إلى ظهور احتياجات إنسانية ملحة ومستمرة، حيث لا يزال هناك ما يقرب من مليون نازح عراقي، وهو رقم

كبير، لا تزال عودتهم الطوعية الكاملة وإعادة إدماجهم تتعرض لتحديات اقتصادية واجتماعية وأمنية وإدارية.

ومن بين هؤلاء النازحين أكثر من ١٠٠,٠٠٠ أغلبهم من الأيزيديين من سنجار، لا يزالون، بعد ١١ عاما، يعيشون في مخيمات النزوح في ظروف صعبة — إنهم ناجون عانوا معاناة لا توصف على يد تنظيم داعش.

وأشير بقلق إلى أن مغادرة معسكرات النزوح قد تباطأت بشكل كبير في عام ٢٠٢٥، حيث تحتاج هذه المجتمعات إلى تدخلات مستهدفة تربط بين الدعم الإنساني وبرامج التنمية طويلة الأمد— السكن وسبل العيش والحماية الاجتماعية والمصالحة المجتمعية. ولذلك أجدد دعوتي لاعتماد خطة وطنية شاملة لضمان تنفيذ الحلول الدائمة.

الهجمات يجب أن تتوقف

كما أعبر عن بالغ القلق بشأن الهجمات على المنشآت والبنى التحتية العراقية، بما في ذلك الهجوم الأخير الذي وقع ضد منشآت النفط والغاز في إقليم كردستان العراق. يجب أن تتوقف هذه الهجمات ويجب تقديم المسؤولين عنها للعدالة.

إعادة العراقيين من مخيم الهول

السيدة الرئيسة،

لقد أظهر العراق قيادة جديرة بالثناء في إطلاق جهد منسق في وقت مبكر من هذا العام لتسريع إعادة مواطنيه من شمال شرق سوريا. وحتى تاريخه، عاد حوالي ٢٠٨٠٠ شخص إلى العراق، ولا يعتبر ذلك إنجازا بسيطا بأي مقياس. ومع استمرار العودة، التي كان أحدثها بالأمس، يبقى من الضروري توجيه الموارد الكافية لضمان إعادة إدماج كريمة ومستدامة، بما في ذلك الوصول الموثق إلى الخدمات الأساسية وسبل العيش والدعم على مستوى المجتمع المحلي. وبعد أن التقيت بالعراقيين النازحين وسمعت معاناتهم بنفسي، أشعر بالارتياح لالتزام الحكومة المستمر- الذي تم التأكيد عليه خلال المؤتمر الدولي رفيع المستوى بشأن إعادة الأشخاص من مخيم الهول الذي عقد في نيويورك في أيلول/ سبتمبر الماضي- بإكمال عودة جميع العراقيين من شمال شرق سوريا بحلول نهاية هذا العام.

حقوق الانسان وحرية التعبير

وإذ أهنئ العراق على انتخابه لعضوية مجلس حقوق الإنسان، أود أن أشير إلى أن هذه العضوية ترتبط بمسؤولية مماثلة للحفاظ على أعلى المعايير في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ولا تزال هناك العديد من التحديات في هذا الصدد، ولاسيما ضمان الحماية الكاملة وإعمال حقوق الأقليات والنساء والشباب، والاستمرار في احترام حرية التعبير كركن أساسي من أركان الحوار العام المفتوح في مجتمع ديمقراطي قوي. ويشمل ذلك أيضا احترام حقوق الفتيات وعدم تزويج القصر. ولدي ثقة بأن قادة العراق (بما في ذلك القيادات الدينية) سيواصلون معالجة هذه القضايا مع انتقال البلاد نحو فصل جديد من الشراكة مع الأمم المتحدة.

العلاقة بين العراق والكويت

بالانتقال إلى المسائل المتعلقة بالعراق والكويت، نتطلع إلى نقل التفويض الخاص بالمفقودين من الكويتيين

ورعايا الدول الأخرى والممتلكات المفقودة، بما في ذلك الأرشيف الوطني، من يونامي إلى ممثل رفيع المستوى، وذلك وفق ما يقرره هذا المجلس الموقر، وعلى الرغم إحراز بعض التقدم منذ بضعة سنوات، لا يزال أكثر من ٣٠٠ شخص أغلبهم كويتيون في عداد المفقودين، وكذلك الأرشيف الوطني.

وآمل، عند وضع آلية الممثل رفيع المستوى الجديد موضع التنفيذ، أن يجدد العراق والكويت الجهود للمضي قدما لإغلاق هذه الملفات. وأشجع كلا من العراق والكويت على الحفاظ على العلاقات القوية القائمة على مبادئ حسن الجوار، واحترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وسيادة واستقلال كافة الدول وسلامتها.

وتعتبر الاجتماعات التي عقدتها اللجنة الفنية والقانونية المشتركة الكويتية-العراقية لترسيم الحدود البحرية بعد النقطة ١٦٢ في تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر ومنذ أيام في شهر تشرين الثاني/نوفمبر مؤشرات مرحب بها في هذا الصدد. لكنها يجب أن تفضي إلى نتائج عملية وملموسة لمصلحة البلدين.

دعوني أقول، مرة أخرى، أنني لا أرى أي سبب على الإطلاق يمنع أن تكون العلاقات بين العراق والكويت في أحسن حالاتها. إن استعادة الثقة المتآكلة تتطلب خطوات ملموسة لتجنب تكرار أخطاء الماضي.

مغادرة يونامي لاتمثل نهاية الشراكة

السيدة الرئيسة، الزملاء الأعزاء

تفتح بداية العام المقبل فصلا جديدا في الشراكة العراقية طويلة الأمد والراسخة مع الأمم المتحدة. إن مغادرة يونامي لا تمثل نهاية الشراكة بين العراق والأمم المتحدة، بل هي بداية فصل جديد متجذر في قيادة العراق لمستقبله. وستواصل الأمم المتحدة الوقوف إلى جانب العراق للاستفادة من مكاسبه التي تحققت بشق الأنفس، من خلال تقديم الخبرة الفنية والمشورة ودعم البرامج من قبل فريق الأمم المتحدة القطري في مسائل مثل النمو الاقتصادي الشامل للجميع، ومواجهة آثار تغير المناخ، وحقوق الإنسان، والنزوح، والمشاركة الكاملة والفعالة للنساء والشباب والأقليات.

وفي الختام،

السيدة الرئيسة، الزملاء الأعزاء، الأعضاء هذا المجلس الموقر، اسمحوا لي أن أقول بإنه كان من دواعي سروري أن أخدم شعب العراق وقيادة يونامي.

وأود أن أؤكد ثقتي الكاملة في صمود الشعب العراقي وعزيمة قادته على مواجهة أي تحديات قد تنتظرهم، كما فعلوا على نحو يستحق الثناء خلال العشرين عاما الماضية. كما أدعوهم إلى السعي الحثيث لبناء جسور الثقة والصداقة وتعزيز المصالح المشتركة مع سائر الدول المجاورة واستعادة مجد العراق الذي كان مهدا للحضارة.

وأتوجه بالشكر إلى جميع موظفي بعثة يونامي الذين عملوا بالتزام وتفان طوال فترة ولاية البعثة وجعلوا تنفيذ هذه الولاية أمرا ممكنا. كما أعبر عن عميق امتناني لوحدات حراسة الأمم المتحدة من دولتي نيبال وفيجي على التزامهم الثابت وخدمتهم المثالية التي كانت بالغة القيمة للبعثة.

وأخيرا، أود أن أشكر الدول الأعضاء والأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش على الثقة التي منحوني إياها لتأدية هذه المهمة معبرا عن تطلعي لخدمة المبادئ السامية لهذه المنظمة.

وشكرا جزيلا لكم.

بيان: هذه القرارات لا ترسل إلى رئاسة الجمهورية

تنفي رئاسة الجمهورية علمها أو مصادقتها على قرار اعتبار جماعة أنصار الله، وحزب الله اللبناني جماعة إرهابية، وتجميد الأصول والأموال العائدة إليهم ، إذ لا ترسل مثل هذه القرارات إلى رئاسة الجمهورية، ولا يرسل إليها للتدقيق والمصادقة والنشر سوى القوانين التي يصوت عليها مجلس النواب والمراسيم الجمهورية.

أما قرارات مجلس الوزراء وقرارات لجنة تجميد أموال الإرهابيين وقرارات لجنة غسيل الأموال والتعليمات الصادرة عن أي جهة لا ترسل إلى رئاسة الجمهورية، علما أن رئاسة الجمهورية لم تطلع أو تعلم بقرار اعتبار أنصار الله، وحزب الله جماعة إرهابية وتجميد أموالهم إلا من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، عليه اقتضى التوضيح .

رئاسة الجمهورية

٥ كانون الأول ٢٠٢٥

توضيحا لقرار منشور في (الوقائع)..

واشنطن محبطة والسوداني يوجه بتحقيق عاجل

أثار قرار للجنة تجميد أموال الارهابيين التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي، نشر في جريدة الوقائع العراقية، ردود أفعال عديدة، ما دفع رئيس الوزراء الى التوجيه بتحقيق عاجل في القضية، كما أصدرت اللجنة المذكورة توضيحا حول ملابسات نشر القرار ،فقد وجه محمد شياع السوداني رئيس مجلس الوزراء العراقي، بتحقيق عاجل ومحاسبة المقصرين بشأن الخطأ بقرار لجنة تجميد الأموال.

وجاء في بيان للمكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء:

وجّه رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني بإجراء تحقيق عاجل وتحديد المسؤولية ومحاسبة المقصرين في ما ورد من خطأ في قرار لجنة تجميد أموال الإرهابيين رقم (٦١ لسنة ٢٠٢٥)، الذي نشرته جريدة الوقائع العراقية بالعدد (٤٨٤٨) في ١٧ تشرين الثاني ٢٠٢٥، وما ورد فيه من نصوص عكست مواقف غير حقيقية، إذ إن موافقة الجانب العراقي على تجميد الأموال بناءً على طلب الجانب الماليزي، اقتصرت على إدراج الكيانات والأفراد المرتبطين بتنظيمي داعش والقاعدة الإرهابيين.

وتؤكد الحكومة أن مواقفها السياسية والإنسانية من العدوان على أهلنا في لبنان أو في فلسطين، هي مواقف مبدئية لا تخضع للمزايدات، فضلاً عن كونها تعكس إرادة الشعب العراقي بكل أطيافه المتآخية، إلى جانب حق الشعوب

الشقيقة في التحرر والعيش الكريم على أرضها، وأن لا أحد من المتصيدين والمفلسين يمكنه المزايدة على مواقف الحكومة العراقية، التي برهنت دائماً على صلابة الاستناد الى الحقوق التاريخية لأصحاب الأرض والوقوف الى جانبهم، ورفض الاحتلال والاعتداء والإبادة الجماعية والتهجير القسري، وكل ممارسات العدوان التي سكت عنها المجتمع الدولي.

المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء
٤- كانون الأول -٢٠٢٥

لجنة تجميد الأموال توضح

على صعيد متصل، أصدرت لجنة تجميد أموال الإرهابيين، الخميس ٢٠٢٥/١٢/٤، توضيحاً بشأن ما نشر في جريدة الوقائع العراقية، حول تجميد أموال عدد من الأحزاب والكيانات.

وقالت اللجنة في التوضيح: «إشارة إلى قرار لجنة تجميد أموال الإرهابيين الرقم ٦١ لسنة ٢٠٢٥ والمنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد ٤٨٤٨ في ٢٠٢٥/١١/١٧ والمتضمن تجميد الأموال والأصول لقائمة من الكيانات والأشخاص المرتبطين بتنظيمي داعش والقاعدة الإرهابيين بناءً على طلب من دولة ماليزيا واستناداً إلى قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ١٣٧٣ لسنة ٢٠٠١، وقد تضمنت هذه القائمة الإشارة إلى عدد من الأحزاب والكيانات التي لا ترتبط بأي نشاطات إرهابية مع التنظيمين المذكورين».

وأضافت اللجنة: «موافقة الجانب العراقي اقتصرت على إدراج الكيانات والأفراد المرتبطين بداعش والقاعدة حصراً، وأن إدراج أسماء الكيانات الأخرى كان بسبب نشر القائمة قبل التنقيح وسيتم تصحيح ما نشر في جريدة الوقائع العراقية برفع تلك الكيانات والأحزاب من قائمة الكيانات المرتبطة بتنظيمي داعش والقاعدة الإرهابيين».

الخارجية الأميركية: محبطون من التراجع العراقي

الى ذلك أعرب متحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية عن «احباط» واشنطن من إلغاء العراق قراره القاضي بتجميد أصول حزب الله اللبناني وجماعة الحوثي اليمنية، وفي الوقت نفسه، حذر من أن كِلا الجماعتين تشكلان «خطراً» على الشرق الأوسط في ظل تصاعد التوترات. وقال المتحدث، في رده على رسالة عبر البريد الإلكتروني لمدير مكتب شبكة رووداو في واشنطن، ديار كورده، إن الولايات المتحدة تتوقع من بغداد اتخاذ «خطوات عملية» ضد الجماعات المسلحة الموالية لإيران، بما في ذلك الجماعات التي تنشط داخل العراق.

وأضاف المتحدث أيضاً: «إننا محبطون من تراجع العراق عن قرار تجميد أصول حزب الله اللبناني والحوثيين»، مبيناً أن «حزب الله والحوثيين يشكلون خطراً على المنطقة والعالم، ويجب على جميع الدول ضمان عدم استخدام أراضيها من قبل هؤلاء أو من قبل الوكلاء الآخرين لإيران لأغراض التدريب، أو جمع الأموال، أو الحصول على الأسلحة، أو شن الهجمات».

في سياق رده، أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية أن بلاده «ستواصل الضغط على العراق» للحد من أنشطة الجماعات التابعة لإيران، التي تشكل خطراً على «المصالح الأمريكية والعراقية».

مينا الدروبي :

العراق عالق بين إيران وأمريكا بعد أزمة «قائمة الإرهاب»

سيناريوهات متعددة.. ونتيجة واحدة

صحيفة (The National)/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

تُطرح في بغداد تفسيرات متعددة—من خطأ إداري إلى تخريب سياسي—لفهم كيف انتهى اسم حزب الله في لبنان وحركة الحوثيين في اليمن ضمن قائمة عراقية لمكافحة الإرهاب.

لكن المسؤولين والمحللين يرون حقيقة لا يمكن تفاديها: العراق يرزح تحت ضغط شديد ومتناقض من كل من إيران والولايات المتحدة، والحكومة وجدت نفسها وسط عاصفة دبلوماسية.

بدأت الأزمة عندما نشرت وزارة العدل إعلانا في الجريدة الرسمية الحكومية في نوفمبر، تضمن إدراج حزب الله والحوثيين ضمن ٢٤ منظمة خاضعة لأمر وطني بتجميد الأصول.

واتهمهم الإعلان بـ «المشاركة في ارتكاب عمل إرهابي».

لم يستمر النشر طويلا. فمع تصاعد الغضب، سارعت الحكومة للتراجع عن القرار.

> بغداد تحركت لتصحيح القائمة
> لكن الضرر وقع بالفعل

وقالت لجنة تجميد أمـوال الإرهابيين التي أصدرت القرار لاحقا إن عدة جهات «غير ذات صلة» أُدرجـت بالخطأ لأن القائمة صدرت قبل اكتمال المراجعات النهائية. وتعهدت بإصدار قائمة مصححة لاحقا، وإن لم تُحدد موعدا لذلك.

ورغم هذا التبرير، يقول سياسيون وخبراء عراقيون إن الدوافع السياسية—not «أخطاء تحريرية»—هي ما يفسر التراجع السريع.

وأضافوا أن الضغط من الجماعات المدعومة من إيران كان محوريا. وقال سياسي طلب عدم الكشف عن اسمه إن الحكومة «تتعرض لضغط شديد من الإطـار التنسيقي المرتبط بحزب الله والحوثيين وإيران».

وقال: «كل قرار في العراق يحمل أجندة سياسية، لكن هذه المرة يرى الإطار أن الأمر خطوة نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل».

الإطـار التنسيقي—وهو تحالف لأبـرز القوى الشيعية المقربة من طهران—كان الداعم لوصول رئيس الوزراء محمد شياع السوداني إلى السلطة في ٢٠٢٢.

وبحسب السياسي ذاته، لا يزال القرار يحمل قوة قانونية.

وأوضح: «تم نشر القرار لفترة، والجريدة الرسمية هي الجهة القانونية للدولة، وبالتالي فإن ما يُنشر فيها يبقى نافذا».

تخريب لولاية جديدة؟

قال هوشيار زيباري، وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء الأسبق، إن التراجع يعكس اعتماد الحكومة على الجماعات المسلحة المرتبطة بإيران.

ودافع زيباري عن قرار اللجنة الأصلي، مؤكدا أن «اللجنة قامت بعمل مهني لتحديد وتجميد أصول الجماعات الإرهابية».

ويرى بعض المسؤولين العراقيين أن الحادثة صُممت لإضعاف فرص السوداني في الحصول على ولاية ثانية من خلال الإضرار بعلاقاته مع الجماعات المدعومة من إيران.

وقال مسؤول إن الخطوة «هدفها ضمان عدم حصول السوداني على ولاية ثانية» مضيفا: «معارضو رئيس الوزراء أرادوا تخريب ترشحه، ولا نعلم إن كان سيتمكن من التعافي من هذا الضرر أم لا».

وخلال الانتخابات السابقة، خاض السوداني السباق بقائمة مستقلة دون الانضمام رسميا للإطار رغم دعمه له.

النائب الموالي لإيـران مصطفى سند هاجم الحكومة على مواقع التواصل، وكتب أن موقفها

> لسنوات، حاول العراق الحفاظ على توازن حرج بين إيران والولايات المتحدة

«مخزٍ لم تفعله أي دولة عربية أخرى» مضيفا: «عار عليكم».

مستشار للسوداني رفض تماما رواية الضغط السياسي قائلا إن الحكومة «لا تواجه ضغوطا من أي طرف» وإنها «لم تشارك في تلك الإدراجات».

الضغط مستمر

يوم الخميس، أعلن رئيس الوزراء فتح تحقيق لمعاقبة «المسؤولين عن الخطأ»، مؤكدا أن العراق «لا يوافق إلا على تجميد أموال المنظمات المرتبطة بداعش والقاعدة» مضيفا: «لن نساوم في موقفنا تجاه لبنان وفلسطين».

وبينما دفعت الجماعات المدعومة من إيران نحو التراجع، كان الضغط الأمريكي باتجاه معاكس تماما.

قال رند منصور، مدير مبادرة العراق في تشاتام هاوس في لندن:

«الحكومة تتعرض لضغط كبير من الولايات المتحدة لكبح فصائل الحشد الشعبي».

وأضاف: «واشنطن وجهت رسالة حازمة للحكومة، والسوداني رضخ لهذا الضغط فبدأ بالخطوة الأولى باستخدام التصنيف».

وأشار منصور إلى أن الضغط الأمريكي تصاعد بعد الهجوم الأخير على حقل كورمور للغاز في إقليم كردستان الذي حملت سلطات الإقليم المسؤولية عنه لفصائل مدعومة من إيران.

وقال إن السوداني «اتخذ الخطوة الأولى بالاستجابة للضغط الأمريكي» بإدراج حزب الله والحوثيين، مؤكدا أن «قرارا كهذا سيُحدث رد فعل عنيفا لأنه يضعهم في ذات خانة داعش».

بين واشنطن وطهران... العراق في الوسط

لسنوات، حاول العراق الحفاظ على توازن حرج بين إيران والولايات المتحدة، حيث يسعى كل طرف لتكريس نفوذه في بغداد ويمارس الضغط عليها بينما يحاول رئيس الوزراء إدارة تنافس داخلي ومشهدا أمنيا متقلبا.

يقول السوداني إنه يعتزم «ضبط الفصائل المسلحة» بينما يسعى لولاية ثانية، وقد أبدى رغبة في تعزيز العلاقات مع واشنطن مع الحفاظ على روابطه مع القوى المدعومة من إيران التي دعمت صعوده عام ٢٠٢٢.

وتواصل الولايات المتحدة فرض عقوبات على عراقيين متهمين بمساعدة طهران في تجاوز القيود المالية.

د. ژیلوان لطیف یار أحمد:

القضية الكردية في إستراتيجية وزير الخارجية الأمريكي

روبيو صديق مقرب للكرد

ترجمة: نرمين عثمان محمد/عن كوردستاني نوى

ماركو روبيو، وزير الخارجية الأمريكية، يُعد أحد أبرز الأصوات الداعمة للقضية الكردية في التاريخ السياسي للولايات المتحدةالأمريكية ، فخلال ١٤ عاما من عضويته في مجلس الشيوخ، قدم العديد من مشاريع القوانين المتعلقة بالشأن الكردي وبالتغيير في الرؤية الإستراتيجية لواشنطن، وكان قانون "تعزيز استقرار إقليم كردستان" لعام ٢٠١٦ محطة مفصلية، حين دعا روبيو إلى تقديم دعم مباشر لقوات البيشمركة دون الرجوع إلى بغداد، وقد شكل هذا الموقف تحولا جديدا في النظرة الأمريكية، إذ بدأ يعرف كردستان كحليف مستقل بعيدا عن مركزية بغداد.

وفي الحرب ضد داعش، واصل روبيو التأكيد بإستمرار على دور البيشمركة، مشيرا في العشرات من خطاباته إلى أن القوات الكردية كانت في طليعة المقاتلين ضد الإرهاب.

ومن خلال تحليل أكثر من خمسين خطابا رسميا لروبيو بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٥، يتضح تركيزه على مستويين رئيسيين فيما يتعلق بإقليم كردستان: الاستقرار و الديمقراطية، باعتبارهما ميزتين تميزان وضع الإقليم عن عموم العراق، وتظهر هذه الخطابات أن لدى روبيو رؤية إستراتيجية واضحة تجاه كردستان، فهو يقدمها سياسيا بوصفها "نموذجا تجريبيا ناجحا" داخل منطقة تعاني من الأزمات والصراعات.

وفي اجتماع للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في أيار ٢٠١٧ قال روبيو بمنتهى الصراحة:

"بينما نصطدم مرارا بتعقيدات الأوضاع في بغداد، نجح إقليم كردستان في بناء كيان ديمقراطي ودستوري راسخ"،ويمثل هذا التأكيد حجر الأساس في الخطاب السياسي لروبيو، الذي يرى في كردستان حليفا ضروريا يخدم المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

التهديدات الإقليمية ومقاومتها من وجهة نظر روبيو

إحدى المحاور الرئيسية للتحليل الإستراتيجي لروبيو حول كردستان هو الحذر من المخاطر و التهديدات الخارجية التي تواجه إقليم كردستان من الدول المجاورةلها ، ففي خطاباته المتعددة، يشير روبيو الى تهديدات الدول المجاورة للكرد والتي تضع الأمن والاستقرار الكردي، ومصالح الكرد الحلفاء للولايات المتحدةالأمريكية أيضا في خطر ، ففي تقرير للجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ الأمريكي والـذي أعد في تشرين الأول ٢٠١٩، وجه روبيو انتقادا شديدا لتهميش كورد روجافا ، قائلا:"نحن نفكر في التاريخ بإقتضاب ، ونتخلى بسهولة عن أصدقائنا"وقد تداول الكرد هذا الموقف في الأوساط الكردية بجميع مناطقهم.

وفي عام ٢٠٢٢ أقترح روبيو مشروع قانون لمعاقبة تركيا بسبب مواصلة هجماتها على المناطق الكردية في جنوب كردستان، وأعلن في بيان رسمي:"القصف الجوي على قرى الإقليم ليس انتهاكا للحدود الدولية فحسب، بل هو استهداف

> **روبيو قدم العديد من مشاريع القوانين المتعلقة بالشأن الكردي**

مباشر لحليف إستراتيجي للولايات المتحدة."ويمثل هذا الخطاب القاسي تجاه دولة تركيا العضوة في الناتو تحولا بارزا و أساسيا في السياسة الأمريكية تجاه الكرد.

أما بخصوص إيران، فقد وجه روبيو انتقادات شديدة للفصائل الشيعية التابعة لها، وفي تغريدة أطلقها عام ٢٠٢٣ كتب:"كردستان حاجز ديمقراطي في مواجهة النظام الثيوقراطي الإيراني"،وتعكس هذه الرؤية اعتقاد روبيو بأن إقليم كردستان هي جهة إستراتيجية في الصراع الأيديولوجي القائم في منطقة معقدة ومليئة بالمشاكل من الشرق الأوسط،ويتضح من تحليل خطاباته بأن روبيو يعتقد إن تقوية وأستقرار إقليم كردستان سيكون لها عمق إستراتيجي ضد توسع نفوذ إيران في العراق وسوريا،إلا أن هذه السياسة محفوفة بالمخاطر، إذ إن أي خطوة أمريكية تعزز موقع الإقليم قد تُقابل بردود فعل عنيفة من أنقرة وطهران، اللتين تعتبران صعود الكرد تهديدا مباشرا لأمنهما القومي.

الفرص الاقتصادية والإستثمار من وجهة نظر روبيو

يمنح روبيو أهمية خاصة لقدرات الاستثمار والتعاون الاقتصادي المستقبلية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإقليم كردستان، ففي اجتماع للجنة المالية والمصارف لمجلس الشيوخ عام ٢٠٢٠ قال:"إقليم كردستان فرصة استثمارية نادرة للشركات الأمريكية، ويجب علينا تسهيل دخولها للإستثمار أكثر ، خصوصا في قطاعي الطاقة والتكنولوجيا."،وتجلى هذا التوجه بشكل أوضح عام ٢٠٢١

> واصل روبيو التأكيد بإستمرار على اهمية دور البيشمركة

عندما طرح مشروع قانون بعنوان "قانون الشراكة في الطاقة مع كردستان"، والذي خصص مليارات الدولارات للمشاريع الطاقوية في الإقليم بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية بين إقليم كردستان والولايات المتحدة الأمريكية ،أكد مشروع القانون على فرص الإستثمار في قطاعات النفط والغاز والطاقة المتجددة ،وكان يؤكد كذلك على إجراء تسهيلات للشركات الأمريكية للمشاركة في مشاريع البنية التحتية للطاقة في إقليم كردستان ، وعلى الرغم من عدم تمرير المشروع في الكونغرس، فإنه كشف بوضوح عن رغبة روبيو في تقوية الارتباط الاقتصادي الإستراتيجي مع الإقليم،وترتكز هذه الرؤية على عدة قناعات إستراتيجية، منها:

- أن الإقليم بيئة مستقرة وجاذبة للاستثمار الأجنبي.
- وأن تطوير اقتصاده يقلل من اعتماده على ميزانية بغداد،وتقوية إقتصاده المستقل.
- بالإضافة إلى أن العلاقات الاقتصادية العميقة قد تكون أساسا متينا لشراكة سياسية وأمنية طويلة المدى. بين الولايات المتحدة الأمريكية وإقليم كردستان.

الدبلوماسية الاقتصادية

أكد روبيو في مجموعة من الإجتماعات على أهمية "الدبلوماسية الاقتصادية" كأداة لتعزيز مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة مضطربة، لكن روبيو يدرك أيضا أن العقبات ما زالت كبيرة: الفساد، ضعف البنية القانونية لحماية الاستثمارات، الخلافات السياسية الداخلية بين الأحزاب الرئيسيةفي الإقليم، وعدم استقرار الاقتصاد العراقي ككل ، وعلى الرغم من كل تلك العوائق ، يؤمن روبيو بأن المصالح الإقتصادية يمكن أن تكون أساساً قويا لعلاقة طويلة الأمد بين واشنطن والإقليم.

استشراف المستقبل: سيناريوهات محتملة للسياسة الأمريكية

مع تعيين روبيو وزيــرا للخارجية، ظهرت عدة احتمالات بشأن مستقبل السياسة الأمريكية تجاه جنوب كردستان(إقليم كردستان)، أهمها:

١. التسليح المباشر لقوات البيشمركة، وهو أمر دعا إليه روبيو مرارا، وإذا طبق هذا الأمر فإنه قد يغير توازنات القوى في المنطقةبشكل أساسي.

٢. تعزيز الشراكة الاقتصادية، ويتضمن ذلك تفعيل القنصلية الأمريكية في أربيل، والمضي في مشاريع الطاقة، ودعم مشروع "ممر التنمية".

٣. لعب دور أمريكي أكثر نشاطا كوسيط بين بغداد وأربيل لحل ملفات النفط والميزانية والمناطق المتنازع عليها.

٤. إتخاذ موقف أكثر حزما تجاه هجمات تركيا وإيران، يشمل عقوبات اقتصادية، وضغطا دبلوماسيا، وربما زيادة الدعم العسكري للبيشمركة.

ولكن هذه الاتجاهات تواجه تحديات جدية، منها: اعتراضات الحكومة الاتحادية، وردود الفعل التركية والإيرانية، وموقف الحلفاء الأوروبيين الداعين لوحدة العراق، إضافة إلى الانقسامات السياسية والاقتصادية داخل الإقليم.

وفي النهاية، فإن نجاح أي من هذه السيناريوهات يعتمد على مستوى التنسيق بين واشنطن وإقليم كردستان ، وعلى وجود خطة إستراتيجية واضحة تراعي مصالح جميع الأطـراف المعنية ،ورغم أن تولي روبيو وزارة الخارجية يوفر فرصة نادرة لتغير توجهات السياسة الأمريكية نحو دعم أقوى لإقليم كردستان ، فإن نجاح هذه الفرصة يبقى مرتبطا بعدة عوامل داخلية و خارجية خارج سيطرة الطرفين.

سوزان حمة تاته :

مشروع واحد في مواجهة التشتت

*ترجمة: نرمين عثمان محمد/عن صحيفة كوردستاني نوي

انتهت الانتخابات، وكما هو متعارف عليه في العالم الديمقراطي، تظهر بعد ذلك مرحلة جديدة من الخطاب السياسي؛ إذ تنتهي لغة الدعاية الانتخابية، وتبدأ مرحلة فتح الأبواب نحو طور آخر، وتحديدا يتضح هذا الأمر عندما تكون لغة الدعاية الانتخابية حادة، ويبادل السياسيون الاتهامات فيما بينهم.

ولذلك، ولكي تُطوى صفحة ذلك الطور، يلجأ السياسيون الواعون إلى تغيير خطابهم والعمل على مواءمة أهدافهم وشعاراتهم داخل البرنامج الحكومي، كي يتمكنوا معا من خدمة الشعب.

إننا اليوم في إقليم كردستان بحاجة إلى لغة ثانية من الخطاب السياسي؛ لغة تخفف من حدة الوضع المرتبك، وتُصبح جسرا لجمع القوى السياسية، وتمهد لبطاقة تفاوضية «سياسية ـ كردستانية» جاهزة للتعامل مع القوى الفائزة في العراق، والدخول في حوارات مشتركة معها.

وبحسب المعطيات العامة لـ«الكرد ومقاعد الكوتا »، فإن كردستان تمتلك ٦٣ مقعدا من أصل ٣٢٩ مقعدا في مجلس النواب العراقي،

وهذا العدد قليل جدا ، فإن لم يُبرم اتفاق سياسي مسبق مع القوى المشكلة للحكومة حول برنامج واضح ووضع مكان فيها لتنفيذ مطالب شعب كردستان، فلن يحصل الإقليم على شيء عبر البرلمان ولا من خلال التصويت والخطابات، وستتكرر تجربة تمرير المشاريع دون حضور الكرد الحقيقي، مما يؤدي إلى خروجه خالي الوفاض.

إن اللين والليونة الحالية لقيادات الأحزاب العراقية تجاه الأطراف السياسية في إقليم كردستان ليست مبدأ ثابتا يهدف لتمكين حقوق شعب كردستان، بل هي مجاملة سياسية مؤقتة من أجل تشكيل الحكومة؛ فهم بحاجة إلى أصوات الكرد والمواقف الحقيقية لأولئك القادة تظهر حين يمتلكون السلطة ويضعف موقف الكرد، وقد اختبرنا ذلك مرارا خلال فترات التشتت والصراعات الداخلية.

إن تقدم القوى السياسية نحو بغداد والتفاوض على شكل الحكومة المقبلة يجب أن يسبقه خطوة أساسية داخل كردستان، وهي اتفاق القوى السياسية واجتماعها حول طاولة واحدة، لبناء قوة أكبر تُصبح أساسا لتعزيز مكانة الكرد داخل العراق ومؤسساته.

يعملون على تعميق الانقسام الكردي

إن التشتت هو هدف أولئك الذين لا يريدون قوة للكرد، وهو إحدى الخطط التي يعمل عليها الآخرون باستمرار، والمقلق أن القوى الكردستانية أصبحت اليوم أكثر تشتتا من أي وقت مضى.

ولكي يكون الكرد أقوياء في بغداد، لا بد أن تتوجه القوى الكردية ببرنامج موحد إلى المفاوضات هناك. وإن لم يحدث ذلك، فإن مكانة الكرد ستزداد ضعفا، وستتعرض حقوقهم لمزيد من المخاطر.

نحتاج إلى خطاب يعيد تلطيف الأوضاع

هجران قزانجي:

سياسة العداء للكرد: خسارة تركمانية وربح لقلة متنفذة

في مرحلة تُعد من أكثر المراحل التي شهدت تقاربا وتطبيعا في العلاقات بين التركمان والكرد في كركوك، يظهر من يدفع باتجاه تأجيج العداء والتحريض على الكرد عبر أعمال استفزازية، دون هدف سوى خدمة مصالح ضيقة لقلة متنفذة جعلت من "الفامية السياسية" مصدرا للمال والنفوذ، على حساب مستقبل تركمان كركوك وحقوقهم.

لقد أثبتت التجارب أن سياسة الاصطدام الدائم لا تجلب لشعبنا سوى العزلة والخسارة، بينما يواصل المنتفعون من تأجيج الصراع الاستثمار في هذا التوتر لتمديد نفوذهم وتحقيق مكاسب شخصية لا علاقة لها بالقضية أو الهوية التركمانية.

إن مصلحة شعبنا التركماني تكمن في بناء شراكات واقعية في كركوك، وحماية وجودنا من خلال تعزيز الثقة والتقارب، بدلا من تغذية الكراهية وصناعة الخصومة. فهذه المدينة لن تستقر إلا بترسيخ قواعد التعايش، وأي محاولة لضرب هذه القاعدة هي طعنة في خاصرة التركمان قبل غيرهم.

لقد آن الأوان أن يتحرر تركمان كركوك من عقلية الطفولة والمراهقة السياسية، والانتقال نحو خطاب سياسي ناضج ومسؤول يستند إلى المصلحة القومية الحقيقية، لا إلى شعارات جوفاء يرفعها من لا يملكون مشروعا ولا رؤية.

فرست عبدالرحمن مصطفى:

سلطةٌ تحذف الشهور...
وزمنٌ ينهار أمام شعبٍ محتار!!!

في بلادٍ لا تكمل سنينها عدتها، صار التقويم مجرد ورق معلق على الجدران لا يطابق حياة الناس ولا جيوبهم. فالسنة هنا لا تعرف اثني عشر شهرا بل تعثر عند العاشر ثم تسقط، وكأنها تتعب قبل أن تصل إلى نهايتها... أو كأن السلطة تعيد قصها في كل مرة لتناسب مقاس ميزانيات مثقوبة.

الراتب في هذا الوطن ليس دخلا بل موعدٌ غامض يشبه انتظار المطر في صيفٍ لا ينتهي. وبينما تتفاخر الدول بتقويمات دقيقة، يعيش المواطن عندنا في تقويمٍ مائل شهرٌ يُقتطع منه أسبوع عندما الحكومة تطلب، وآخر يُمدد حتى يصبح أربعين يوما عندما الحكومة مطالبة، وكأن الأيام نفسها تُساق بالعصا.

السلطة هنا لا تحكم فقط، بل تعيد هندسة الزمن.

تؤجل أيام الناس وتسرق أعمارهم وتقدم لهم فتاتا لا يكفي حتى ليشتروا الصبر. لقد باتت قسوة السلطة تُقاس بعدد الأيام التي ينتظر فيها المواطن راتبا لا يصل وعدد المرات التي ينزل فيها إلى السوق ثم يعود خالي اليدين وعدد الليالي التي ينام فيها وهو يحسب الخارطة المالية لشهرٍ لا يُشبه شهور البشر.

ومع الوقت... لم ينهر اقتصاد الشعب فقط، بل انهارت معنوياته.

صار اليأس عادة يومية والخذلان مرآة يُحدق فيها الجميع. والغريب أن الناس اعتادوا ذلك، يتعايشون مع الظلم كما يتعايش المرء مع مرض مزمن لا يُميت لكنه يمنع الحياة.

المؤلم أن أخطر ما فعلته السلطة ليس سرقة المال، ولا إفقار البلاد، بل سرقة الإحساس بالزمن. لم يعد المواطن يشعر بأنه يتقدم في العمر، بل يتآكل. لم يعد ينتظر المناسبات بل يتجاوزها مُتشائما. حتى الأمل نفسه أصبح مؤجلا إلى إشعارٍ غير مُحدد.

وهكذا صار الشعب يشيخ قبل أوانه، وتشيخ البلاد معه، بينما تبقى السلطة شابة دائما... لأنها تتغذى على أعمار الناس، وتستمد ديمومتها من أعوامهم الناقصة.

وفي النهاية يبدو أننا لا نعيش في وطن ناقص الخدمات فقط بل في وطن ناقص السنوات. وطن يُقاس فيه الزمن بكمية الصبر لا بعدد الشهور.

المؤتمر الدولي للسلام والمجتمع الديمقراطي يؤكد اهمية مسيرة الحل

***المرصد/فريق الرصد والمتابعة**

انطلقت أعمال المؤتمر الدولي للسلام والمجتمع الديمقراطي يوم السبت ٢٠٢٥/١٢/٦ الذي ينظمه حزب المساواة وديمقراطية الشعوب، وذلك في مركز جم كاراجا الثقافي بمنطقة باكيركوي في إسطنبول، حيث تستمر فعالياته يومين.

ويشارك في المؤتمر نخبة من المثقفين والسياسيين من كردستان وتركيا وعدد من دول العالم، بالإضافة

إلى حضور الرئاسة المشتركة لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب، تونجر بكرهان وتولاي حاتم أوغلاري، إلى جانب مئات الشخصيات الفكرية والسياسية.

وافتتح المؤتمر بكلمات لكل من تولاي حاتم أوغلاري وتونجر بكرهان وويـسي أكتاش. وبعد كلمة الرئاسة المشتركة للحزب، تولى ويـسي أكتاش قراءة الرسالة الموجهة من عبد الله أوجلان إلى المؤتمر.

كما شاركت الرئيسة المشتركة لدائرة العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، إلهام أحمد، في المؤتمر عبر تقنية الفيديو.

رسالة دعم من بافل جلال طالباني

وكذلك شارك وفد يمثل رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني بافل جلال طالباني في الاجتماع حيث قرا الدكتور دارا خيلاني، ممثل رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، في كلمة له خلال المؤتمر، رسالة رئيس الاتحاد الوطني جاء في نصها:

«نحن الشعب الكردي، نعيش في منطقة تشهد صراعات مستمرة منذ زمن طويل، وقد تسببت في سقوط العديد من الضحايا، لقد شهدنا منذ زمن طويل أن لا أحد ينتصر في هذه الصراعات، لذلك، علينا النضال من أجل أن نعيش حياة كريمة في مناطقنا، نحن نمر بمرحلة جديدة، ولذلك، فإن القرارات التي نتخذها الآن قادرة على خلق الحرية للمستقبل، ليس من اجل الكرد فحسب، بل من أجل جميع الأديان والأعراق المختلفة.

لطالما آمن الاتحاد الوطني الكردستاني بهذا منذ تأسيسه، لقد كنا دائما ضد الانقسامات، وأولينا أهمية كبيرة للحوار، هذا المبدأ هو مبدأ مام جلال، ستمهد هذه الرؤية الطريق دائما للمشاركة الديمقراطية للحركة السياسية الكردية.

واليوم، مع الجهود الجديدة للسيد عبد الله أوجلان، بدأت عملية، لقد رأى الكرد في جميع أنحاء العالم أن الحروب الفعالة لا يمكن حلها بالوسائل العسكرية، برأينا، يجب حلها الآن من خلال الحلول الديمقراطية، من خلال الحوار.

استمرت هذه العملية حتى الآن بفضل الجهود المهمة لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب، لذلك، فإن دور أصدقاؤنا في حزب المساواة وديمقراطية الشعوب هو أمر مهم للغاية.

افتحوا الأبواب وأغلقوا صفحة الماضي المؤلمة، بدلا من الصراعات، افتحوا أبواب الحوار، لنفتح صفحة بناءة، وهذا سيعود بالنفع على السلام في المنطقة.

السلام يعني الاستقرار من كل الجوانب، ولذلك ندعم جميع الخطوات المتخذة من أجل السلام والديمقراطية، علينا مواصلة هذه العملية بحكمة وشجاعة، عاشت كردستان، عاشت الحرية».

الرئاسة المشتركة لحزب المساواة: علينا أن نناضل بقوة أكبر

وألقى الرئيسان المشتركان لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب تولاي حاتم أوغولاري وتونجر باكرخان الكلمة الافتتاحية في «كونفرانس السلام والمجتمع الديمقراطي الدولي».

وقالت تولاي حاتم أوغولاري: «هذا الكونفرانس ليس مجرد عروض تقديمية، بل هو مناقشة للسلام، سلام ينبع من الجبال والشوارع ومن النضال، هناك همسات سلام تصل إلى أمريكا الجنوبية وكتالونيا وميزوبوتاميا، السلام لا يأتي عفويا، بل يأتي من خلال خوض النضال.

أعتقد أن هذا الكونفرانس سيقدم مساهمات بالغة الأهمية في هذا الصدد، لقد تركنا وراءنا القرن الماضي مليئا بالحروب، نحن نشهد حاليا تداعيات الحربين العالميتين الأولى والثانية اللتين شهدناهما في الماضي، بعبارة أخرى، نحن على أعتاب حرب عالمية ثالثة.

ستخزي هذه الحرب حروبا أخرى، في عصر تطوير الأسلحة النووية هذا، ليس البشر فقط، بل جميع الكائنات الحية والعالم مهددون، في ظل النظام الرأسمالي، فإن نضال المدافعين عن الطبيعة والشعوب بالغ الأهمية من أجل البحث عن دولة ديمقراطية، ونضال العمال، ونضال المرأة، وإرساء الديمقراطية المحلية والقانون العام.

نرى هذا في روج آفا. تسعى حكومة دمشق إلى القضاء على النظام الذي أسسه الكرد، مع شعوب أخرى في سوريا، هذا أمرٌ غير مقبول. علاوة على ذلك، فإن الهجمات التي تستهدف الدروز والعلويين غير مقبولة، بطابعها العلماني، وتحرر المرأة، والديمقراطي، لا تمثل روج آفا بناء سوريا ديمقراطية فحسب، بل تمثل أيضا نموذجا للديمقراطية والتعايش بين مختلف المعتقدات، بهذا المعنى، يجب تمهيد الطريق لروج آفا.

اليوم، تعد دعوة السيد عبدالله أوجلان إلى السلام والمجتمع الديمقراطي أمرا بالغ الأهمية في وقتٍ يتصاعد فيه الاستغلال والحرب. تمثل هذه الدعوة خطوة مهمة للمنطقة بأسرها. نعلم أن بناء مجتمع ديمقراطي هنا أمرٌ شاق، لكننا سنناضل من أجله، ولكي يدوم السلام، لا بد من اتخاذ خطوات ملموسة، ويجب اعتبار موقف السيد عبدالله أوجلان بالغ الأهمية.

من ناحية أخرى، لا يمكن أن تكون هناك طاولة سلام بدون نساء، اليوم، بصفتنا نساء، سنكون أكثر فاعلية في صنع السلام. معا، سنعزز اليد الممدودة للسلام. علينا أن نناضل بجهد أكبر من أجل عملية السلام والمجتمع الديمقراطي، سنعزز النضال الأممي ضد النظام الرأسمالي.

تركيا في قلب هذه الأزمة

ثم تحدث تونجر باكرخان قائلا: «يمر العالم والشرق الأوسط بأزمة كبيرة. تركيا في قلب هذه الأزمة، كانت هناك قضية كردية لم تذكر منذ قرن. لم يعد الكرد محرومين، لكن حقوقهم لم تمنح بعد. لقد خاض الكرد كفاحا لا هوادة فيه للحصول على حقوقهم لمدة قرن. طالما أن الدولة حرمتهم، ناضل الكرد، هناك عملية جارية حاليا هنا.

إن حرية الكرد وإرساء الديمقراطية في تركيا أمر بالغ الأهمية، ستجلب هذه العملية السلام إلى كل من تركيا والشرق الأوسط. يتحدث السيد عبدالله أوجلان كثيرا عن إرساء الديمقراطية في الدولة. يقول السيد عبدالله أوجلان إنه ما لم تضعف الحكومة، فلن تكون هناك ديمقراطية.

إن نماذج أصدقاؤنا في الباسك والكتالونيين لها أهمية قصوى في كيفية حل هذه المشاكل. أولئك الذين كانوا يطلق عليهم «إرهابيون» حتى وقت قريب اعتبروا جديرين بجائزة نوبل، النموذج الديمقراطي للسيد عبدالله

أوجلان هو حل رائع. السيد أوجلان هو محور هذه العملية، فرغم ربع قرن من العزلة، ظل عبدالله أوجلان يعبر عن لغة السلام.

يرتكز حل السيد عبدالله أوجلان على ثلاثة ركائز: مجتمع ديمقراطي، سلام، واندماج ديمقراطي. أود التأكيد على أهمية تواصل مسؤولي الدولة وأعضاء اللجنة مع السيد عبدالله أوجلان. ينبغي على الكتاب والأكاديميين والصحفيين الالتقاء به مباشرة. تتفاقم أزمة الدولة القومية في الشرق الأوسط، بإمكان تركيا تجاوز هذه الأزمة من خلال تحولي الديمقراطي. نؤمن بأن الحل يكمن في دولة ديمقراطية، نظام يرى في الاختلافات إثراء ويديرها محليا. في القرن الثاني، نظامٌ يتساوى فيه جميع المواطنين، ويتقاسمون فيه الرخاء والسلام بالتساوي.

ثم تحدث ويسي آكتاش الذي كان مسجونا في جزيرة إمرالي لفترة من الوقت.

إلهام أحمد: نريد أن نناقش السلام مع تركيا

هذا وشاركت الرئيسة المشتركة لدائرة العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا إلهام أحمد، عبر تقنية الفيديو في المؤتمر ،وفي بداية مشاركتها، أعربت عن شكرها لجميع الحاضرين وأرسلت تحياتها لهم، وأشارت إلى أن اجتماعهم معاً من أجل السلام هو عمل في غاية الأهمية والنبل.

ولفتت إلهام أحمد إلى مدى أهمية النقاشات المتعلقة بالسلام وتابعت حديثها قائلةً: «تتمّ مناقشة السلام في تركيا، وهذا مهم جداً، ولعبد الله أوجلان دور محوري في السلام، وقد اتّخذ هذه الخطوة رغم العزلة وبدأ العمل من أجل السلام».

وأعربت إلهام أحمد عن رغبتها بحضور المؤتمر شخصياً وقالت: «لكن للأسف، يبدو أنّه لا تزال هناك عقبات، يجب خوض الحوار، فهناك العديد من العقبات ونأمل إزالتها، نريد مواصلة عملية السلام هذه بشكل دائم وصحيح حتى نتمكن من تحقيق السلام في تركيا».

«يجب سن قوانين للعيش المشترك»

وتطرّقت إلهام أحمد خلال مشاركتها إلى ملفي روج آفا وسوريا، وقالت: «نريد قيادة عملية تحول ديمقراطي في سوريا، نريد بناء سوريا جديدة مع جميع المكونات، نريد أن تعيش جميع المكونات معاً في إطار القانون والعدالة، نريد أن يعيش الجميع هنا بحرية وفقاً لأفكارهم ومعتقداتهم. إنّ الاستقرار في سوريا يعني الاستقرار في تركيا، فالسلام والاستقرار هنا سينعكس على تركيا أيضاً».

وأشارت إلهام أحمد إلى بقاء أوجلان في سوريا لسنوات طويلة، وتأثيره على هذه المنطقة وتابعت قائلةً: «أثّرت أفكاره على الشعوب في سوريا بشكل كبير، إنّ النقاشات المتعلقة بالسلام مهمة جداً، ويجب أن تستمرّ هذه النقاشات بإرادة وتصميم. لقد انعكست العملية على روج آفا أيضاً، وكان لها تأثير علينا، فللحكومة التركية تأثير على الحكومة السورية، هناك قنوات تواصل بيننا وبين تركيا».

أوضحت إلهام أحمد: «يجب ألا يبقى أوجلان في عزلة في السجن، وتحقيق ذلك سيكون له تأثير أكبر وأسرع على السلام، فلا يمكن اتّخاذ خطوات سريعة وهو معتقل، كما أنّ هذا الاعتقال يعيق السلام، عندما يتحقّق السلام في هذين البلدين، حينها ستترسخ الديمقراطية والاستقرار بين المجتمعات الكردية والتركية والعربية».

«يجب أن يبدأ الحوار بيننا وبين تركيا»

وأكّدت إلهام أحمد على رغبتهم ببدء المفاوضات بين روج آفا وتركيا، وقالت: «نريد تبادل الزيارات مع المسؤولين الأتراك، إنّنا لسنا مع الحرب والسلاح، بل مع السلام، ونحن بحاجة إلى حياة تشاركية وديمقراطية، وسنواصل تمسّكنا بالسلام والديمقراطية بإصرار أكبر من الآن فصاعداً، وعلى الجميع أن يدافعوا ويعملوا من أجل السلام».

ودعت إلهام أحمد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى إحلال السلام بين سوريا وتركيا، واختتمت حديثها قائلةً: «أدعو الرئيس الأمريكي؛ إنّنا نريد تحقيق سلام دائم في سوريا وتركيا، لذا يجب رفع الصوت عالياً في مسألة السلام، فقد حان الوقت ليتحمّل الجميع المسؤولية لمنع إراقة الدماء وبكاء الأمهات، لنعمل على جعل السلام هو السائد في المنطقة.

نموذج الاندماج الديمقراطي يوفر أرضية متينة للسلام

وفي الجلسة الافتتاحية التي أدارها النائب البرلماني عن آمد في حزب المساواة وديمقراطية الشعوب جنكيز جاندار، قدمت د. آرزو يلماز محاضرة بعنوان: "التأثيرات الإقليمية والعالمية للسلام المجتمعي والحل المستدام في تركيا"، بمشاركة أولكسندرا فياجسلافيفنا ماتفييجوك التي حضرت برسالة فيديو.

أكدت آرزو يلماز في مداخلتها أن احتمال اندلاع حرب عالمية ثالثة يلوح في الأفق، وقالت: "في عهد ترامب، وبالتعاون مع مجلس الأمن القومي الأمريكي، قد تمر ثلاث سنوات من دون حرب. لكننا الآن على حدود الجولة الثانية من الحرب الإيرانية–الإسرائيلية. وقد برز مؤشر جديد يدل على زيادة الضغط باتجاه بناء السلام. العامل الأكثر أهمية هو أن ترامب أرسى وقفا نسبيا لإطلاق النار، لكن ما يسميه (السلام) ليس سوى وقف لإطلاق النار. قد يؤجل الاشتباكات، لكن من الواضح أنه عندما يتأجل السلام في ظرف يشتد فيه النزاع وتتصلب مواقف الأطراف، فإن الانفجار يصبح أكثر احتمالا، وتصبح الحرب أكثر تعقيدا. نتحدث عن السلام في سوريا وأوكرانيا وفلسطين، لكن وقف إطلاق النار لم يتحقق بعد. غير أن وقف إطلاق النار في إيران تم الحفاظ عليه فعلا، إلا أن هذا الوضع المحفوظ لا يضمن منع اندلاع حرب لاحقا؛ وقد نفاجأ بمحاولات من أطراف تسعى لتفجير الوضع."

أوضحت يلماز أن تحول السلام إلى أفق واقعي مرتبط بالأهداف الاستراتيجية في الشرق الأوسط، وأن الاستماع للأطراف يكشف أن كلا الجانبين يريدان السلام. وأضافت: "هنا، يقدم نموذج الاندماج الديمقراطي الذي يدعو إليه عبد الله أوجلان صيغة مهمة للتعايش السلمي ضمن إطار الاقتصاد الإقليمي الجديد."

وتضمنت الجلسة الأولى للمؤتمر نقاشات ومداخلات بعنوان «آفاق السلام الاجتماعي».

INTERNATIONAL
KONFERANSA
AŞTÎ
Û CIVAKA
DEMOKRATÎK
A NAVNETEWEYÎ

DEM PARTİ
INTERNATIONAL
PEACE AND
DEMOCRATIC
SOCIETY
CONFERENCE
6-7 DECEMBER 2025
İSTANBUL
ULUSLARARASI
BARIŞ VE
DEMOKRATİK
TOPLUM
KONFERANSI

DEM PARTİ
INTERNATIONAL
PEACE AND
DEMOCRATIC
SOCIETY
CONFERENCE
6-7 DECEMBER 2025
İSTANBUL
ULUSLARARASI
BARIŞ VE
DEMOKRATİK
TOPLUM
KONFERANSI

الاندماج الديمقراطي سيحول تركيا إلى دولة قانون

رسالة اوجلان إلى المؤتمر الدولي للسلام والمجتمع الديمقراطي في إسطنبول

وجه عبدالله أوجـلان رسالة إلى المؤتمر الدولي للسلام والمجتمع الديمقراطي في إسطنبول، تلاها الأسير السياسي السابق فيسي أكتاش، وجاء فيها:

أيها المفكرون الموقرون،
الرفاق الأعـزاء، المندوبون الكرام، وكل من يؤمن أن الاشتراكية ما تزال ممكنة؛

أتوجه إليكم بنداء في ظل عملية إعادة التفاوض مع الدولة بحثا عن السلام والمجتمع الديمقراطي في القضية الكردية بتركيا، وأنا في ظروف عزلة تامة منذ ٢٦ عاما. إن مخاطبتكم اليوم ضمن المؤتمر الدولي للسلام والمجتمع الديمقراطي، في الطريق نحو إعادة بناء الاشتراكية، أمرٌ ذو قيمة ومعنى كبيرين بالنسبة لي.

لقد أنهينا نحن الكرد نضال ٥٢ عاما من أجل الوجود والكرامة من خلال تجربة حزب العمال الكردستاني (PKK)، ودخلنا اليوم مرحلة جديدة لإعادة تأسيس الجمهورية الديمقراطية والمجتمع الديمقراطي. لقد أدى الحزب مهمته التاريخية في ضمان الوجود القومي للشعب الكردي، وفي الوقت ذاته كشف مأزق الاشتراكية القومية ـ دولة الأمة. اشتراكية القرن العشرين ظهرت كتجربة ثورية سلبية لم تتمكن من تقديم بديل جديد.

وفي حقبة هرب فيها كثيرون من الاشتراكية بعد التسعينيات، كرست حياتي كلها لإحياء هذا الأمل عبر مقولتي: «الإصرار على الاشتراكية هو الإصرار على إنسانيتنا». وقد أصبح هذا النضال، رغم تكلفته الباهظة، إرثا نظريا وعمليا ثقيلا. وحسن امتلاك هذا الإرث يفرض أن نخرج الاشتراكية من كونها نصبا جامدا إلى قوة اجتماعية حية تنبض بين الناس.

يجب النظر إلى التراث الاشتراكي في التاريخ باعتباره رصيدا لإعـادة بناء السلام والمجتمع الديمقراطي، والطريق لذلك يمر عبر أداء الواجبات الأممية نظريا وتطبيقيا. فحتى الاشتراكيين الطوباويين والماركسيين،

> لنعد إحياء الاشتراكية عبر السلام وبناء المجتمع الديمقراطي

رغم نقدهم الواسع للمنظومة الرأسمالية المهيمنة على مدى قرون، لم ينجحوا في صياغة خط يحقق نتائج ملموسة. إن الرأسمالية اليوم لم تعد مجرد أزمة، بل تحولت إلى مرض يهدد النوع البشري. أما احتكار العنف عبر نموذج دولة الأمة فهو العامل الحاسم في هذا التدهور.

وكما لا يمكن تفسير الرأسمالية بأسباب اقتصادية فحسب، لا يمكن أيضا تعليق فشل التيارات الاشتراكية على أسباب القمع الرأسمالي وحده؛ فالأخطاء التاريخية والراهنة كان لها دور حاسم في التراجع.

ويجب فهم انتقاداتي للماركسية بشكل صحيح. أنا لا أحمل ماركس نفسه المسؤولية؛ فزمانه لم يكن مكشوفا فكريا كما اليوم، ولم تكن هناك أزمة بيئية واضحة، وكانت الرأسمالية في طور الصعود. ورغم ذلك كان ماركس مفكرا واثقا، يراجع أفكاره باستمرار. لقد رأى حرية المرأة، لكنه اعتقد أن تجاوز الاستغلال الاقتصادي وحده كافٍ لتحريرها، وهذا ناتج عن قراءة سطحية لم تدرك عمق المسألة. إن محاولة تفسير التاريخ الاجتماعي عبر الطبقة فقط، والعجز عن فهم الدولة ودولة الأمة بعمق، خلفا نتائج خطيرة.

وأؤكد، وأنا أوجه النقد، أنني أحترم ماركس وأفصله عن الماركسية لاحقة التطبيق. وحده النقد الجذري يمنحنا القدرة على استعادة الاشتراكية كقوة إنسانية.

على قوى التغيير أن تعيد قراءة المادية التاريخية بما ينسجم مع واقع المجتمع الإنساني. فالرأسمالية ـ خلاف الاعتقاد الشائع ـ لم تولد في القرن السادس عشر من فراغ، بل تمتد جذورها إلى ١٠–١٢ ألف عام من تطور الحضارة في ميزوبوتاميا السفلى.

وإن مواقع كـ«غوبكلي تبه» و«قره هن تبه» تكشف بدايات هذا المسار. ولهذا أرى أن التوصيف الأدق للحضارة السائدة هو: «نظام الكاست الاجتماعي القاتل». وتثبت المعطيات الأركيولوجية والأنثروبولوجية أن طبقات الصيادين الذكور قمعت وأخضعت مجتمعات أمومية ـ عشائرية عبر تقنيات القتل، وهو الانقسام الأكثر جذرية في التاريخ البشري، بل هو ثورة مضادة كبرى شكلت مسار الحضارة اللاحق.

إن تفكيك الرأسمالية من منظور تاريخي عميق يكشف آفاقا جديدة؛ فالنظام الحالي لا يغذي الصراع الاجتماعي فقط، بل يقود إلى إبادة النوع البشري عبر السلاح النووي والكيماوي، وتدمير المناخ، ونهب الموارد. والوعي بهذه الحقيقة يجعل تقديم بديل اشتراكي جديد للبشرية مهمة أممية أساسية.

قبل الحديث عن الطبقات، يجب دراسة تاريخ المقهورين بوصفه مسارا دفاعيا مشتركا. نحن بحاجة إلى رؤية تاريخية ترى في القبائل البدائية جذر المجتمع المشترك، وصولا إلى البروليتاريا أو سائر الفئات المضطهدة. ومن هنا نقول إن التاريخ ليس صراع طبقات فقط، بل علاقة وصراع بين نزعتين: المشاعية والمضادة للمشاعية منذ ما يقارب ٣٠ ألف عام.

أعتقد أن مؤتمركم هذا سيفتح نقاشات مهمة تسهم في أجندة سياسية جديدة وفي بناء فهم تنظيمي مستند إلى الحلول النظرية المقدمة. والأسلوب المنهجي في هذا المسار هو الديالكتيك المادي، لكن ينبغي تجاوز التطرف في الديالكتيك الكلاسيكي؛ فالتناقضات ليست نهايات متصارعة تسعى لإلغاء بعضها، بل ظواهر اجتماعية متبادلة التأثير. فلا دولة بلا كومونات، ولا برجوازية بلا بروليتاريا. لذا يجب التعامل مع التناقض

كحركة تحول تاريخي لا كصراع تدميري.

تـدل العلوم الحديثة أيضا على أن المنهج الديالكتيكي لا يزال فعالا في الحلول الاجتماعية إذا لم يحول إلى مطلق. ويجب تحديث جدلية المجتمع–الدولة والطبقة–الدولة. وقد فشل «الاشتراكية الواقعية» في القرن العشرين لأنها احتلت الدولة ثم انهزمت أمام الدولة ذاتها. أما «دولة الأمة البروليتارية» فلم تنتج سوى إعادة إنتاج الذهنية الدولتية.

وقد قلت سابقا: الاشتراكية القائمة على دولة الأمة محكومة بالفشل، بينما الاشتراكية الديمقراطية تقود إلى النجاح. واليوم هو زمن السير نحو التحرر الديمقراطي عبر الاشتراكية الديمقراطية.

أسير في هذا الطريق بإيمان أننا سننجح في إعادة البناء عبر منظومة المجتمع الديمقراطي ـ البيئي ـ المحرر للمرأة بديلا عن الدولة، ورؤية الجمهورية الديمقراطية والأمة الديمقراطية.

لقد قادت هذه الرؤية إلى تجديد فكري وسياسي داخل حركتنا، وحيوية تنظيمية، وتوسع شعبي، وصولا إلى برنامج اشتراكي يستجيب لاحتياجات العصر.

إن علاقة الاشتراكية الديمقراطية بالدولة تعاد صياغتها أيضا ضمن مسار الحل والسلام. وأعرف علاقتي بالدولة على أنها علاقة ديمقَرة؛ فالجمهورية الديمقراطية تستوجب أن لا تكون الدولة قوة فوق المجتمع، بل جهازا يعمل ضمن عقد ديمقراطي مع المجتمع. ويمكن إحداث التغيير في الدولة عبر استراتيجية سياسية ديمقراطية، وإعادة بناء المجتمع على أسس ديمقراطية.

وعندما تؤسس هذه الاستراتيجية قانونيا سيقوم عليها سلام مستدام. فالقانون أداة الحل التي تمنع العنف وتحفظ التوازن في العلاقة بين الدولة والمجتمع. كما يشكل أساس شرعية الجمهورية الديمقراطية وإعادة بناء النظام الاجتماعي.

وقد طرحت مفهوم الاندماج الديمقراطي كمنهج

> **الإصرار على الاشتراكية هو الإصرار على إنسانيتنا**

نضالي أساسي، ويقوم قانون الاندماج الديمقراطي على ثلاث ركائز تبنى فيها القوانين وفق المعايير الفردية والكونية والحقوق الجماعية:

- **قانون المواطن الحر**
- **قانون السلام والمجتمع الديمقراطي**
- **قوانين الحرية**

قانون الاندماج الديمقراطي سيحول الدولة إلى دولة قانون، وفي الوقت نفسه يمنح المجتمع وجودا مؤسسيا وحريته. إن «نداء السلام والمجتمع الديمقراطي» الذي أطلقته هو عملية حوار؛ ففي الشرق الأوسط بتنوع قومياته وأديانه ومذاهبه، يمكن إنجاز الكثير عبر الحوار والتفاوض الديمقراطي. وأرى من المناسب أن تقوم الاشتراكية اليوم على بناء منظومة إيجابية ومنظمة عبر الحوار الديمقراطي بدل النموذج الثوري العنيف؛ إذ يصعب تصور بناء الاشتراكية دون حوار ديمقراطي شامل وعميق.

وقد قال لينين أيضا: «لا يمكن بناء الاشتراكية دون ديمقراطية شاملة ومتطورة».

بهذا الأمل والإيمان، أتمنى التوفيق لاجتماعكم، وأبعث بتحياتي ومحبتي الرفاقية.

عبدالله أوجلان

جزيرة إمرالي

٢٠٢٥/١٢/٦

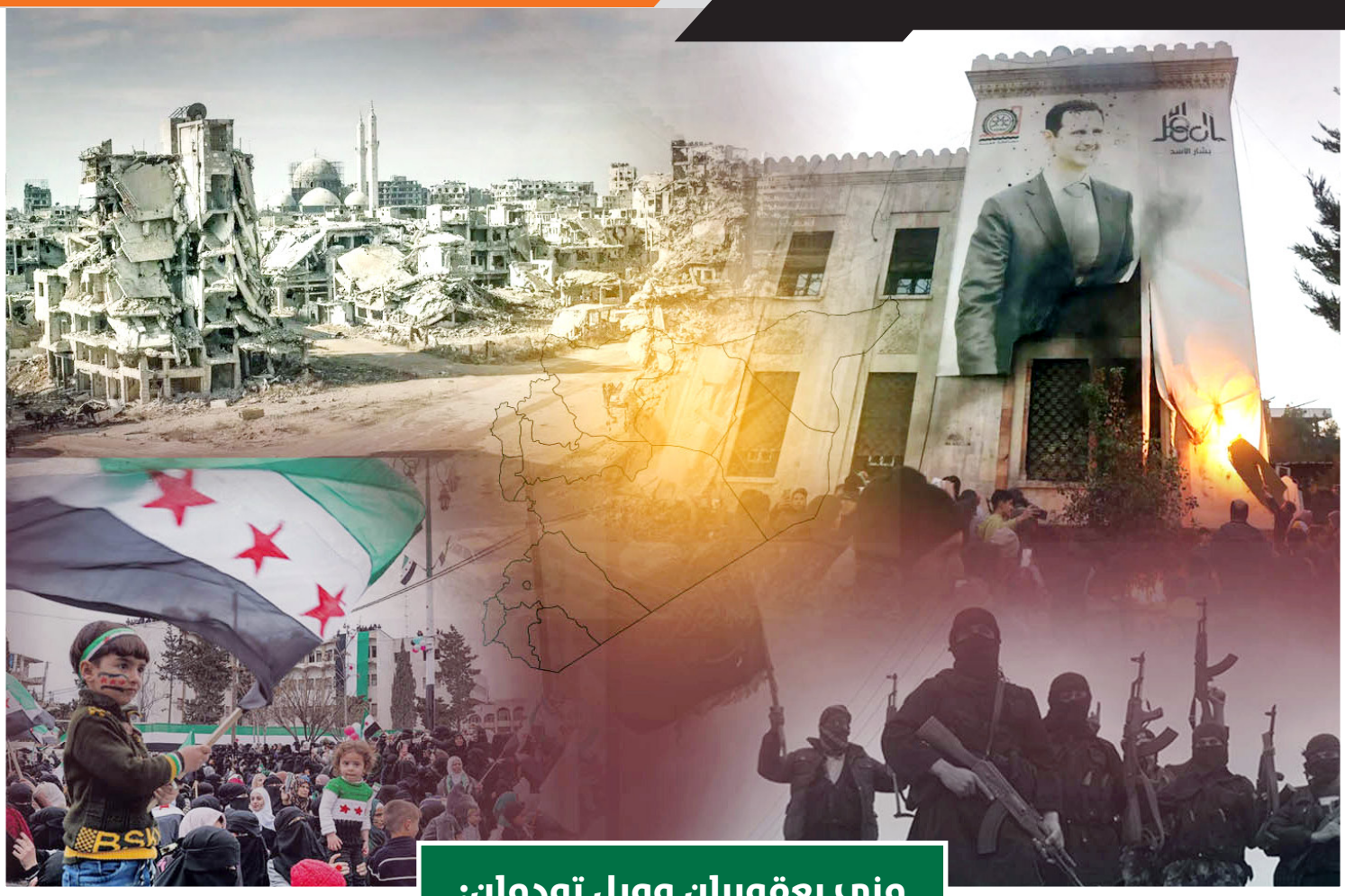

منى يعقوبيان وويل تودمان:

وعود سوريا وتحدياتها بعد عام من سقوط الأسد

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية(CSIS)/ الترجمة والتحرير/ محمد شيخ عثمان

جدول المحتويات:المقدمة-انهيار الأسد يفتح فرصا جديدة-هل أصبح التحول في خطر؟-التوصيات

بعد مرور عام على انهيار نظام الأسد، يبقى مصير المرحلة الانتقالية في سوريا بين الوعد الذي غرسه صمود الشعب السوري والتحديات الهائلة التي فرضتها سنوات من الصراع المدمر وعقود من الاستبداد. إن فرص نجاح المرحلة الانتقالية ليست مفتوحة على مصراعيها. ولتحقيق النجاح، يجب على الحكومة الانتقالية إعطاء الأولوية لجهود تخفيف

التوترات الطائفية، وتوسيع نطاق سلطة الحكم لتتجاوز الدائرة الضيقة للرئيس المؤقت أحمد الشرع، ومضاعفة الجهود لبناء المصداقية المحلية. وللأطراف الخارجية المعنية – وخاصة دول الخليج – دور حاسم في إصرارها على أن تكون جهود المساعدات والاستثمار شفافة، وسليمة من الناحية الفنية، ومنسقة بشكل جيد.

المقدمة

في منتصف نوفمبر/تشرين الثاني، أمضينا بضعة أيام في دمشق وضواحيها، حيث التقينا بمجموعة واسعة من الجهات المعنية، بما في ذلك مسؤولون من الحكومة الانتقالية السورية، وممثلون عن منظمات المجتمع المدني السوري، ومنظمات الاستقرار والمنظمات الإنسانية، والأمم المتحدة، ودول الخليج، وصحفيون ومستثمرون سوريون. كان من بين السوريين الذين التقينا بهم بعض الذين بقوا في دمشق طوال فترة النزاع، وبعضهم انتقلوا إلى العاصمة من إدلب بعد الإطاحة بالأسد، وآخرون عادوا من دول الجوار ومن أنحاء أخرى من الشتات.

يشعر الكثير من السوريين بالتفاؤل بشأن مستقبلهم. فقد سارعت الحكومة الجديدة إلى بناء علاقات مع القوى العالمية الكبرى لإنهاء عزلتها الدولية. وفي ذروة هذه الحملة، أصبح أحمد الشرع أول رئيس سوري يزور المكتب البيضاوي في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٥. كما يتراجع العنف، ليصل إلى أدنى مستوى له على الإطلاق في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٥.

وبعد إعلان الرئيس ترامب رفع العقوبات عن سوريا، تشهد الأوضاع الاقتصادية تحسنا. فقد عززت الحكومة توفير الكهرباء في المراكز الحضرية الرئيسية، وأفاد صندوق النقد الدولي بأن الاقتصاد يظهر بوادر انتعاش بعد زيارة فريق من خبراء الصندوق إلى دمشق. ولوضع سوريا على مسار مستقر، ثمة فرصة سانحة للاستفادة من هذه الاتجاهات الإيجابية.

انهيار الأسد يفتح فرصا جديدة

فتح فصل جديد في تاريخ سوريا. أنهى الهجوم السريع وغير الدموي نسبيا لهيئة تحرير الشام في ديسمبر الماضي أكثر من خمسة عقود من الحكم الاستبدادي بقيادة الأسد، ممهدا الطريق لـ»سوريا جديدة». يخلق سقوط الأسد فرصا كبيرة للتغيير والإصلاح، مما يمكن الشعب السوري من بناء سوريا شاملة تسمح لشعبها الغني والمتنوع بالازدهار. أجرت الحكومة الانتقالية اتصالات دبلوماسية ناجحة بشكل ملحوظ، وأقامت علاقات مع قوى إقليمية ودولية رئيسية. تعطي عدة عناصر من انتقال سوريا أسبابا للأمل في الداخل: صمود الشعب السوري، وحرية التعبير وتكوين الجمعيات غير المسبوقة، والرغبة الشديدة في التعلم من تجارب الانتقال الأخرى، وحسن نية أصحاب المصلحة الرئيسيين، ولا سيما الخليج. هذه الفرص أساسية لاستقرار سوريا، مما سيكون له آثار إيجابية أوسع نطاقا على المنطقة ككل.

التصور عن بعد:

عند عودتنا إلى دمشق لأول مرة منذ عام ٢٠١١، أذهلنا بحرية التعبير الساحقة، دون خوف من العواقب أو الشعور بأن المخابرات (الشرطة السرية) كانت تتربص في كل مكان. تحدث كل من قابلناه بصراحة عن آماله وخيبات أمله في الحكومة الحالية. تجتمع مجموعة متنوعة من جماعات المجتمع المدني بانتظام لإجراء مناقشات حيوية في «صالون» في بيت فرحي ، وهو منزل يعود تاريخه إلى القرن التاسع عشر لعائلة يهودية سفاردية دمشقية بارزة في المدينة القديمة. في مؤتمر للمؤثرين السوريين، استجاب أحد منشئي المحتوى لدعوة من مسؤول حكومي للمؤثرين لإظهار

تقدم سوريا قائلا إنه ليس من وظيفته «قرع الطبول من أجل الحكومة» ولكن إظهار سوريا الحقيقية وتحدياتها.

أثناء سيره في سوق الحميدية في دمشق ذات مساء، وبخ صديق سوري قوات الأمن التي كانت ترتدي ملابس سوداء وتحمل أسلحة كبيرة والتي سدت الطريق إلى موقع تاريخي شهير، نظرا لوجود مسؤول رفيع المستوى. «لماذا تقطعون الطريق؟ لم نتخلص من ديكتاتور لنحصل على ديكتاتور آخر»، قال لهم. رفضوا شكواه بأدب، وانطلقنا لتناول العشاء. في سوريا الأسد، كان من المرجح أن يعتقل جميع هؤلاء، وربما لا يرى أحدٌ منهم مرة أخرى.

يظهر السوريون أيضا صمودهم وعزمهم على إعادة بناء حياتهم. وقد بدأ من يملكون الإمكانيات المالية بإعادة بناء منازلهم، حتى في ظل الدمار الشامل وغياب الخدمات العامة الأساسية.

يظهر السوريون أيضا صمودهم وعزمهم على إعادة بناء حياتهم. وقد بدأ من يملكون الموارد المالية في إعادة بناء منازلهم، حتى في ظل الدمار الشامل وغياب الخدمات العامة الأساسية. وفي أماكن متعددة، شهدنا مشهدا مؤثرا لكتل إسمنتية وضعت حديثا وسط أنقاض مبانٍ تبدو غير صالحة للسكن. وبدأ المتطوعون في إزالة الأنقاض، وأطلق رواد الأعمال مبادرات لإعادة تدوير ما يقدر بـ ٤٠ مليون طن من أنقاض الخرسانة في جميع أنحاء البلاد. وكما أشار إلينا أحد السوريين، فإن «الأنقاض مال»، وهو انعكاس لروح المبادرة لدى السوريين. وقد جمعت حملات التمويل الجماعي التي حظيت بتغطية إعلامية واسعة في مدن ومناطق مختلفة في جميع أنحاء سوريا مئات الملايين من الدولارات لإعادة الإعمار، بما في ذلك من أفراد الشتات. وقد أثبت الشتات أنه محرك رئيسي لتعافي سوريا، حيث يغذي مستثمرو الشتات النشاط الاقتصادي في المجتمعات التي تفتقر إلى المساعدات الدولية.

الدروس المستفادة

سلط مسؤولو الحكومة الانتقالية السورية الضوء على دراستهم للانتقالات الأخرى، مشيرين إلى «الدروس المستفادة» الرئيسية من لبنان ورواندا وجنوب إفريقيا. قدمت لهم الدروس المستفادة من تجربة جماعة الإخوان المسلمين المصرية عام ٢٠١١ لمحة رائعة عن تعلمهم. في مصر، لاحظوا أن جماعة الإخوان المسلمين كانت ساذجة وأساءت تقدير مكانتها لدى الجمهور المصري، مفترضة دعما شعبيا أكبر من الواقع. لم تدعم نسبة كبيرة من الجمهور المصري جماعة الإخوان المسلمين. وأكدوا على ضرورة كسب دعم الشعب السوري من خلال كسب ثقته. ولعل الأكثر شؤما أنهم لاحظوا أيضا أن الحكومة السورية الجديدة تأتي إلى السلطة مدعومة بالقوة العسكرية والمقاتلين المخضرمين. ونتيجة لذلك، لا ينبغي أن يخشوا من أن الجيش قد يطيح بالحكومة الجديدة، كما حدث مع الرئيس محمد مرسي في مصر.

الدور الخليجي

يعد استقرار سوريا محور رؤية دول الخليج العربية للتنويع الاقتصادي وشرق أوسط متكامل اقتصاديا يربط الخليج بأوروبا عبر بلاد الشام. وقد تخلت هذه الدول عن خلافاتها الداخلية خلال الصراع السوري. وعوضا عن ذلك، تلعب الجهات الخليجية الرئيسية المعنية – وخاصة المملكة العربية السعودية وقطر – دورا بناء يركز على استقرار سوريا. فقد قدمت دعما ماليا لتغطية رواتب القطاع العام، مما ساهم في دعم الحكومة الجديدة. وساهم دعم الخليج لقطاع الطاقة في تحسين توفير الكهرباء في المراكز الحضرية الرئيسية، على الرغم من استمرار معاناة السوريين من ارتفاع أسعار الكهرباء. كما قدمت الجهات الخليجية الفاعلة مساعدات إنسانية طارئة لسد الثغرات في التغطية بسرعة، بما في ذلك المناطق الساحلية بعد حرائق الغابات.

على عكس ما كان عليه الحال خلال الصراع، يسعى المانحون الخليجيون الآن إلى تنسيق مساعداتهم التنموية مع الأمم المتحدة، إدراكا منهم للحاجة إلى خبرة فنية عميقة في بيئة ما بعد الصراع المعقدة في سوريا.

ويشكلون فعليا جسرا بين الأمم المتحدة والحكومة الانتقالية، التي تكن شكوكا عميقة تجاه الأمم المتحدة، نظرا لدورها في عهد نظام الأسد. وبدلا من تقديم الدعم بشكل متقطع، قال دبلوماسي خليجي في دمشق إنهم يوجهون مساعداتهم عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومع ذلك، اشتكى بعض مسؤولي المنظمات غير الحكومية من صعوبة التواصل مع المانحين الخليجيين، مشيرين إلى بطء الردود والحاجة إلى علاقات شخصية.

تتبنى دول الخليج نهجا يركز على الاستثمار في سوريا، وهو ما يتوافق مع استراتيجية الحكومة الانتقالية. مع ذلك، تعد بعض المشاريع الاستثمارية المقترحة، مثل مترو دمشق ، غير حكيمة في هذه المرحلة الحرجة التي يعتمد فيها ٧٠٪ من السكان على المساعدات الإنسانية.

هل أصبح التحول في خطر؟

هناك عدد من العقبات التي قد تعيق مسار الاستقرار في سوريا. تبرز حلقات الصراع الطائفي الكبرى عمق انعدام الثقة بين سكان سوريا المتنوعين واستمرار تشرذم البلاد.

وتثير الخبرة المحدودة للحكومة الانتقالية في التعددية واللامركزية احتمال عودة سوريا إلى الاستبداد.

وفي الوقت نفسه، قد يؤدي عدم تحقيق التوقعات الشعبية بالتعافي إلى مستويات خطيرة من التشكك، بل وحتى تجدد الهجرة إلى خارج سوريا. وإذا لم يتم التغلب على هذه التحديات، فقد تجعل سوريا مصدرا لعدم الاستقرار في المنطقة بأسرها مرة أخرى.

التوترات الطائفية

التصور عن بعد

إن المرحلة الانتقالية في سوريا هشة، ومحفوفة بالتحديات التي تهدد بعرقلة البلاد إذا لم تعالج. منذ سقوط الأسد، لقي أكثر من ٣٤٠٠ شخص حتفهم في أعمال عنف طائفية، بما في ذلك مؤخرا في حمص، بين السنة والعلويين. ويؤكد العنف واسع النطاق ضد العلويين على الساحل في مارس/آذار والاشتباكات بين البدو السنة والجالية الدرزية في السويداء في يوليو/تموز على الانقسامات العميقة التي تبتلى بها المجتمع السوري.

كما أن التحيزات العلنية التي تنشأ في التفاعلات اليومية مثيرة للقلق وتذكر بالنسيج الاجتماعي المتهالك في سوريا. وخلال غداء في مطعم دمشقي راقٍ، استشهد أحد الزملاء بحادثة سابقة عندما تعرضت نادلة علوية للتحرش من قبل زبون سني رفض أن تخدمه. وتحدثت صحفية علوية عن تشويه سمعتها باعتبارها «من النظام السابق»، على الرغم من أنها دعمت سرا وسائل الإعلام المستقلة خلال حكم الأسد.

وبدون تدابير بناء الثقة لضمان مشاركة الأقليات الرئيسية، تصبح سوريا أكثر عرضة للتدخل الأجنبي مع قيام هذه الأقليات بتعزيز علاقاتها مع الجهات الفاعلة الخارجية.

أعاقت فصول الصراع الطائفي جهود دمج المناطق التي تسيطر عليها الأقليات، وأبرزها الشمال الشرقي الذي يهيمن عليه الكورد، والسويداء التي يحكمها الدروز في الجنوب.

ولا يزال التقدم نحو التكامل متعثرا في أحسن الأحوال، نظرا لضعف الثقة المتفاقم بين الحكومة الانتقالية وقادة

الأقليات. وبدون تدابير بناء الثقة لضمان مشاركة الأقليات الرئيسية، تصبح سوريا أكثر عرضة للتدخل الأجنبي مع تعزيز هذه الأقليات لعلاقاتها مع الجهات الخارجية الفاعلة.

حكومة الظل

أدى الانهيار السريع لنظام الأسد على يد هيئة تحرير الشام (HTS) إلى تدفق موظفي الهيئة المتمركزين في إدلب. توافد آلاف من موظفي الحكومة المحلية الإدلبية إلى دمشق، وتولوا مناصب في وزارات مختلفة.

وشكلوا مركز قوة خاص بهم داخل الحكومة الانتقالية. في هذا النظام الناشئ، تتراكم السلطة في أيدي البعض دون ألقاب أو حقائب وزارية رسمية، مما دفع الكثيرين إلى وصفه بـ»حكومة الظل».

في بعض الوزارات، تكمن السلطة الحقيقية في أيدي هذه العناصر «الظلية». على سبيل المثال، يقال إن إعادة هيكلة الاقتصاد السوري تدار من قِبل لجنة سرية مكونة من أفراد يعملون بأسماء مستعارة، بدلا من أصحاب المناصب الرسمية.

على نطاق أوسع، أدى هذا التدفق الإدلبي بدوره إلى تحفيز تحديين رئيسيين: أولا، نشأ صدام ثقافي مع سكان دمشق المحليين حيث اصطدم سكان إدلب الأكثر تدينا بالثقافة العالمية لدمشق. لا تتوافق عاداتهم الإسلامية الأكثر صرامة دائما مع مراعاة دمشق الأكثر ليبرالية للإسلام. ثانيا، أدى ذلك إلى حدوث صدع بين «الثوار» الذين خاضوا المعارك لإسقاط الأسد وغيرهم ممن لم يشاركوا مباشرة في القتال. وقد دفع هذا في بعض الأحيان عناصر إدلبيين في دمشق إلى الشعور بالحق والمطالبة بمعاملة خاصة، مثل رفض دفع غرامات المرور. ومع ذلك، فقد أعلنت الحكومة عن جهودها لمكافحة الفساد. أمر أحمد الشرع بإغلاق مكتب شقيقه الأكبر في أغسطس، الذي اتهم باستخدام اسم عائلته لتحقيق مصالحه الشخصية.

تركيز السلطة

إلى جانب النفوذ الإدلبي غير المتناسب، تتركز السلطة في الحكومة الانتقالية الجديدة في الرئاسة وبعض الوزارات الرئيسية. وتتمتع دائرة صغيرة في أعلى هرم الحكومة بقدر هائل من السلطة. وعلى وجه الخصوص، برزت وزارة الخارجية كمحور رئيسي للسلطة. وقد وضعت الوزارة ممثليها في كل وزارة، وكذلك في المحافظات والمناطق في جميع أنحاء البلاد، مما أثار قلق أحد المراقبين من تشكل خليفة بدائي لحزب البعث. وعلى الرغم من أن المسؤولين الحكوميين يتحدثون عن خطتهم لإقامة نظام سياسي أكثر شمولا، فقد وصف نشطاء المجتمع المدني مؤتمر الحوار الوطني الذي عقد في فبراير/شباط ٢٠٢٥ والانتخابات البرلمانية بأنها «مهزلة». ولم تعطِ الحكومة أي إشارة إلى موعد تقنين الأحزاب السياسية.

البناء من حالة مجوفة

ورثت الحكومة الانتقالية بيروقراطية مفرغة بعد عقودٍ من المحسوبية والاستبداد. قال أحد أعضاء هيئة تحرير الشام إنه عندما وصلوا إلى وزارة الخارجية، وجدوا مكاتبها مغطاة بطبقاتٍ من الغبار نتيجة سنواتٍ من الخمول. كان مركز الدراسات الاستراتيجية مغلقا لخمس سنوات، وبعض الإدارات بأكملها لا يشغلها سوى مسؤولٍ أو اثنين. أطلقت الحكومة الجديدة برنامجا دوليا ناجحا لاستقطاب ذوي المهارات العالية من المغتربين لشغل مناصب رئيسية. إلا أن هذا النظام

يفتقر إلى الشفافية، إذ لم يعلن عن أيٍ من هذه المناصب علنا، وقال النقاد إنه لم يعين سوى من تربطهم صلاتٌ سابقة بهيئة تحرير الشام أو من يمكن السيطرة عليهم.

إعادة الإعمار البطيئة وغير المتكافئة

معظم سوريا في حالة خراب، والخدمات العامة منقوصة في أجزاء كبيرة من البلاد، وخاصة المناطق الريفية. ويقدر البنك الدولي أن إعادة الإعمار ستكلف ٢١٦ مليار دولار . وتزامن سقوط الأسد مع انهيار المساعدات الدولية، مما يعني أن أنشطة إعادة الإعمار غير كافية على الإطلاق. ولم يتم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة لسوريا البالغة ٣٫٢ مليار دولار إلا بنسبة ٢٥ في المائة . ومع هذا الطلب المرتفع على إعادة الإعمار، ارتفعت أجور عمال البناء المهرة بشكل كبير، كما أن معدات البناء المتخصصة غير متوفرة. وقد اشتكت بعض الجماعات التي تحاول تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار من الاختناقات في الحكومة الانتقالية والسيطرة المركزية المفرطة، مما يعيق الموافقة على المشاريع. وقد خيبت هذه العقبات آمال السوريين الذين كانت لديهم توقعات كبيرة بقدرة الحكومة الجديدة على تسريع إعادة الإعمار.

التصور عن بعد

بدوره، يبطئ غياب إعادة الإعمار عودة اللاجئين. فاعتبارا من سبتمبر/أيلول ٢٠٢٥، كان العائق الرئيسي أمام العودة الذي ذكره اللاجئون في الدول المجاورة هو نقص السكن الملائم. وقد أخبرنا بعض السوريين أن عودة اللاجئين سابقة لأوانها، إذ لا تزال سوريا تعاني من نقص السكن وضغط شديد على الخدمات العامة. ومع ذلك، فإن بطء عودة اللاجئين يفاقم تحديات إعادة الإعمار، إذ لا يزال العديد ممن يمتلكون المهارات اللازمة لتنفيذ أنشطة إعادة الإعمار غير راغبين في العودة.

عدم كفاية التواصل المحلي

أعرب العديد ممن أجريت معهم المقابلات عن خيبة أملهم من الحكومة. وقارنوا بين تواصل الحكومة الانتقالية الواسع مع الجهات الدولية الفاعلة وفشلها في التواصل مع الجمهور المحلي. لم يلقِ الشرع سوى القليل من الخطابات العامة للشعب السوري منذ توليه السلطة، وركز بشكل كبير على بناء الشرعية مع الجهات الدولية الفاعلة. كنا في دمشق خلال زيارة الشرع للمكتب البيضاوي، عندما لوحظ أن خطوات مثل الانضمام إلى التحالف ضد داعش والسعي إلى حل النزاع مع إسرائيل قد تنفر فئات رئيسية من الجمهور، بما في ذلك الفصائل الأكثر تطرفا في هيئة تحرير الشام.

أعرب العديد من المشاركين في المقابلات عن خيبة أملهم من الحكومة. وقارنوا بين تواصل الحكومة الانتقالية الواسع مع الجهات الدولية الفاعلة وفشلها في التواصل مع الجمهور المحلي.

علاوة على ذلك، تخاطر الاستراتيجية الخارجية للحكومة برفع سقف توقعات الشعب السوري، دون وجه حق، بتحسين سريع لحياتهم اليومية، وذلك بتقصيرها في إيصال التحديات المستمرة. وبينما روجت الحكومة لتأمين ٢٨ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية في ستة أشهر فقط، إلا أن معظم هذه الصفقات لم تتحقق بعد. وبالنسبة للسوريين الذين يعانون من التضخم، وضعف الخدمات العامة، وارتفاع معدلات البطالة، فقد جلبت إعلانات الاستثمار تفاؤلا لم يتحقق، مما قوض مصداقية الحكومة.

التوصيات

تحدد المرحلة الانتقالية في سوريا مصير الشرق الأوسط، نظرا لأهميتها الجيوستراتيجية كركيزة أساسية للاستقرار. بعد عام من سقوط الأسد، أحرزت الحكومة الانتقالية تقدما هاما، واكتسبت مصداقية دولية، لكنها لم ترق إلى مستوى التوقعات في الداخل. ولكي تنجح، يجب على الحكومة الانتقالية أن تثبت تحقيق مكاسب ملموسة في إعادة الإعمار والمصالحة والحوكمة الرشيدة.

التصور عن بعد

وعلى وجه التحديد، ينبغي للحكومة الانتقالية أن تتخذ الخطوات التالية لتسهيل انتقال ناجح:

***صياغة رؤية واضحة لمستقبل سوريا:**

ينبغي على الحكومة الانتقالية أن تقرن رؤيتها باستراتيجية تواصل متعددة الأوجه تصل إلى مختلف الطوائف والمذاهب في سوريا. وينبغي على أحمد الشرع أن يبني على دعوته الأخيرة إلى وحدة سوريا من خلال مخاطبة الأمة بانتظام. وقد ألمح أحد المحاورين إلى أن الحكومة الانتقالية ستستفيد من تبني الشرع لخطابات على غرار خطاب زيلينسكي.

***وضع خطة انتقالية شاملة للحكومة، تتضمن معايير وجدولا زمنيا ونتائج واضحة:**

النهج الحالي عشوائي وفوضوي. وبدلا من ذلك، تتطلب بيئة ما بعد الصراع المعقدة في سوريا خطة انتقالية منسقة وشاملة للحكومة. ينبغي أن تحدد الخطة الأهداف الرئيسية لكل قطاع، مع معايير ومؤشرات قابلة للقياس، بالإضافة إلى جداول زمنية واقعية. كما ينبغي أن تحدد الخطة تقسيما واضحا للعمل بين الوزارات لتجنب التكرار والاختناقات، وأن تنشئ قيادات فنية واضحة تتمتع بصلاحيات تنفيذ الخطط.

*** توسيع سلطة الحكم خارج دائرة إدلب من خلال تمكين مجموعة واسعة من التكنوقراط عبر الوزارات:**

ويشمل هذا الجهد جذب عودة التكنوقراط المهرة من الشتات وبناء طبقة جديدة من الخبراء الفنيين القادرين على المساعدة في إعادة بناء البلاد - فيلق سوريا (ليس على عكس فيلق أميريكور) الذي يجذب مجموعة واسعة من السوريين لبناء سوريا الجديدة.

***إعطاء الأولوية لجهود الحوار والمصالحة على مستوى المجتمع المحلي:**

يشمل ذلك الاستفادة من قطاع المجتمع المدني السوري النابض بالحياة والمتنامي، والاستفادة من تجارب المصالحة في سياقات أخرى بعد النزاع. يمكن للحوارات بين الطوائف، التي تركز على الاحتياجات المشتركة، أن تسهم في إعادة بناء النسيج الاجتماعي في المجتمعات المختلطة. كما أن مساعدة المنظمات غير الحكومية السورية على رأب الصدع في شمال شرق وشمال غرب سوريا، وهو أمر ضروري في ظل حكم الأسد، سيكون أمرا بالغ الأهمية.

***إنشاء آليات عدالة انتقالية شفافة وخاضعة للمساءلة:**

لكي تتجذر المصالحة، لا بد من معالجة الصدمات والجروح العميقة المرتبطة بنظام الأسد. لا سلام بدون عدالة، ولكن فقط إذا تم السعي لتحقيقها من خلال عمليات مسؤولة وشفافة وعادلة، تتضمن تدابير قضائية وغير قضائية لمعالجة

انتهاكات حقوق الإنسان واسعة النطاق، وجرائم الحرب، والانتهاكات واسعة النطاق خلال الحرب، والحكم الاستبدادي. تمثل المحاكمة الأخيرة في حلب، التي تناولت العنف الطائفي ضد العلويين على الساحل، خطوة أولى مهمة، ولكن من أجل تعافي البلاد، يجب أيضا محاسبة مرتكبي وحشية نظام الأسد.

اتخذت إدارة ترامب قرارا تاريخيا برفع العقوبات عن سوريا ومنح الحكومة الجديدة فرصة لضمان تعافيها. وللوفاء بوعد استراتيجية الاستقرار القائمة على الاستثمار في سوريا، ينبغي على الولايات المتحدة السعي إلى ما يلي:

❋إعادة فتح السفارة الامريكية في دمشق:

من أجل إظهار الالتزام باستقرار سوريا، وتعزيز قنوات الاتصال مع المسؤولين الرئيسيين في الحكومة السورية، وتسهيل التعامل مع رواد الأعمال السوريين ومجموعات المجتمع المدني، ينبغي للولايات المتحدة إعادة فتح سفارتها في دمشق.

❋تشجيع المسؤولين الحكوميين السوريين على تهيئة بيئة استثمارية مواتية:

من خلال العمل مع مؤسسات مجموعة البنك الدولي، مثل مؤسسة التمويل الدولية ووكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف، ينبغي للولايات المتحدة أن تعمل على تعزيز قانون استثمار جديد يعزز الشفافية في الاستثمارات الدولية ويسهل مشاركة القطاع الخاص في التعافي السوري الذي لا يعيد إحياء الرأسمالية المحسوبية في عهد الأسد.

❋دعم جهود الأمم المتحدة لتنسيق المانحين الدوليين:

بدون منصة فعالة لتنسيق المانحين، ستظل جهود إعادة الإعمار غير فعالة ومكررة، وقد تفشل فشلا ذريعا. وستكون الجهود الناشئة التي تبذلها الأمم المتحدة لإنشاء منصة للمانحين الرئيسيين للعمل معا بشأن القضايا الرئيسية، وتنسيق التدابير، وتوفير التمويل، حاسمة لنجاح جهود تحقيق الاستقرار في سوريا بشكل عام.

❋الضغط على الحكومة للوفاء بالتزامها بالتعددية السياسية:

إن سن قانونٍ لتقنين الأحزاب السياسية من شأنه أن يرسخ الحريات السياسية التي حققت بشق الأنفس، ويعزز التمثيل، ويساعد على تجنب المزيد من نوبات العنف الطائفي المزعزعة للاستقرار. يعد الاستقرار السياسي أمرا بالغ الأهمية لنجاح أي استراتيجية قائمة على الاستثمار.

❋تسهيل التوصل إلى اتفاق في السويداء:

وهذا يتطلب الضغط على القادة المحليين والحكومة السورية للتوصل إلى اتفاق بشأن اللامركزية، مع ضمان استعداد إسرائيل لوقف تدخلاتها عبر الحدود والتحرك نحو إعادة إرساء اتفاقية فك الارتباط لعام ١٩٧٤ .

❋منى يعقوبيان هي مستشارة أولى ومديرة برنامج الشرق الأوسط في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن العاصمة.

❋ويل تودمان هو رئيس هيئة أركان قسم الجغرافيا السياسية والسياسة الخارجية وزميل أول في برنامج الشرق الأوسط في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.

❋ ❋ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، مؤسسة تركز على قضايا السياسات العامة الدولية.

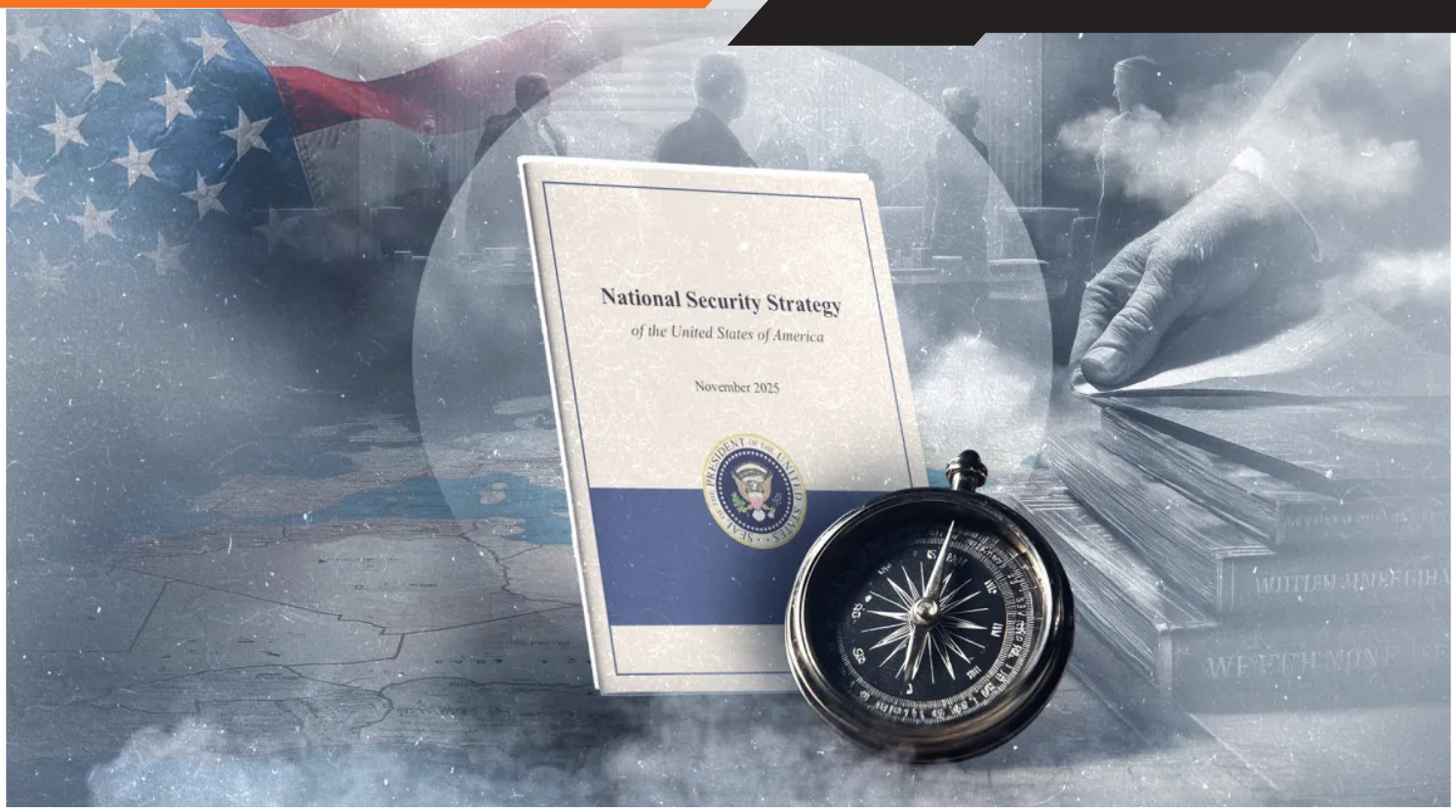

إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية

البيت الابيض/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

مقدمة المترجم:

يشكل تقرير «استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة – نوفمبر ٢٠٢٥ «وثيقة مفصلية تستحق قراءة معمقة من قبل النخب السياسية والإعلامية والباحثين في الشأن الدولي، لما تتضمنه من رؤى تحدد اتجاه السياسة الامريكية خلال المرحلة المقبلة، وتعيد صياغة أولويات واشنطن على المستوى العالمي.

تأتي أهمية الاطلاع على التقرير من كونه لا يكتفي بعرض المبادئ العامة، بل يقدم تصورا عمليا لموقع الولايات المتحدة في النظام الدولي، وأدوات القوة التي تعتمد عليها اقتصاديا وعسكريا وتكنولوجيا، مع إعادة تعريف مفهومي الأمن القومي والمصالح الحيوية بطريقة أكثر تركيزا على الداخل الامريكي ومبدأ «امريكا أولا».

ويبرز الشرق الأوسط في هذه الاستراتيجية بوصفه إقليما تحاول واشنطن الانتقال فيه من مرحلة الانخراط المكلف عسكريا إلى مرحلة الشراكات الاقتصادية وإدارة النفوذ عبر الحلفاء، مع الحفاظ على المصالح الأساسية المرتبطة بالطاقة وأمن إسرائيل والممرات البحرية ومنع تمدد القوى المنافسة. ويركز التقرير على بناء السلام وتوسيع اتفاقات التطبيع وتعزيز الاستثمارات بدلا من الحروب الطويلة وسياسات تغيير الأنظمة.

إن قراءة هذا التقرير تمنح صانعي القرار والباحثين إطارا تحليليا واضحا لفهم التحولات في السياسة الامريكية المقبلة، وكيف سينعكس ذلك على توازنات القوى في الشرق الأوسط والمنطقة والعالم.

إجمالا، هناك جديد في السياسة الأمريكية لما بقى من زمن للرئيس ترامب كسيد للبيت الأبيض، يحمل فرصا للبعض وخصما للبعض الآخر. والمهم أن يدرك كل طرف الأعباء المقبلة ويستعد لمواقف جديدة.

فيما ياتي تنشر»المرصد»الترجمة الكاملة لهذا التقرير :

إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية
نوفمبر ٢٠٢٥

أبناء وطني الأعزاء،

خلال الأشهر التسعة الماضية، نجحنا في انتشال دولتنا – والعالم – من حافة الكارثة والانهيار. بعد أربع سنوات من الضعف والتطرف والإخفاقات المميتة، تحركت إدارتي بأعلى درجات الاستعجال وبسرعة تاريخية لاستعادة قوة أمريكا في الداخل والخارج، ولإعادة السلام والاستقرار إلى عالمنا.

لم تحقق أي إدارة في التاريخ انقلابا بهذا القدر من العمق وفي مثل هذه المدة القصيرة.

منذ يومي الأول في المنصب، أعَدْنا فرض السيادة على حدود الولايات المتحدة، ونشرنا القوات المسلحة الأمريكية لوقف غزو بلادنا. أخرجنا أيديولوجيا الجندر المتطرفة وعبثية «الاستيقاظ» من قواتنا المسلحة، وبدأنا تعزيز جيشنا عبر استثمارات تبلغ تريليون دولار. وأعدنا بناء تحالفاتنا، وأقنعنا حلفاءنا بزيادة مساهماتهم في دفاعنا المشترك – بما في ذلك التزام تاريخي من دول الناتو برفع الإنفاق الدفاعي من ٢ بالمئة إلى ٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. أطلقنا العنان لإنتاج الطاقة الأمريكية لاستعادة استقلالنا، وفرضنا رسوما جمركية تاريخية لإعادة الصناعات الحيوية إلى الوطن.

في «عملية المطرقة منتصف الليل» (Operation Midnight Hammer)، دمرنا القدرة الإيرانية على تخصيب اليورانيوم. كما أعلنت تصنيف كارتلات المخدرات والعصابات الأجنبية الوحشية التي تنشط في منطقتنا كـ»منظمات إرهابية أجنبية». وعلى مدى ثمانية أشهر فقط، نجحنا في تسوية ثمانية نزاعات ملتهبة – بين كمبوديا وتايلند، وكوسوفو وصربيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وباكستان والهند، وإسرائيل وإيران، ومصر وإثيوبيا، وأرمينيا وأذربيجان، وأنهينا الحرب في غزة مع عودة جميع الرهائن الأحياء إلى عائلاتهم.

أمريكا قوية وتحظى بالاحترام مجددا – ونتيجة لذلك، نحن نصنع السلام في أنحاء العالم كافة.

في كل ما نقوم به، نضع «أمريكا أولا».

ما يلي هو إستراتيجية للأمن القومي تصف وتبني على الخطوات الاستثنائية التي حققناها. هذا الوثيقة خريطة طريق لضمان بقاء أمريكا أعظم وأنجح دولة في التاريخ البشري، وموطن الحرية على وجه الأرض. في السنوات المقبلة، سنواصل تطوير كل أبعاد قوتنا الوطنية – وسنجعل أمريكا أكثر أمنا وغنى وحرية وعظمة وقوة من أي وقت مضى.

الرئيس دونالد ج. ترامب

البيت الأبيض

نوفمبر ٢٠٢٥

المحتويات:

I. المقدمة – ما هي الإستراتيجية الأمريكية؟

١. كيف انحرف مفهوم «الإستراتيجية» الأمريكية

٢. تصحيح الرئيس ترامب الضروري والمرحب به

II. ماذا ينبغي أن تريد الولايات المتحدة؟

١. ماذا نريد على المستوى العام؟

٢. ماذا نريد في العالم ومن العالم؟

III. الوسائل المتاحة لأمريكا لتحقيق ما نريد

IV. الإستراتيجية

١. المبادئ

٢. الأولويات

٣. مناطق العالم:

أ. نصف الكرة الغربي

ب. آسيا

ج. أوروبا

د. الشرق الأوسط

هـ. أفريقيا

I. المقدمة – ما هي الإستراتيجية الأمريكية؟

١. كيف انحرف مفهوم «الإستراتيجية» الأمريكية؟

حتى تظل أمريكا أقوى وأغنى وأكثر الدول نفوذا ونجاحا في العالم لعقود قادمة، تحتاج بلادنا إلى إستراتيجية متماسكة ومركزة لكيفية تفاعلنا مع العالم. ولكي ننجح في ذلك، يجب على جميع الأمريكيين أن يعرفوا، بدقة، ما الذي نحاول فعله ولماذا.

«الإستراتيجية» هي خطة عملية وواقعية تشرح الصلة الجوهرية بين الغايات والوسائل: فهي تنطلق من تقييم دقيق لما نريده، وما هي الأدوات المتاحة – أو التي يمكن، واقعيا، خلقها – لتحقيق النتائج المنشودة.

على الإستراتيجية أن تقيم وترتب وتعطي الأولويات. ليس بوسع كل دولة أو إقليم أو قضية – مهما كانت عادلة – أن تكون محورا لإستراتيجية الولايات المتحدة. إن الغاية من السياسة الخارجية هي حماية المصالح الوطنية الجوهرية؛ وهذا هو التركيز الوحيد لهذه الإستراتيجية.

لقد قصرت الإستراتيجيات الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة؛ إذ تحولت إلى قوائم أمنيات لحالات مرغوبة أو نتائج نهائية متخيلة؛ ولم تعرف بوضوح ما الذي نريده، بل اكتفت بشعارات فضفاضة؛ وغالبا ما أخفقت في تحديد ما ينبغي أن نريده فعلا.

بعد نهاية الحرب الباردة، أقنع نخب السياسة الخارجية الأمريكية أنفسهم بأن الهيمنة الأمريكية الدائمة على العالم بأسره تصب في مصلحة بلادنا. لكن شؤون الدول الأخرى لا تعنينا إلا إذا شكلت أنشطتها تهديدا مباشرا لمصالحنا.

لقد أساءت نخبنا تقدير استعداد الشعب الأمريكي لتحمل أعباء عالمية دائمة لا يرى لها ارتباطا بمصلحته الوطنية. كما بالغوا في تقدير قدرة الولايات المتحدة على تمويل دولة ضخمة قائمة على الرفاه والتنظيم والإدارة البيروقراطية، إلى جانب جهاز هائل من القوات العسكرية والدبلوماسية والاستخباراتية والمعونات الخارجية في آن واحد. ووضعوا رهانات خاطئة ومدمرة على العولمة وما يسمى «التجارة الحرة»، أدت إلى تفريغ الطبقة الوسطى والقاعدة الصناعية التي تعتمد عليها المكانة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية.

سمحوا للحلفاء والشركاء بنقل أعباء دفاعهم إلى كاهل الشعب الأمريكي، بل وفي بعض الأحيان جرونا إلى نزاعات تمس مصالحهم الجوهرية بينما لا تتصل إلا هامشيا أو لا تتصل إطلاقا بمصالحنا. وربطوا السياسة الأمريكية بشبكة من المؤسسات الدولية، تدفع بعضها أيديولوجيات معادية صراحة لأمريكا، وتستند أخرى إلى «عابرة قومية» تسعى صراحة إلى إذابة سيادة الدول الوطنية.

وباختصار، لم يكتفِ هؤلاء بالسعي وراء هدف غير مرغوب وغير ممكن تحقيقه في الأساس، بل قَوضوا في طريقهم الوسائل الضرورية لتحقيقه: أي الطابع الوطني الذي قامت عليه قوة الولايات المتحدة وثراؤها وخلقها.

٢. تصحيح الرئيس ترامب الضروري والمرحب به

لم يكن أي من ذلك حتميا. لقد أثبتت إدارة الرئيس ترامب الأولى أنه، مع القيادة الصحيحة واتخاذ القرارات الصائبة، كان يمكن – ويجب – تجنب كل ما سبق، وتحقيق الكثير إلى جانبه. فقد نجح الرئيس وفريقه في تعبئة مكامن القوة الهائلة في أمريكا لتصحيح المسار وبدء عصر ذهبي جديد لبلادنا. والاستمرار في دفع الولايات المتحدة على هذا الطريق هو الغاية المحورية من إدارة الرئيس ترامب الثانية، ومن هذه الوثيقة.

والأسئلة المطروحة اليوم هي:

١. ماذا ينبغي أن تريد الولايات المتحدة؟

٢. ما هي الوسائل المتاحة لنا لتحقيق ذلك؟

٣. كيف نربط بين الغايات والوسائل في إستراتيجية وطنية للأمن القومي قابلة للتطبيق؟

II. ماذا ينبغي أن تريد الولايات المتحدة؟

ا. ماذا نريد على المستوى العام؟

**أولا وقبل كل شيء، نريد استمرار بقاء وسلامة الولايات المتحدة كجمهورية مستقلة ذات سيادة، تؤمن حكومتها الحقوق الطبيعية التي وهبها الله لمواطنيها وتعطي الأولوية لرفاههم ومصالحهم.

**نريد حماية هذا البلد، وشعبه، وأراضيه، واقتصاده، ونمط حياته من الهجوم العسكري ومن النفوذ الأجنبي المعادي، سواء تمثل في التجسس، أو الممارسات التجارية الافتراسية، أو تهريب المخدرات والبشر، أو الدعاية الهدامة وعمليات التأثير، أو التخريب الثقافي، أو أي تهديد آخر لأمتنا.

**نريد السيطرة الكاملة على حدودنا، وعلى نظام الهجرة، وعلى شبكات النقل التي يدخل من خلالها الأشخاص إلى بلادنا – بصورة قانونية أو غير قانونية. نريد عالما لا تكون فيه الهجرة «منظمة» فحسب، بل عالما تتعاون فيه الدول ذات السيادة لوقف تدفقات سكانية مزعزعة للاستقرار، بدلا من تسهيلها، وأن تحظى فيه كل دولة بالسيطرة الكاملة على من تسمح له بالدخول ومن ترفضه.

**نريد بنية تحتية وطنية قادرة على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية، وقادرة على التصدي للتهديدات الخارجية وإحباطها، وعلى منع أو الحد من أي أحداث قد تضر بالشعب الأمريكي أو تعطل الاقتصاد الأمريكي. يجب ألا تكون أي قوة أو خطر قادرا على وضع أمريكا «رهينة».

**نريد تجنيد وتدريب وتجهيز ونشر أقوى جيش في العالم، وأكثره فتكا وتطورا تقنيا، لحماية مصالحنا وردع الحروب، وإذا لزم الأمر، خوضها والفوز بها بسرعة وحسم مع أقل قدر ممكن من الخسائر في صفوف قواتنا. ونريد أيضا جيشا يكون فيه كل فرد من أفراده فخورا ببلده وواثقا من مهمته.

**نريد أن نمتلك الردع النووي الأكثر مصداقية وتطورا في العالم، إلى جانب أنظمة صاروخية دفاعية من الجيل القادم – بما يشمل «قبة ذهبية» لحماية الوطن الأمريكي – للدفاع عن الشعب الأمريكي، والأصول الأمريكية في الخارج، وحلفائنا.

**نريد أقوى اقتصاد في العالم؛ أكثرها ديناميكية وابتكارا وتقدما. فالاقتصاد الأمريكي هو الركن الركين لنمط الحياة الأمريكي، الذي يعد بالازدهار الواسع والقائم على قاعدة عريضة، ويتيح الحراك الاجتماعي، ويكافئ العمل الجاد. كما أن اقتصادنا هو أيضا أساس مكانتنا العالمية والركيزة الضرورية لقواتنا المسلحة.

**نريد قاعدة صناعية هي الأقوى والأوسع في العالم. إن القوة الوطنية الأمريكية تعتمد على قطاع صناعي قوي قادر على تلبية متطلبات الإنتاج في السلم والحرب. ويتطلب ذلك قدرة على الإنتاج الدفاعي المباشر وقدرات إنتاج مرتبطة بالدفاع. إن تنمية القوة الصناعية الأمريكية يجب أن تصبح أولوية قصوى للسياسة الاقتصادية الوطنية.

**نريد قطاعا للطاقة هو الأضخم إنتاجا والأكثر ابتكارا في العالم – قادرا ليس فقط على تغذية النمو الاقتصادي الأمريكي، بل أن يكون قطاع الطاقة نفسه أحد أهم قطاعات التصدير الأمريكية.

**نريد أن تبقى الولايات المتحدة الدولة الأكثر تقدما علميا وتكنولوجيا وابتكارا، وأن نبني على هذه المزايا. ونريد حماية ملكيتنا الفكرية من السرقة الأجنبية. فروح الريادة الأمريكية أحد الأعمدة الرئيسة لهيمنتنا الاقتصادية المستمرة وتفوقنا العسكري؛ ويجب الحفاظ عليها.

* *نريد الحفاظ على «القوة الناعمة» غير المتكافئة للولايات المتحدة، التي نمارس من خلالها تأثيرا إيجابيا في العالم يخدم مصالحنا. وسنفعل ذلك ونحن غير معتذرين عن ماضينا وحاضرنا، مع احترامنا في الوقت نفسه لاختلاف أديان وثقافات وأنظمة حكم الدول الأخرى. إن «القوة الناعمة» التي تخدم المصلحة الوطنية الحقيقية لأمريكا لا تكون فاعلة إلا إذا آمنا بالعظمة المتأصلة لبلدنا وطيبته.

* *وأخيرا، نريد استعادة وإحياء الصحة الروحية والثقافية لأمريكا؛ فمن دون ذلك لا يمكن تحقيق الأمن على المدى الطويل. نريد أمريكا تعتز بأمجادها الماضية وبأبطالها، وتنظر بثقة إلى عصر ذهبي جديد.

* * نريد شعبا فخورا وسعيدا ومتفائلا، واثقا بأنه سيترك هذا البلد للأجيال القادمة في حال أفضل مما وجده. نريد مواطنين عاملين منتجين – لا يبقى أحد منهم على الهامش – يستشعرون في عملهم مساهمة ضرورية في ازدهار أمتنا ورفاه الأفراد والعائلات. ولا يمكن تحقيق ذلك من دون أعداد متزايدة من الأسر التقليدية القوية التي تربي أطفالا أصحاء.

. ماذا نريد في العالم ومن العالم؟

يتطلب تحقيق هذه الأهداف تعبئة كل موارد قوتنا الوطنية. ومع ذلك، يركز هذا الإستراتيج على السياسة الخارجية. فما هي المصالح الجوهرية للسياسة الخارجية الأمريكية؟ ماذا نريد في العالم ومن العالم؟.

* نريد أن يبقى نصف الكرة الغربي مستقرا بما يكفي وحسن الإدارة بالقدر الذي يمنع ويثني عن الهجرة الجماعية إلى الولايات المتحدة؛ ونريد نصف كرة تعمل حكوماته معنا ضد إرهاب المخدرات والكارتلات والمنظمات الإجرامية العابرة للحدود؛ ونريد نصف كرة يخلو من التوغل الأجنبي المعادي أو تملك الأصول الحيوية من قبل قوى خصمة، ويدعم سلاسل الإمداد الحيوية؛ كما نريد ضمان استمرار وصولنا إلى المواقع الإستراتيجية المهمة. وبكلمات أخرى، سنرسخ ونطبق «مبدأ ترامب» المكمل لمبدأ مونرو؛.

* نريد وقف الضرر المتراكم الذي تلحقه جهات أجنبية بالاقتصاد الأمريكي وعكس اتجاهه، مع الحفاظ على منطقة المحيطين الهندي والهادئ «حرة ومفتوحة»، وضمان حرية الملاحة في كل الممرات البحرية الحيوية، والحفاظ على سلاسل إمداد آمنة وموثوقة والوصول إلى المواد الحيوية؛. * نريد دعم حلفائنا في الحفاظ على حرية وأمن أوروبا، مع المساهمة في استعادة ثقة أوروبا الحضارية وهويتها الغربية؛

* نريد منع أي قوة خصم من السيطرة على الشرق الأوسط وموارد النفط والغاز فيه، والمضائق التي تمر عبرها هذه الموارد، مع تجنب «الحروب الأبدية» التي استنزفتنا لعقود في تلك المنطقة بكلفة باهظة؛

* ونريد ضمان أن تكون التقنيات والمعايير الأمريكية – خصوصا في الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحيوية والحوسبة الكمية – هي التي تقود العالم إلى الأمام.

هذه هي المصالح الوطنية الجوهرية والحيوية للولايات المتحدة. قد تكون لنا مصالح أخرى، لكن هذه هي المصالح التي يجب أن نركز عليها قبل غيرها، وإهمالها أو التغاضي عنها يكون على مسؤوليتنا وخطرنا.

III. الوسائل المتاحة لأمريكا لتحقيق ما نريد

ما تزال أمريكا تحتل أكثر المواقع العالمية تميزا، بما تمتلكه من أصول وموارد ومزايا تتصدر بها العالم، من بينها:

* نظام سياسي لا يزال قادرا على التصحيح وتعديل المسار؛
* أكبر اقتصاد في العالم، والأكثر ابتكارا، يخلق ثروة يمكن استثمارها في مصالحنا الإستراتيجية، ويوفر لنا نفوذا على الدول التي تريد الوصول إلى أسواقنا؛
* النظام المالي الأول في العالم وأسواق رأس المال الأعمق، بما في ذلك مكانة الدولار كعملة احتياط عالمية؛
* القطاع التكنولوجي الأكثر تقدما وربحية وابتكارا في العالم، وهو ما يدعم اقتصادنا، ويمنح جيشنا تفوقا نوعيا، ويعزز نفوذنا العالمي؛
* الجيش الأقوى والأكثر قدرة في العالم؛
* شبكة واسعة من التحالفات، مع حلفاء معاهدين وشركاء في أكثر مناطق العالم أهمية إستراتيجية؛
* جغرافيا فريدة تزخر بموارد طبيعية وفيرة، بلا قوى منافسة مهيمنة في نصف كرتنا الأرضي، وبحدود غير معرضة لغزو عسكري، وتحيط بنا محيطات شاسعة تفصلنا عن القوى الكبرى الأخرى؛
* «قوة ناعمة» غير مسبوقة وتأثير ثقافي واسع؛
* شجاعة الشعب الأمريكي، وإرادته، ووطنية مواطنيه.

إلى جانب ذلك، ومن خلال الأجندة الداخلية القوية للرئيس ترامب، فإن الولايات المتحدة:

* تعيد ترسيخ ثقافة الكفاءة، وتستأصل ما يسمى بسياسات «التنوع والإنصاف والشمول» وغيرها من الممارسات التمييزية وغير التنافسية التي تضعف مؤسساتنا وتعيق تقدمنا؛
* تطلق العنان لقدراتنا الهائلة في إنتاج الطاقة كأولوية إستراتيجية لتغذية النمو والابتكار، ودعم الطبقة الوسطى وإعادة بنائها؛
* تعيد تصنيع اقتصادنا من جديد، دعما إضافيا للطبقة الوسطى، وللسيطرة على سلاسل الإمداد والإنتاج؛
* تعيد الحرية الاقتصادية إلى المواطنين عبر تخفيضات تاريخية في الضرائب وجهود واسعة لإزالة القيود التنظيمية، بما يجعل الولايات المتحدة الوجهة الأولى لمزاولة الأعمال والاستثمار؛
* تستثمر في التقنيات الناشئة والعلوم الأساسية لضمان استمرار ازدهارنا وتفوقنا التنافسي وهيمنتنا العسكرية لأجيال قادمة.

هدف هذه الإستراتيجية هو ربط كل هذه الأصول المتصدرة عالميا – وغيرها – في منظومة متكاملة لتعزيز القوة والمكانة الأمريكية وجعل بلادنا أعظم مما كانت عليه في أي وقت مضى.

IV. الإستراتيجية

ا. المبادئ

السياسة الخارجية للرئيس ترامب عملية وبراغماتية من دون أن تكون «ذرائعية» عقيمة، واقعية من دون أن تتحول إلى «واقعية» باردة، مبدئية من دون أن تنزلق إلى «مثالية»، قوية من دون أن تكون «عدوانية»، ومتأنية من دون أن تكون «حمائمية». إنها ليست مؤسسة على أيديولوجيا حزبية تقليدية، بل يحركها قبل كل شيء ما ينفع أمريكا – أو

بكلمتين: «أمريكا أولا».

لقد رسخ الرئيس ترامب إرثه كـ«رئيس السلام». فإلى جانب النجاح اللافت الذي تحقق في ولايته الأولى عبر «اتفاقات أبراهام» التاريخية، استخدم الرئيس ترامب مهاراته في عقد الصفقات لتحقيق سلام غير مسبوق في ثمانية نزاعات حول العالم خلال ثمانية أشهر فقط من ولايته الثانية. فقد قاد مفاوضات سلام بين كمبوديا وتايلند، وكوسوفو وصربيا، والكونغو الديمقراطية ورواندا، وباكستان والهند، وإسرائيل وإيران، ومصر وإثيوبيا، وأرمينيا وأذربيجان، وأنهى الحرب في غزة مع عودة كل الرهائن الأحياء إلى عائلاتهم.

إن منع الصراعات الإقليمية من التدهور إلى حروب عالمية تجر قارات برمتها إلى الخراب يستحق أن يكون في صلب اهتمام القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو أولوية لهذه الإدارة. فالعالم المشتعل، حيث تمتد الحروب إلى شواطئنا، يضر بالمصالح الأمريكية. يستخدم الرئيس ترامب دبلوماسية غير تقليدية، وقوة أمريكا العسكرية، ونفوذها الاقتصادي لإطفاء بؤر التوتر بين الدول النووية ووقف الحروب العنيفة الناتجة عن أحقاد متجذرة منذ قرون، بدقة وجراحة محسوبة.

لقد أثبت الرئيس ترامب أن السياسة الخارجية والدفاعية والاستخباراتية الأمريكية يجب أن تستند إلى المبادئ الأساسية التالية:

تعريف مركز للمصلحة الوطنية:

منذ نهاية الحرب الباردة على الأقل، دأبت إدارات متعاقبة على إصدار إستراتيجيات للأمن القومي توسع تعريف «المصلحة الوطنية» الأمريكية بحيث لا يبقى موضوع أو ملف خارج نطاقها. لكن التركيز على كل شيء يعني عدم التركيز على شيء. ستكرس هذه الإستراتيجية للمصالح الجوهرية للأمن القومي الأمريكي.

*السلام عبر القوة:

القوة هي أفضل وسائل الردع. الجهات والدول التي تردَع بشكل كاف عن تهديد المصالح الأمريكية لن تقدم على ذلك. كما أن القوة تمكننا من تحقيق السلام، لأن الأطراف التي تحترم قوتنا تلجأ إلينا وتكون أكثر استعدادا للقبول بجهودنا لحل النزاعات والحفاظ على السلام. لذلك، يجب على الولايات المتحدة أن تحافظ على أقوى اقتصاد، وأن تطور أكثر التقنيات تقدما، وأن تعزز الصحة الثقافية لمجتمعنا، وأن تحتفظ بأقوى جيش في العالم.

* ميل مبدئي لعدم التدخل:

نص مؤسسو أمريكا في إعلان الاستقلال على تفضيل واضح لعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وبينوا الأساس لذلك: فكما أن جميع البشر يمتلكون حقوقا طبيعية متساوية وهبها الله، كذلك تستحق جميع الأمم، وفق «قوانين الطبيعة وإله الطبيعة»، «مقاما منفصلا ومتساويا» بعضها تجاه بعض. وبالنسبة لدولة تتعدد مصالحها وتتنوع بقدر ما هي مصالحنا، فإن الالتزام الصارم بعدم التدخل أمر غير ممكن. لكن هذا الميل المبدئي يجب أن يضع سقفا عاليا جدا لما يعد تدخلا مبررا.

* واقعية مرنة:

ستتعامل السياسة الأمريكية بواقعية مع ما هو ممكن وما هو مرغوب في علاقاتنا مع الدول الأخرى. نبتغي علاقات جيدة وعلاقات تجارية سلمية مع دول العالم من دون فرض تغييرات ديمقراطية أو اجتماعية عليها تتعارض مع تقاليدها وتواريخها. نعترف بأنه لا تناقض ولا نفاق في العمل وفق تقييم واقعي من هذا النوع، أو في إقامة علاقات جيدة مع دول تختلف أنظمتها ومجتمعاتها عن مجتمعنا، حتى ونحن نشجع الأصدقاء المتشابهين معنا على التمسك بالقيم المشتركة، وبما يخدم مصالحنا ونحن نفعل ذلك.

* أولوية الأمم:

إن الوحدة السياسية الأساسية في العالم كانت وستظل الدولة القومية. ومن الطبيعي والحق أن تضع كل دولة مصالحها في المقام الأول وتحمي سيادتها. ويعمل العالم بشكل أفضل عندما تعطي الدول الأولوية لمصالحها. ستضع الولايات المتحدة مصالحها أولا، وستشجع الدول الأخرى، في علاقاتنا معها، على فعل الشيء نفسه. نحن نقف إلى جانب الحقوق السيادية للدول، وضد محاولات المؤسسات العابرة للحدود الأكثر تغولا للنيل من هذه السيادة، وندعم إصلاح تلك المؤسسات كي تساعد بدلا من أن تعيق سيادة الدول، وبما يخدم المصالح الأمريكية.

* السيادة والاحترام:

ستحمي الولايات المتحدة سيادتها بلا اعتذار. ويشمل ذلك منع التآكل المستمر للسيادة عبر المنظمات الدولية والعابرة للحدود، ومحاولات القوى أو الكيانات الأجنبية فرض الرقابة على خطابنا أو انتهاك حرية تعبير مواطنينا، وأنشطة الضغط والتأثير الرامية إلى توجيه سياساتنا أو جرنا إلى صراعات خارجية، والتلاعب الانتهازي بنظامنا للهجرة لبناء كتل تصويتية موالية لمصالح أجنبية داخل بلادنا. ستحدد الولايات المتحدة مسارها الخاص في العالم، وتقرر مصيرها، بعيدا عن التدخل الخارجي.

* توازن القوى:

لا يمكن للولايات المتحدة أن تسمح لأي دولة بأن تصبح مهيمنة إلى الحد الذي يمكنها من تهديد مصالحنا. سنعمل مع حلفائنا وشركائنا للحفاظ على توازنات قوى عالمية وإقليمية تمنع بروز خصوم مهيمنين. وبما أن الولايات المتحدة ترفض فكرة الهيمنة العالمية لنفسها باعتبارها هدفا مستحيلا ومضرا، فإن عليها أن تمنع الهيمنة العالمية – وفي بعض الحالات الإقليمية – من قبل الآخرين. وهذا لا يعني إهدار الدماء والثروات لمحاولة الحد من نفوذ كل قوة كبرى أو متوسطة في العالم؛ فالتأثير الأكبر للدول الأكبر والأغنى والأقوى حقيقة أزلية في العلاقات الدولية. وهذه الحقيقة تتطلب أحيانا العمل مع شركاء لإحباط طموحات تهدد مصالحنا المشتركة.

* الانحياز للعامل الأمريكي:

ستكون السياسة الأمريكية منحازة للعامل الأمريكي – للعاملين، لا لـ»النمو» المجرد – وستعطي الأولوية للعمال

الأمريكيين. يجب أن نعيد بناء اقتصاد تكون فيه الثروة واسعة الانتشار، لا مركزة في القمة أو محصورة في قطاعات بعينها أو مناطق محددة.

* العدالة والإنصاف:

من التحالفات العسكرية إلى العلاقات التجارية وما بعدها، ستصر الولايات المتحدة على أن تعامَل بإنصاف من قبل الدول الأخرى. لن نقبل بعد اليوم، ولا يمكننا أن نتحمل، الاستفادة المجانية على حسابنا، ولا الاختلالات التجارية الهائلة، ولا الممارسات الاقتصادية الافتراسية، ولا غيرها من الأعباء التي فرضت على كرم أمتنا التاريخي وأضرت بمصالحنا.

وكما نريد لحلفائنا أن يكونوا أقوياء وأثرياء وقادرين، عليهم أن يروا بدورهم أن مصلحتهم تكمن في أن تبقى الولايات المتحدة قوية وغنية وقادرة. وعلى وجه الخصوص، نتوقع من حلفائنا أن ينفقوا نسبة أعلى بكثير من ناتجهم المحلي الإجمالي على دفاعهم، تعويضا عن الاختلالات الهائلة المتراكمة خلال عقود من إنفاق الولايات المتحدة مبالغ أكبر بكثير مما ينفقونه.

الكفاءة والاستحقاق:

يعتمد الازدهار والأمن الأمريكيان على تعزيز الكفاءة وتكريس مبدأ الجدارة والاستحقاق. فالكفاءة والاستحقاق من أكبر مزايانا الحضارية: حيث يوظف أفضل الأمريكيين ويرقون ويكرمون، تزدهر الابتكار والرخاء. وإذا ما دمرت الكفاءة أو جرى تقويضها بشكل ممنهج، ستتعطل الأنظمة المعقدة التي نعتبرها من المسلمات – من البنى التحتية إلى الأمن القومي إلى التعليم والبحث العلمي. وإذا خنقت الجدارة، ستتبخر مزايانا التاريخية في العلوم والتكنولوجيا والصناعة والدفاع والابتكار. إن نجاح الأيديولوجيات الراديكالية التي تسعى إلى استبدال الكفاءة والاستحقاق بـ»الانتماء إلى مجموعات مفضلة» سيجعل أمريكا بلدا لا يمكن التعرف عليه، وغير قادر على حماية نفسه. وفي الوقت نفسه، لا يمكننا السماح باستخدام مفهوم «الاستحقاق» ذريعة لفتح سوق العمل الأمريكية أمام العالم بحجة البحث عن «المواهب العالمية» على حساب العمال الأمريكيين. في كل مبدأ وكل فعل، يجب أن تكون أمريكا والأمريكيون في المقام الأول.

٢. الأولويات

* نهاية عصر الهجرة الجماعية:

إن من تستقبلهم دولة ما – من حيث العدد ومن حيث المصدر – سيحددون حتما مستقبل تلك الدولة. وأي دولة ترى نفسها ذات سيادة لها الحق والواجب في تقرير مستقبلها. عبر التاريخ، كانت الدول ذات السيادة تمنع الهجرة غير المنضبطة، ولا تمنح الجنسية إلا نادرا للأجانب، وغالبا بعد استيفاء معايير صارمة. وقد أثبتت تجربة الغرب خلال العقود الأخيرة صحة هذه الحكمة الدائمة. ففي دول عديدة حول العالم، أنهكت الهجرة الجماعية الموارد المحلية، وزادت من معدلات العنف والجريمة، وأضعفت التماسك الاجتماعي، وشوهت أسواق العمل، وقوضت الأمن القومي. يجب أن ينتهي عصر الهجرة الجماعية. فأمن الحدود هو عنصر الأمن القومي الأول. علينا حماية بلدنا من الغزو – ليس فقط من

الهجرة غير المنضبطة، بل من التهديدات العابرة للحدود مثل الإرهاب والمخدرات والتجسس والاتجار بالبشر. إن الحدود التي تدار وفق إرادة الشعب الأمريكي كما تنفذها حكومته شرط أساسي لبقاء الولايات المتحدة جمهورية ذات سيادة.

* حماية الحقوق والحريات الجوهرية:

إن هدف الحكومة الأمريكية هو تأمين الحقوق الطبيعية التي وهبها الله للمواطنين الأمريكيين. ولهذا الغرض منحت مؤسسات الحكومة الاتحادية صلاحيات مخيفة. يجب ألا تساء أيا كانت الظروف، سواء تحت ذريعة «إزالة التطرف» أو «حماية ديمقراطيتنا» أو أي ذريعة أخرى. وعندما تساء هذه الصلاحيات، يجب محاسبة المسيئين. على وجه الخصوص، لا يجوز المساس بحقوق حرية التعبير، وحرية الدين والضمير، والحق في اختيار حكومتنا المشتركة وتوجيهها. وفي ما يتعلق بالدول التي تتبنى هذه المبادئ – أو تدعي تبنيها – ستدافع الولايات المتحدة بقوة عن تطبيق هذه المبادئ نصا وروحا. وسنقف ضد القيود المفروضة من قبل النخب، والمعادية للديمقراطية، على الحريات الجوهرية في أوروبا والعالم الأنغلوساكسوني وبقية العالم الديمقراطي، لا سيما بين حلفائنا.

* تقاسم الأعباء وتحويلها:

انتهى زمن أن تحمل الولايات المتحدة «النظام العالمي» بأسره على كتفيها كـ«أطلس». فنحن نعد بين حلفائنا وشركائنا عشرات الدول الغنية والمتقدمة التي ينبغي أن تتحمل المسؤولية الأولى عن أمن مناطقها، وأن تسهم أكثر بكثير في دفاعنا الجماعي. لقد أرسى الرئيس ترامب معيارا عالميا جديدا من خلال «تعهد لاهاي»، الذي يلزم دول الناتو بإنفاق ٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي على الدفاع، وهو ما وافق عليه حلفاؤنا في الناتو وعليهم الآن الوفاء به. ومن خلال الاستمرار في مطالبة الحلفاء بتحمل المسؤولية الأولى عن أمن مناطقهم، ستنظم الولايات المتحدة شبكة لتقاسم الأعباء، تكون حكومتنا فيها المنسق والداعم. يضمن هذا النهج تقاسم الأعباء وشرعية أوسع لهذه الجهود. وسيكون نموذجنا نظما وشراكات مستهدفة تستخدم الأدوات الاقتصادية لمواءمة الحوافز، وتقاسم الأعباء مع الحلفاء المتشابهين، والإصرار على إصلاحات ترسخ الاستقرار على المدى الطويل. هذه الرؤية الإستراتيجية الواضحة ستمكن الولايات المتحدة من التصدي بفعالية للتأثيرات المعادية والتخريبية، مع تجنب التمدد المفرط والتركيز المبعثر الذي قوض الجهود السابقة. ستبقى الولايات المتحدة مستعدة للمساعدة – بما يشمل معاملة تفضيلية في الشؤون التجارية، وتبادل التقنيات، والمشتريات الدفاعية – للدول التي تتحمل طواعية مسؤوليات أكبر عن الأمن في جوارها، ومواءمة ضوابط صادراتها مع ضوابطنا.

* إعادة الاصطفاف عبر السلام:

إن السعي إلى اتفاقات سلام بتوجيه من الرئيس، حتى في المناطق والدول البعيدة عن مصالحنا الجوهرية المباشرة، أداة فعالة لتعزيز الاستقرار وتقوية النفوذ العالمي لأمريكا، وإعادة اصطفاف الدول والأقاليم وفقا لمصالحنا، وفتح أسواق جديدة. وتكاد الموارد المطلوبة لهذا التوجه تختزل في الدبلوماسية الرئاسية، والتي لا تستطيع أمتنا العظيمة تبنيها إلا بوجود قيادة كفؤة. أما العوائد – إنهاء صراعات طويلة الأمد، إنقاذ أرواح، كسب أصدقاء جدد – فيمكن أن تفوق بكثير التكاليف المحدودة من وقت واهتمام.

* الأمن الاقتصادي:

وأخيرا، بما أن الأمن الاقتصادي أساس الأمن القومي، فسنعمل على تعزيز الاقتصاد الأمريكي أكثر فأكثر، مع التركيز على:

* التجارة المتوازنة:

ستعطي الولايات المتحدة أولوية لإعادة التوازن إلى علاقاتنا التجارية، وتقليص العجوزات، ومناهضة الحواجز أمام صادراتنا، وإنهاء الإغراق والممارسات غير التنافسية التي تضر بالصناعات والعمال الأمريكيين. نحن نسعى إلى اتفاقات تجارة عادلة ومتبادلة مع الدول التي تريد التجارة معنا على أساس المنفعة والاحترام المتبادلين. لكن أولوياتنا يجب أن تبقى – وستبقى – العمال الأمريكيين، والصناعات الأمريكية، والأمن القومي الأمريكي.

* تأمين الوصول إلى سلاسل الإمداد والمواد الحيوية:

كما جادل ألكسندر هاملتون في السنوات الأولى لجمهوريتنا، يجب ألا تعتمد الولايات المتحدة أبدا على قوة خارجية من أجل المكونات الأساسية – من المواد الخام إلى الأجزاء إلى المنتجات النهائية – الضرورية لأمن الأمة أو اقتصادها. علينا أن نعيد تأمين وصولنا المستقل والموثوق إلى السلع التي نحتاجها للدفاع عن أنفسنا والحفاظ على نمط حياتنا. وسيتطلب ذلك توسيع وصول أمريكا إلى المعادن والمواد الحيوية، والتصدي للممارسات الاقتصادية الافتراسية. إضافة إلى ذلك، ستراقب أجهزة الاستخبارات سلاسل الإمداد الرئيسية والتطورات التكنولوجية حول العالم لضمان فهمنا للمخاطر ونقاط الضعف التي تهدد الأمن والازدهار الأمريكيين والتقليل منها.

* إعادة التصنيع:

المستقبل لمن يملك القدرة على الإنتاج. ستعيد الولايات المتحدة تصنيع اقتصادها، وإعادة توطين الإنتاج الصناعي، وتشجيع واستقطاب الاستثمار في اقتصادنا وقوتنا العاملة، مع التركيز على القطاعات الصناعية والتكنولوجية الحرجة والناشئة التي ستحدد المستقبل. سنفعل ذلك من خلال الاستخدام الإستراتيجي للرسوم الجمركية والتقنيات الجديدة التي تفضل الإنتاج الصناعي واسع النطاق في كل أرجاء وطننا، وترفع مستويات المعيشة للعمال الأمريكيين، وتضمن ألا تعتمد بلادنا مرة أخرى على أي خصم، حاضرا أو مستقبلا، في المنتجات أو المكونات الحيوية.

* إحياء قاعدة صناعاتنا الدفاعية:

لا يمكن لجيش قوي وقادر أن يوجد من دون قاعدة صناعية دفاعية قوية وقادرة. لقد كشفت الصراعات الأخيرة عن فجوة هائلة بين تكلفة الطائرات المسيرة والصواريخ منخفضة الكلفة، وبين أنظمة الدفاع الباهظة المطلوبة للتصدي لها. هذا يوضح حاجة بلادنا إلى التكيف والتغيير. تحتاج أمريكا إلى تعبئة وطنية لابتكار دفاعات قوية منخفضة الكلفة، ولإنتاج أحدث الأنظمة والذخائر على نطاق واسع، وإعادة توطين سلاسل الإمداد الصناعية الدفاعية. وعلى وجه الخصوص، يجب أن نزود مقاتلينا بكل طيف القدرات – من الأسلحة منخفضة الكلفة القادرة على هزيمة معظم الخصوم،

إلى أكثر الأنظمة تقدما الضرورية لمواجهة عدو متطور. ولتحقيق رؤية الرئيس ترامب في «السلام عبر القوة»، يجب أن نفعل ذلك بسرعة. كما سنشجع إعادة إحياء القواعد الصناعية لدى جميع حلفائنا وشركائنا لتعزيز الدفاع الجماعي.

* هيمنة الطاقة:

إن استعادة الهيمنة الأمريكية في مجالات النفط والغاز والفحم والطاقة النووية، وإعادة توطين مكونات الطاقة الأساسية، أولوية إستراتيجية عليا. سيؤدي توفر الطاقة الرخيصة والوفيرة إلى خلق وظائف جيدة الأجر في الولايات المتحدة، وتقليل التكاليف على المستهلكين والشركات الأمريكية، ودعم إعادة التصنيع، والمساهمة في الحفاظ على تفوقنا في التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي. كما أن توسيع صادراتنا الصافية من الطاقة سيعمق علاقاتنا مع الحلفاء، ويحد من نفوذ الخصوم، ويحمي قدرتنا على الدفاع عن شواطئنا، ويمكننا – حيثما دعت الحاجة – من إسقاط القوة. نرفض أيديولوجيات «التغير المناخي» و»صافي الانبعاثات الصفرية» التي ألحقَت أضرارا جسيمة بأوروبا، وتهدد الولايات المتحدة، وتدعم خصومنا.

* الحفاظ على هيمنة القطاع المالي الأمريكي وتعزيزها:

تتمتع الولايات المتحدة بأسواق مالية ورأسمالية هي الأكثر تقدما وفعالية في العالم، وهي إحدى ركائز النفوذ الأمريكي، وتمنح صانعي السياسات أدوات قوية لخدمة أولويات الأمن القومي. لكن هذه المكانة ليست مضمونة. إن الحفاظ على هذه الهيمنة وتعزيزها يتطلب الاستفادة من ديناميكية نظامنا الاقتصادي الحر وقيادتنا في المالية الرقمية والابتكار، لضمان استمرار أسواقنا في كونها الأكثر ديناميكية وسيولة وأمنا في العالم.

٣. مناطق العالم

أصبح من المعتاد في وثائق كهذه ذكر كل جزء من العالم وكل قضية، على افتراض أن أي إغفال يعني «ثغرة» أو «إهمالا». والنتيجة هي وثائق منتفخة ومبعثرة التركيز – عكس ما يجب أن تكون عليه الإستراتيجية.

إن التركيز وإعطاء الأولويات يعنيان الاختيار – أي الاعتراف بأن ليس كل شيء يحظى بالأهمية نفسها للجميع. وهذا لا يعني القول بأن شعوبا أو مناطق أو دولا «غير مهمة» في ذاتها. فالولايات المتحدة، بمقاييس شتى، أكثر أمة سخاء في التاريخ – لكننا لا نستطيع أن نعامل كل منطقة وكل مشكلة في العالم بالقدر نفسه من الانتباه.

إن غاية سياسة الأمن القومي هي حماية المصالح الوطنية الجوهرية – وبعض الأولويات تتجاوز الهياكل الإقليمية. فمثلا، قد تجبرنا نشاطات إرهابية في منطقة هامشية عموما على توجيه اهتمام عاجل لها. لكن الانتقال من هذا النوع من الضرورة إلى انشغال مستدام بـ»الأطراف» خطأ إستراتيجي.

أ. نصف الكرة الغربي: «مبدأ ترامب» المكمل لمبدأ مونرو

بعد سنوات من الإهمال، ستعيد الولايات المتحدة ترسيخ وتطبيق مبدأ مونرو لاستعادة المكانة الأمريكية المتقدمة في نصف الكرة الغربي، وحماية وطننا وضمان وصولنا إلى المواقع الجغرافية الحيوية في المنطقة. سنمنع المنافسين من خارج نصف الكرة الغربي من نشر قوات أو قدرات تهديدية، أو تملك أو السيطرة على الأصول

الإستراتيجية في منطقتنا. يمثل «مبدأ ترامب» المكمل لمبدأ مونرو إعادة منطقية وفعالة لترتيب الأولويات والقوة الأمريكية بما ينسجم مع مصالحنا الأمنية.

يمكن تلخيص أهدافنا في نصف الكرة الغربي بشعارين: «الاستقطاب والتوسع». سنستقطب الأصدقاء الراسخين في المنطقة للمساعدة في ضبط الهجرة، ووقف تدفقات المخدرات، وتعزيز الاستقرار والأمن في البر والبحر. وسنتوسع عبر تنمية وتعزيز شركاء جدد، مع تدعيم مكانة أمتنا باعتبارها الشريك الاقتصادي والأمني المفضل في نصف الكرة الغربي.

الاستقطاب

ينبغي أن تركز السياسة الأمريكية على استقطاب «أبطال إقليميين» قادرين على المساهمة في خلق استقرار مقبول في المنطقة، حتى خارج حدودهم. ستساعد هذه الدول في وقف الهجرة غير القانونية والمزعزعة للاستقرار، والقضاء على الكارتلات، وتقريب سلاسل التصنيع، وتطوير اقتصادات القطاع الخاص المحلية، وغير ذلك. سنكافئ ونشجع الحكومات والأحزاب والحركات في المنطقة التي تتوافق، بصورة عامة، مع مبادئنا وإستراتيجيتنا. لكننا لن نتجاهل الحكومات ذات الرؤى المختلفة ما دمنا نتقاطع معها في مصالح جوهرية وتبدي استعدادا للعمل معنا.

على الولايات المتحدة إعادة النظر في وجودها العسكري في نصف الكرة الغربي. ويعني ذلك أربعة أمور واضحة:

* إعادة ضبط انتشارنا العسكري عالميا لمعالجة التهديدات العاجلة في نصف كرتنا، وخاصة المهام المشار إليها في هذه الإستراتيجية، والابتعاد عن مسارح تراجع فيها ارتباط أمنها بالمصالح الأمريكية خلال العقود أو السنوات الأخيرة؛

* زيادة حضـور خفر السواحل والبحرية الأمريكية بصورة أكثر ملاءمة لضبط الممرات البحرية، والتصدي للهجرة غير الشرعية وغيرها من صور الحركة غير المرغوبة، وتقليص الاتجار بالبشر والمخدرات، والسيطرة على مسارات العبور الحيوية في أوقات الأزمات؛

* نشر قوات مستهدفة لتأمين الحدود وهزيمة الكارتلات، بما في ذلك – عند الضرورة – استخدام القوة المميتة بديلا عن استراتيجية «إنفاذ القانون فقط» الفاشلة خلال العقود الماضية؛

* إنشاء أو توسيع وصولنا إلى مواقع إستراتيجية مهمة.

ستعطي الولايات المتحدة الأولوية للدبلوماسية الاقتصادية، من أجل تقوية اقتصادنا وصناعاتنا، واستخدام الرسوم الجمركية واتفاقات التجارة المتبادلة كأدوات فعالة. الهدف هو تمكين دول الشركاء من بناء اقتصاداتها المحلية، بينما يتحول نصف الكرة الغربي، كلما ازداد قوة وتطورا، إلى سوق أكثر جاذبية للتجارة والاستثمار الأمريكيين.

إن تعزيز سلاسل الإمداد الحيوية في نصف الكرة الغربي سيقلل الاعتماديات ويزيد من مرونة الاقتصاد الأمريكي. كما أن الروابط المتنامية بين أمريكا وشركائها ستحقق مكاسب للطرفين، مع تقليص فرص المنافسين من خارج نصف الكرة الغربي لتعزيز نفوذهم في المنطقة. وفي الوقت الذي نولي فيه الدبلوماسية الاقتصادية الأولوية، سنسعى أيضا إلى تقوية شراكاتنا الأمنية – من مبيعات الأسلحة إلى تبادل المعلومات الاستخباراتية والتدريبات المشتركة.

التوسع:

بينما نعزز شراكاتنا مع الدول التي تربطنا بها علاقات قوية اليوم، يجب أن نعمل على توسيع شبكتنا في المنطقة. نريد للدول الأخرى أن تنظر إلينا كشريكها الأول، وسنسعى (عبر وسائل مختلفة) إلى ثنيها عن التعاون مع آخرين على حسابنا.

يضم نصف الكرة الغربي موارد إستراتيجية عديدة ينبغي أن تطورها أمريكا بالشراكة مع الحلفاء في المنطقة، بما يرفع مستوى الازدهار لدى جيراننا ولدى الولايات المتحدة. سيطلق مجلس الأمن القومي فورا عملية بين-وكالات قوية لتكليف المؤسسات المعنية، مدعومة بالذراع التحليلي لمجتمع الاستخبارات، بتحديد النقاط والموارد الإستراتيجية في نصف الكرة الغربي، بغرض حمايتها وتطويرها بالاشتراك مع شركائنا الإقليميين.

لقد أحرز المنافسون من خارج نصف الكرة الغربي تقدما كبيرا في منطقتنا، سواء لإلحاق الضرر بنا اقتصاديا في الحاضر، أو بطرق قد تضر بمصالحنا إستراتيجيا في المستقبل. إن السماح بهذه الاختراقات من دون رد جدي خطأ إستراتيجي آخر كبير ارتكبناه في العقود الأخيرة.

يجب أن تكون الولايات المتحدة القوة المتقدمة في نصف الكرة الغربي بوصف ذلك شرطا لأمننا وازدهارنا – وهو الشرط الذي يمكننا من التحرك بثقة حيثما ومتى احتجنا في المنطقة. ويجب ربط شروط تحالفاتنا، وشروط أي نوع من المساعدات التي نقدمها، بالتراجع عن النفوذ المعادي القادم من الخارج – سواء تعلق الأمر بالسيطرة على منشآت عسكرية أو موانئ أو بنى تحتية رئيسية، أو شراء أصول إستراتيجية بمفهومها الواسع.

سيكون من الصعب عكس بعض مظاهر النفوذ الخارجي، نظرا للتماهي الأيديولوجي بين حكومات لاتينية معينة وقوى أجنبية بعينها. ومع ذلك، لا ترتبط حكومات أخرى مبدئيا بأطراف أجنبية، لكنها تميل للتعامل معها لأسباب أخرى، مثل انخفاض الكلفة وقلة القيود التنظيمية. لقد حققت الولايات المتحدة نجاحا في الحد من النفوذ الخارجي في نصف الكرة الغربي من خلال إظهار «الكلف الخفية» – بالتفصيل – الكامنة في تلك المساعدات «الرخيصة»، سواء في مجال التجسس أو الأمن السيبراني أو فخاخ الديون وغيرها. يجب أن نعجل في هذه الجهود، بما في ذلك من خلال الاستفادة من نفوذنا المالي والتكنولوجي لحث الدول على رفض مثل هذه المساعدات.

في نصف الكرة الغربي – كما في العالم بأسره – على الولايات المتحدة أن توضح أن السلع والخدمات والتقنيات الأمريكية أفضل صفقة على المدى الطويل، لأنها أعلى جودة ولا تأتي محملة بأنواع «القيود» التي تصاحب مساعدات دول أخرى. ومع ذلك، سنصلح نظامنا نحن أيضا لتسريع الموافقات والتراخيص – مرة أخرى، حتى نكون «الشريك المفضل». ويجب أن يكون الخيار المطروح أمام كل دولة هو ما إذا كانت تريد العيش في عالم تقوده أمريكا وتقوم فيه الدول على سياداتها واقتصاداتها الحرة، أم في عالم مواز خاضع لتأثير دول من الطرف الآخر من العالم.

يجب على كل مسؤول أمريكي يعمل في هذه المنطقة أو بشأنها أن يكون مطلعا على الصورة الكاملة للنفوذ الخارجي الضار، وأن يمارس في الوقت نفسه الضغط ويقدم الحوافز للشركاء لحماية نصف كرتنا.

يتطلب النجاح في حماية نصف الكرة الغربي أيضا تعاونا أوثق بين الحكومة الأمريكية والقطاع الخاص الأمريكي. يجب على كل سفاراتنا أن تكون على دراية بفرص الأعمال الكبرى في الدول التي تعمل فيها، لا سيما العقود الحكومية الرئيسية. وينبغي لكل مسؤول أمريكي يتعامل مع هذه الدول أن يدرك أن جزءا من عمله هو مساعدة الشركات

الأمريكية على المنافسة والفوز.

ستحدد الحكومة الأمريكية فرص الاستحواذ والاستثمار الإستراتيجية للشركات الأمريكية في المنطقة، وتقدم هذه الفرص إلى كل برامج التمويل الحكومية الأمريكية ذات الصلة، بما فيها – لا على سبيل الحصر – تلك التابعة لوزارات الخارجية والدفاع والطاقة، وإدارة الأعمال الصغيرة، ومؤسسة تمويل التنمية الدولية، وبنك التصدير والاستيراد، ومؤسسة تحدي الألفية. كما يجب أن نتعاون مع الحكومات والشركات الإقليمية لبناء بنى تحتية للطاقة قابلة للتوسع وقادرة على الصمود، والاستثمار في المعادن الحيوية، وتعزيز شبكات الاتصالات السيبرانية الحالية والمستقبلية، التي تستفيد إلى أقصى حد من قدرات التشفير والأمن التي توفرها الولايات المتحدة. ويمكن استخدام الكيانات الحكومية الأمريكية المذكورة للمساهمة في تمويل جزء من كلفة شراء السلع الأمريكية في الخارج.

كما يجب على الولايات المتحدة مقاومة وإبطال إجراءات مثل الضرائب الاستهدافية، والتنظيمات غير المنصفة، ومصادرة الممتلكات، التي تضر بالشركات الأمريكية. ينبغي أن تنص شروط الاتفاقات التي نبرمها – وخاصة مع الدول الأكثر اعتمادا علينا والتي نملك عليها أكبر نفوذ – على عقود حصرية لصالح شركاتنا. وفي الوقت نفسه، علينا بذل كل جهد ممكن لإقصاء الشركات الأجنبية التي تبني بنى تحتية في المنطقة.

ب. آسيا: الفوز بالمستقبل الاقتصادي ومنع المواجهة العسكرية

القيادة من موقع قوة

لقد قلب الرئيس ترامب، بمفرده تقريبا، أكثر من ثلاثة عقود من الافتراضات الأمريكية الخاطئة بشأن الصين: وهي أن فتح أسواقنا أمام الصين، وتشجيع الشركات الأمريكية على الاستثمار في الصين، ونقل صناعاتنا التحويلية إلى الصين، سيسهم في إدماجها في «النظام الدولي القائم على القواعد». هذا لم يحدث. فقد أصبحت الصين ثرية وقوية، واستخدمت ثروتها وقوتها لصالحها هي. أما نخب الولايات المتحدة – عبر أربع إدارات متعاقبة من الحزبين – فكانت إما متواطئة عن طيب خاطر مع إستراتيجية الصين، أو في حالة إنكار.

تولد منطقة المحيطين الهندي والهادئ بالفعل قرابة نصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي (بحساب تعادل القوة الشرائية)، وثلث الناتج العالمي (اسما). ومن شبه المؤكد أن هذا النصيب سيزداد خلال القرن الحادي والعشرين. يعني هذا أن المنطقة هي، وستبقى، أحد الميادين الاقتصادية والجيوسياسية الرئيسة خلال القرن المقبل. ولكي نحقق الازدهار في الداخل، علينا أن ننجح في المنافسة هناك – وهو ما نفعل. فقد وقع الرئيس ترامب اتفاقات رئيسية خلال جولته في أكتوبر ٢٠٢٥ عمقت روابطنا القوية في التجارة والثقافة والتكنولوجيا والدفاع، وجددت التزامنا بمنطقة «حرة ومفتوحة» في المحيطين الهندي والهادئ.

ما تزال أمريكا تمتلك أصولا هائلة – الاقتصاد الأقوى، والجيش الأشد، والابتكار الذي لا يبارى، و»قوة ناعمة» لا مثيل لها، وسجل تاريخي في إفادة الحلفاء والشركاء – تتيح لنا المنافسة بنجاح. يبني الرئيس ترامب تحالفات ويقوي شراكات في منطقة المحيطين الهندي والهادئ ستكون أساسا للأمن والازدهار لعقود طويلة.

الاقتصاد: الرهان النهائي

منذ انفتاح الاقتصاد الصيني على العالم في عام ١٩٧٩، كانت العلاقات التجارية بين بلدينا – وما تزال – غير متوازنة

جوهريا. ما بدأ كعلاقة بين اقتصاد متقدم ثري وأحد أفقر دول العالم، تحول إلى علاقة بين ندين شبه متكافئين، بينما استمر الموقف الأمريكي، حتى الآونة الأخيرة، أسير افتراضات الماضي.

كيف تكيفت الصين مع تغيير السياسات الجمركية الأمريكية الذي بدأ عام ٢٠١٧؟ جزئيا عبر تعزيز قبضتها على سلاسل الإمداد، خاصة في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل (أي تلك التي لا يتجاوز نصيب الفرد فيها ١٣,٨٠٠ دولار سنويا) – وهي أحد أهم ميادين المنافسة الاقتصادية في العقود القادمة. فقد تضاعفت صادرات الصين إلى الدول منخفضة الدخل بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٤. وتستورد الولايات المتحدة السلع الصينية بصورة غير مباشرة من خلال الوسطاء والمصانع التي بنتها الصين في عدد من الدول، من بينها المكسيك. واليوم تبلغ صادرات الصين إلى الدول منخفضة الدخل ما يقرب من أربعة أضعاف صادراتها إلى الولايات المتحدة. وعندما تولى الرئيس ترامب منصبه لأول مرة عام ٢٠١٧، كانت صادرات الصين إلى الولايات المتحدة تمثل ٤ بالمئة من ناتجها المحلي، لكنها انخفضت منذ ذلك الحين إلى ما يزيد قليلا على ٢ بالمئة. ومع ذلك، تواصل الصين تصدير منتجاتها إلى الولايات المتحدة عبر دول وسيطة.

نحن ماضون إلى إعادة توازن العلاقات الاقتصادية بين أمريكا والصين، مع إعطاء الأولوية للمعاملة بالمثل والإنصاف، بهدف استعادة الاستقلال الاقتصادي لأمريكا. يجب أن تكون تجارتنا مع الصين متوازنة ومركزة على المجالات غير الحساسة. وإذا حافظت أمريكا على مسار نمو قوي – ونجحت في ذلك مع الحفاظ على علاقة اقتصادية متبادلة المنفعة مع بكين – فسيكون اقتصاد بلادنا مرشحا للانتقال من ٣٠ تريليون دولار اليوم (عام ٢٠٢٥) إلى ٤٠ تريليون دولار في ثلاثينيات هذا القرن، وهو ما يضعنا في موقع يحفظ لنا مكانة الاقتصاد الأول. الهدف النهائي هو إرساء أسس حيوية اقتصادية طويلة الأمد.

ويجب أن يترافق ذلك بتركيز قوي ومستمر على الردع لمنع الحرب في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. ويمكن أن يتحول هذا النهج المركب إلى حلقة «فضيلة» متكاملة؛ إذ يتيح الردع القوي مساحة أكبر للضبط الاقتصادي، بينما يوفر الانضباط الاقتصادي مزيدا من الموارد للحفاظ على الردع على المدى الطويل.

لتحقيق ذلك، هناك أمور أساسية:

أولا، يجب على الولايات المتحدة حماية اقتصادها وشعبها من الأضرار، أيا كان مصدرها. ويعني ذلك إنهاء ما يلي، ضمن أمور أخرى:

* الإعانات الحكومية الافتراسية والسياسات الصناعية الموجهة من الدولة؛
* الممارسات التجارية غير العادلة؛
* تدمير الوظائف والتصنيع؛
* سرقة الملكية الفكرية على نطاق واسع والتجسس الصناعي؛
* التهديدات التي تستهدف سلاسل الإمداد وتخاطر بحرمان الولايات المتحدة من الوصول إلى الموارد الحيوية، بما في ذلك المعادن والعناصر النادرة؛
* صادرات المواد الأولية للفنتانيل التي تؤجج أزمة الإدمان على الأفيونيات في أمريكا؛
* الدعاية وعمليات التأثير وأشكال التخريب الثقافي الأخرى.

ثانيا، يجب على الولايات المتحدة أن تعمل مع الحلفاء والشركاء المعاهدين – الذين يضيفون إلى اقتصادنا البالغ

٣٠ تريليون دولار نحو ٣٥ تريليونا أخرى، بما يشكل معا أكثر من نصف اقتصاد العالم – لمواجهة الممارسات الاقتصادية الافتراسية واستخدام قوتنا الاقتصادية المشتركة للحفاظ على موقعنا المتقدم في الاقتصاد العالمي، وضمان ألا تصبح اقتصادات الحلفاء تابعة لقوة منافسة واحدة. علينا أن نواصل تحسين علاقاتنا التجارية وغيرها مع الهند، وتشجيع نيودلهي على القيام بدور أكبر في أمن منطقة المحيطين الهندي والهادئ، بما في ذلك عبر استمرار التعاون الرباعي مع أستراليا واليابان والولايات المتحدة («الرباعية» – The Quad). وسنعمل كذلك على مواءمة تحركات الحلفاء والشركاء مع مصلحتنا المشتركة في منع أي منافس منفرد من فرض هيمنته.

وفي الوقت نفسه، يجب على الولايات المتحدة الاستثمار في البحث العلمي للحفاظ على تقدمنا في التقنيات العسكرية والمتعددة الاستخدامات ذات الطابع الحرج، مع التركيز على المجالات التي يمتلك فيها الأمريكيون أفضلية واضحة: مثل القدرات تحت سطح البحر، والفضاء، والقدرات النووية، وغيرها من المجالات التي ستحدد مستقبل القوة العسكرية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمية والأنظمة الذاتية، إضافة إلى مصادر الطاقة الضرورية لتشغيل هذه المجالات.

كما أن علاقات الحكومة الأمريكية الحيوية مع القطاع الخاص تساعد في مراقبة التهديدات المستمرة لشبكاتنا، بما فيها البنى التحتية الحيوية. وهذا بدوره يعزز قدرة الحكومة على اكتشاف الهجمات، وتحديد مصدرها، والرد عليها في الزمن الحقيقي (أي الدفاع السيبراني والعمليات الهجومية في الفضاء السيبراني)، مع حماية تنافسية الاقتصاد الأمريكي وزيادة مرونة قطاع التكنولوجيا الأمريكي. وسيتطلب تعزيز هذه القدرات أيضا تخفيف القيود التنظيمية بشكل كبير لتحسين قدرتنا التنافسية، وتحفيز الابتكار، وتوسيع الوصول إلى مواردنا الطبيعية. وسيكون هدفنا إعادة توازن عسكري يميل لصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة.

إلى جانب الحفاظ على التفوق الاقتصادي، وتشكيل تحالف اقتصادي متماسك، يجب على الولايات المتحدة تنفيذ دبلوماسية اقتصادية نشطة يقودها القطاع الخاص في البلدان التي من المرجح أن تشهد الجزء الأكبر من النمو الاقتصادي العالمي خلال العقود القادمة.

إن دبلوماسية «أمريكا أولا» تسعى إلى إعادة التوازن للعلاقات التجارية العالمية. لقد أوضحنا لحلفائنا أن العجز المزمن في الحساب الجاري الأمريكي غير قابل للاستمرار. يجب أن نشجع أوروبا واليابان وكوريا وأستراليا وكندا والمكسيك وغيرها من الدول الرائدة على تبني سياسات تجارية تساعد في إعادة توجيه الاقتصاد الصيني نحو الاستهلاك المنزلي، لأن جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط لا يمكنها أن تستوعب بمفردها فائض الطاقة الإنتاجية الصيني. كما يمكن للدول المصدرة في أوروبا وآسيا التطلع إلى الدول متوسطة الدخل كسوق محدود ولكن متنام لصادراتها.

تتفوق شركات الدولة والشركات المدعومة من الدولة في الصين في بناء البنى التحتية المادية والرقمية، كما أعادت الصين توظيف ما يقرب من ١/٣ تريليون دولار من فوائضها التجارية في شكل قروض لشركائها التجاريين. ولم تطور الولايات المتحدة وحلفاؤها – بعد – خطة مشتركة للعالم النامي (المسمى اليوم «الجنوب العالمي»)، ناهيك عن تنفيذها، رغم امتلاكهم موارد هائلة. فالاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية وغيرها يمتلكون أصولا أجنبية صافية تبلغ ٧ تريليونات دولار. كما تمتلك المؤسسات المالية الدولية، بما فيها المصارف التنموية متعددة الأطراف، أصولا إجمالية قدرها ١/٥ تريليون دولار. وبرغم أن «تضخم المهام» قد قوض فعالية بعض هذه المؤسسات،

فإن هذه الإدارة ملتزمة باستخدام موقعها القيادي لإصلاحها بما يخدم المصالح الأمريكية.

ما يميز أمريكا عن بقية العالم – انفتاحنا، وشفافيتنا، وقابليتنا للثقة، والتزامنا الحرية والابتكار، واقتصاد السوق الحر – سيظل يجعل منا الشريك المفضل عالميا. ما زالت الولايات المتحدة تتصدر تقنيات العالم التي يحتاجها الجميع. ويجب أن نعرض على الشركاء حزمة حوافز – مثل التعاون في التقنيات المتقدمة، وصفقات التسليح، والوصول إلى أسواق رأس المال لدينا – تدفعهم لترجيح كفة أمريكا.

أظهرت زيارات الرئيس ترامب الرسمية إلى دول الخليج في مايو ٢٠٢٥ قوة وجاذبية التكنولوجيا الأمريكية؛ حيث حصل الرئيس على دعم دول الخليج للتقنيات الأمريكية المتفوقة في مجال الذكاء الاصطناعي، مع تعميق شراكاتنا. ينبغي على أمريكا أن تستقطب حلفاءها الأوروبيين والآسيويين، بما في ذلك الهند، لتوطيد وتعزيز مواقعنا المشتركة في نصف الكرة الغربي، وفي مجال المعادن الحيوية في أفريقيا. يجب أن نشكل تحالفات تستخدم مزايانا النسبية في التمويل والتكنولوجيا لبناء أسواق تصدير مع الدول المتعاونة. وما يجب أن يتوقعه شركاؤنا الاقتصاديون لم يعد مكاسب من الخلل البنيوي والطاقات الفائضة على حساب الولايات المتحدة، بل نموا عبر تعاون مدار مرتبط بالاصطفاف الإستراتيجي والاستثمار الأمريكي طويل الأجل.

وبفضل أسواق رأس المال الأعمق والأكثر كفاءة في العالم، تستطيع الولايات المتحدة مساعدة الدول منخفضة الدخل على تطوير أسواق رأس مالها وربط عملاتها بالدولار بشكل أوثق، بما يضمن استمرار الدولار كعملة الاحتياط العالمية.

تظل أكبر مزايانا نظام الحكم الذي نتمتع به واقتصادنا الحر الديناميكي. لكن لا يمكننا افتراض أن هذه المزايا ستنتصر تلقائيا. ومن هنا تأتي أهمية إستراتيجية للأمن القومي.

الردع العسكري

على المدى الطويل، يعَد الحفاظ على التفوق الاقتصادي والتكنولوجي الأمريكي الطريقة الأضمن لردع ومنع نشوب صراع عسكري واسع النطاق.

ويظل توازن القوى التقليدي أحد العناصر الحاسمة في المنافسة الإستراتيجية. وهناك تركيز مشروع على تايوان، جزئيا بسبب هيمنتها على إنتاج أشباه الموصلات، ولكن أساسا لأنها توفر منفذا مباشرا إلى «سلسلة الجزر الثانية» وتقسم شمال شرق آسيا وجنوب شرق آسيا إلى مسرحين متميزين. ومع مرور ثلث التجارة العالمية سنويا عبر بحر الصين الجنوبي، فإن أي نزاع هناك له تبعات هائلة على الاقتصاد الأمريكي. وبالتالي، فإن ردع الصراع حول تايوان – ويفضل أن يكون عبر الحفاظ على التفوق العسكري – أولوية. وسنحافظ أيضا على سياستنا المعلنة طويلة الأمد بشأن تايوان، والتي تعني أن الولايات المتحدة لا تدعم أي تغيير أحادي للوضع القائم في مضيق تايوان.

سنبني جيشا قادرا على منع أي عدوان في أي مكان داخل «سلسلة الجزر الأولى». لكن الجيش الأمريكي لا يستطيع – ولا ينبغي – أن يتحمل هذا العبء وحده.

على حلفائنا أن يقوموا بدور أكبر وينفقوا – والأهم أن يفعلوا – الكثير من أجل الدفاع الجماعي. يجب أن تتركز الجهود الدبلوماسية الأمريكية على حث حلفائنا وشركائنا في «سلسلة الجزر الأولى» على منح القوات الأمريكية وصولا أكبر إلى موانئهم ومنشآتهم الأخرى، وزيادة الإنفاق على دفاعهم، والأهم الاستثمار في قدرات ردع العدوان.

وسيفضي ذلك إلى ربط قضايا الأمن البحري على طول السلسلة الأولى من الجزر، مع تعزيز قدرة الولايات المتحدة وحلفائها على منع أي محاولة للاستيلاء على تايوان أو فرض ميزان قوى يضعف موقفنا إلى حد يجعل الدفاع عنها مستحيلا.

وثمة تحد أمني مرتبط يتمثل في احتمال سيطرة أي منافس على بحر الصين الجنوبي. من شأن ذلك أن يمنح قوة معادية محتملة القدرة على فرض نظام «رسوم مرور» على واحد من أهم ممرات التجارة العالمية، أو – الأسوأ – إغلاقه وإعادة فتحه وفق هواها. سيكون أي من هذين السيناريوهين ضارا بالاقتصاد الأمريكي ومصالحنا الأوسع. ويجب تطوير إجراءات قوية، مع توفير الردع اللازم للحفاظ على حرية الملاحة في هذه الممرات من دون «رسوم»، ومنع إخضاعها لإرادة دولة واحدة. وسيتطلب ذلك المزيد من الاستثمار في القدرات العسكرية – وخاصة البحرية – بالإضافة إلى تعاون وثيق مع كل دولة ستتضرر، من الهند إلى اليابان وما بعدها، إذا لم يعالج هذا التحدي.

وبالنظر إلى إصرار الرئيس ترامب على زيادة تقاسم الأعباء من جانب اليابان وكوريا الجنوبية، علينا أن نحث هاتين الدولتين على زيادة الإنفاق الدفاعي، مع التركيز على القدرات – بما في ذلك القدرات الجديدة – الضرورية لردع الخصوم وتأمين «سلسلة الجزر الأولى». كما سنعزز وجودنا العسكري في غرب المحيط الهادئ ونجعله أكثر تحصينا، فيما نحافظ في تعاملنا مع تايوان وأستراليا على خطاب حازم بشأن زيادة الإنفاق الدفاعي.

إن منع الصراع يتطلب وضعا يقظا ومتأهبا في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وقاعدة صناعات دفاعية مجددة، واستثمارات عسكرية أكبر من جانبنا ومن جانب حلفائنا وشركائنا، ونجاحا في المنافسة الاقتصادية والتكنولوجية على المدى الطويل.

ج. تعزيز عظمة أوروبا

اعتاد المسؤولون الأمريكيون النظر إلى مشكلات أوروبا من زاوية ضعف الإنفاق العسكري والركود الاقتصادي. هناك قدر من الحقيقة في ذلك، لكن مشكلات أوروبا الحقيقية أعمق بكثير.

فقد تراجع نصيب أوروبا القارية من الناتج العالمي من ٢٥ بالمئة عام ١٩٩٠ إلى ١٤ بالمئة اليوم، ويرجع ذلك جزئيا إلى التنظيمات الوطنية والعابرة للحدود التي تخنق الابتكار والعمل الجاد.

لكن هذا التراجع الاقتصادي يظل أقل خطورة من احتمال «محْو حضاري» حقيقي. فالمشكلات الكبرى التي تواجه أوروبا تشمل: إجراءات الاتحاد الأوروبي وغيرها من الهيئات العابرة للحدود التي تقوض الحرية السياسية والسيادة الوطنية، وسياسات الهجرة التي تعيد تشكيل القارة وتخلق اضطرابات، والرقابة على حرية التعبير وقمع المعارضة السياسية، والانخفاض الحاد في معدلات الإنجاب، وفقدان الهويات الوطنية والثقة الذاتية.

إذا استمرت الاتجاهات الحالية، فستصبح القارة غير قابلة للتعرف عليها خلال عشرين عاما أو أقل. ومن ثم، ليس واضحا ما إذا كانت بعض الدول الأوروبية ستحافظ على اقتصادات وجيوش قوية بما يكفي لتظل حلفاء موثوقين. وكثير من هذه الدول يضاعف اليوم رهانه على المسار الحالي. نريد لأوروبا أن تبقى «أوروبية»، وأن تستعيد ثقتها الحضارية، وأن تتخلى عن تركيزها الفاشل على الخنق التنظيمي.

يظهر هذا الافتقار إلى الثقة بوضوح أكبر في علاقة أوروبا بروسيا. فالحلفاء الأوروبيون يمتلكون تفوقا عسكريا كبيرا على روسيا في كل المجالات تقريبا، باستثناء الترسانة النووية. ونتيجة لحرب روسيا في أوكرانيا، أصبحت

العلاقات الأوروبية مع روسيا منقطعة إلى حد بعيد، ويرى كثير من الأوروبيين روسيا تهديدا وجوديا. وستتطلب إدارة هذه العلاقة الكثير من الجهد الدبلوماسي الأمريكي لإعادة بناء الاستقرار الإستراتيجي عبر الأوراسيا، وتخفيف مخاطر نشوب صراع بين روسيا والدول الأوروبية.

إن مصلحة الولايات المتحدة الجوهرية تكمن في التفاوض على وقف سريع للأعمال القتالية في أوكرانيا، بهدف استقرار اقتصاد أوروبا، ومنع التصعيد غير المقصود أو توسع الحرب، واستعادة الاستقرار الإستراتيجي مع روسيا، وتيسير إعادة إعمار أوكرانيا بعد الحرب بما يضمن بقاءها دولة قابلة للحياة.

لقد أسفرت حرب أوكرانيا عن نتيجة معاكسة تتمثل في زيادة اعتماد أوروبا – خاصة ألمانيا – على مصادر خارجية. فاليوم تبني شركات الكيميائيات الألمانية بعضا من أكبر مصانع المعالجة في العالم في الصين، مستخدمة غازا روسيا لا يمكنها الحصول عليه في وطنها. وتجد إدارة ترامب نفسها في خلاف مع مسؤولين أوروبيين لهم توقعات غير واقعية بشأن الحرب، ويستندون إلى حكومات أقلية غير مستقرة تنتهك كثيرا مبادئ الديمقراطية لقمع المعارضة. يريد معظم الأوروبيين السلام، لكن هذا الطموح لا يتحول إلى سياسة، إلى حد كبير بسبب تقويض هذه الحكومات للعمليات الديمقراطية. وهذا مهم إستراتيجيا للولايات المتحدة لأن أوروبا لا تستطيع الإصلاح إذا ظلت محبوسة في أزمات سياسية داخلية.

ومع ذلك، تبقى أوروبا ذات أهمية إستراتيجية وثقافية للولايات المتحدة. فالتجارة عبر الأطلسي تظل أحد أعمدة الاقتصاد العالمي وازدهار أمريكا. وما تزال قطاعات أوروبا في التصنيع والتكنولوجيا والطاقة من بين الأقوى في العالم. وهي كذلك موطن لأبحاث علمية متقدمة ومؤسسات ثقافية رائدة. ولا يمكننا أن نسمح لأنفسنا بـ»التخلي عن أوروبا»؛ بل إن ذلك سيكون عملا انتحاريا إذا أخذنا أهداف هذه الإستراتيجية في الاعتبار.

يجب أن تواصل الدبلوماسية الأمريكية الدفاع عن الديمقراطية الحقيقية، وحرية التعبير، والاحتفاء غير الخجول بشخصيات أوروبا الوطنية وتاريخها. وتشجع الولايات المتحدة حلفاءها السياسيين في أوروبا على تعزيز هذا الإحياء الروحي، وثمة ما يدعو للتفاؤل مع تنامي تأثير الأحزاب الوطنية «السيادية» في أنحاء القارة.

يجب أن يكون هدفنا مساعدة أوروبا على تصحيح مسارها الحالي. فنحن بحاجة إلى أوروبا قوية كي ننجح في المنافسة، ولكي تعمل معنا لمنع أي خصم من الهيمنة على القارة.

ترتبط الولايات المتحدة عاطفيا بالقارة الأوروبية – وبطبيعة الحال، ببريطانيا وإيرلندا. كما أن الطابع الخاص لهذه الدول مهم إستراتيجيا لأننا نعتمد على حلفاء مبدعين وقادرين وواثقين وديمقراطيين لإرساء الاستقرار والأمن. نريد العمل مع دول متحالفة تريد استعادة عظمتها السابقة.

وعلى المدى الطويل، من المرجح جدا أنه خلال بضعة عقود على الأكثر، ستصبح بعض دول الناتو ذات غالبية غير أوروبية. ومن ثم يبرز سؤال مفتوح: هل ستنظر هذه الدول إلى موقعها في العالم أو تحالفها مع الولايات المتحدة بالطريقة نفسها التي نظر بها الموقعون الأصليون على ميثاق الناتو؟

يجب أن تركز سياستنا العامة تجاه أوروبا على:

* إعادة إرساء الاستقرار داخل أوروبا والاستقرار الإستراتيجي مع روسيا؛
* تمكين أوروبا من الوقوف على قدميها والتصرف كجماعة من الدول ذات السيادة المتحالفة، تتحمل

المسؤولية الأولى عن دفاعها، من دون أن تهيمن عليها قوة خصم؛

* تنمية المقاومة لمسار أوروبا الحالي داخل الدول الأوروبية نفسها؛

* فتح الأسواق الأوروبية أمام السلع والخدمات الأمريكية وضمان معاملة عادلة للعمال والشركات الأمريكية؛

* دعم الدول القوية في وسط وشرق وجنوب أوروبا من خلال الروابط التجارية، ومبيعات السلاح، والتعاون السياسي، والتبادل الثقافي والتعليمي؛

* إنهاء الانطباع – ومنع الواقع – القائل إن الناتو تحالف دائم التوسع بلا حدود؛

* وتشجيع أوروبا على اتخاذ إجراءات ضد فائض الطاقة الإنتاجية «المرتبط بالسياسات التجارية الصارمة»، وسرقة التقنيات، والتجسس السيبراني، وغيرها من الممارسات الاقتصادية المعادية.

د. الشرق الأوسط: تحويل الأعباء وبناء السلام

لما لا يقل عن نصف قرن، احتلت منطقة الشرق الأوسط أولوية السياسة الخارجية الأمريكية، فوق كل الأقاليم الأخرى. والأسباب واضحة: فقد كانت المنطقة لعقود المورد الأهم للطاقة عالميا، ومسرحا رئيسا للتنافس بين القوى العظمى، وبؤرة صراعات تهدد بالامتداد إلى بقية العالم بل وحتى إلى شواطئنا.

أما اليوم، فقد تراجع اثنان على الأقل من هذه العوامل. فقد تنوعت إمدادات الطاقة بشكل كبير، وعادت الولايات المتحدة إلى موقع المصدر الصافي للطاقة. كما حلت منافسة «القوى الكبرى» محل صراع المعسكرين، بينما تحتفظ الولايات المتحدة بالموقع الأكثر تميزا، معززا بإعادة تنشيط الرئيس ترامب لتحالفاتنا في الخليج ومع شركاء عرب آخرين ومع إسرائيل.

تظل الصراعات التحدي الأكثر إزعاجا في الشرق الأوسط، لكن حجم هذا التحدي اليوم أقل مما توحي به العناوين. فإيران – القوة المزعزعة الرئيسة للاستقرار في المنطقة – أضعفتها بشدة الإجراءات الإسرائيلية منذ هجوم ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، وعملية «المطرقة منتصف الليل» التي نفذها الرئيس ترامب في يونيو ٢٠٢٥، والتي ألحقت ضررا كبيرا ببرنامجها النووي. وما زال الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني معقدا، لكن بفضل وقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن الذي تفاوض عليه الرئيس ترامب، تحقق تقدم نحو سلام أكثر استدامة. أما الداعمون الرئيسيون لحماس فقد أضعفوا أو تراجعوا. وتبقى سوريا مصدرا محتملا للتحديات، لكنها قد تستقر وتستعيد مكانتها الطبيعية كفاعل إيجابي ومتكامل في المنطقة بدعم أمريكي وعربي وإسرائيلي وتركي.

ومع إلغاء أو تخفيف السياسات المقيدة للطاقة وارتفاع إنتاج الطاقة الأمريكي، ستتراجع الدوافع التاريخية التي جعلت الشرق الأوسط محور السياسة الأمريكية. وستتحول المنطقة بصورة متزايدة إلى مصدر ووجهة للاستثمارات الدولية، في مجالات تتجاوز النفط والغاز – من الطاقة النووية إلى الذكاء الاصطناعي والتقنيات الدفاعية. كما يمكننا العمل مع شركائنا في الشرق الأوسط لتعزيز مصالح اقتصادية أخرى، مثل تأمين سلاسل الإمداد وتوسيع فرص بناء أسواق مفتوحة وصديقة في مناطق أخرى من العالم، كأفريقيا.

يثبت شركاؤنا في الشرق الأوسط التزاما متزايدا بمحاربة التطرف، وهو اتجاه يجب على السياسة الأمريكية

تشجيعه. لكن ذلك سيتطلب التخلي عن التجربة الخاطئة التي تمثلت في الضغط على دول المنطقة – وخاصة الملكيات الخليجية – للتخلي عن تقاليدها وأشكال حكمها التاريخية. يجب أن نشجع الإصلاح ونحتفي به عندما ينبع من الداخل، لا أن نحاول فرضه من الخارج. مفتاح نجاح علاقاتنا مع الشرق الأوسط هو قبول المنطقة وقادتها ودولها كما هي، مع العمل معا في ملفات المصلحة المشتركة.

ستحتفظ أمريكا دائما بمصالح جوهرية في ضمان ألا تقع موارد الطاقة في الخليج في يد عدو صريح، وأن يبقى مضيق هرمز مفتوحا، وأن تظل الملاحة في البحر الأحمر مؤمنة، وألا تكون المنطقة حاضنة أو مصدرا للإرهاب الموجه ضد المصالح الأمريكية أو الأراضي الأمريكية، وأن تظل إسرائيل آمنة. يجب أن نواجه هذه التهديدات فكريا وعسكريا من دون الانخراط في حروب «بناء أمة» عقيمة تستمر لعقود. كما أن لنا مصلحة واضحة في توسيع «اتفاقات أبراهام» لتشمل مزيدا من دول المنطقة ودولا أخرى في العالم الإسلامي.

لكن الأيام التي كان فيها الشرق الأوسط يهيمن على السياسة الخارجية الأمريكية – في التخطيط بعيد المدى وفي التنفيذ اليومي – قد انتهت، ولحسن الحظ. ليس لأن الشرق الأوسط لم يَعد مهما، بل لأنه لم يعد البؤرة الدائمة للتوتر ومصدر الكوارث الوشيكة كما كان. إنه يتحول بدلا من ذلك إلى فضاء للشراكة والصداقة والاستثمار – وهو تحول يجب الترحيب به وتعزيزه. في الحقيقة، إن قدرة الرئيس ترامب على توحيد العالم العربي في شرم الشيخ سعيا للسلام والتطبيع ستسمح للولايات المتحدة أن تعطي الأولوية لمصالحها الوطنية كما لم يحدث من قبل.

هـ. أفريقيا

طوال فترة طويلة، ركزت السياسة الأمريكية في أفريقيا على تقديم الليبرالية الغربية ثم نشرها لاحقا في القارة. وعلى الولايات المتحدة اليوم أن تسعى بدلا من ذلك إلى الشراكة مع دول مختارة للحد من الصراعات، وتعزيز علاقات تجارية متبادلة المنفعة، والانتقال من نموذج المعونة إلى نموذج الاستثمار والنمو القادر على تسخير الموارد الطبيعية الوفيرة والطاقات الاقتصادية الكامنة في أفريقيا.

قد تشمل فرص الانخراط التفاوض على تسوية نزاعات قائمة (مثل الكونغو الديمقراطية – رواندا، والسودان)، ومنع اندلاع نزاعات جديدة (مثل إثيوبيا – إريتريا – الصومال)، إضافة إلى مراجعة مقاربتنا للمعونات والاستثمار (مثل قانون نمو الفرص في أفريقيا – AGOA). ويجب أن نبقى متيقظين لأي عودة لنشاط الجماعات الإرهابية الإسلامية في أجزاء من أفريقيا، مع تجنب أي التزامات أمريكية طويلة الأمد أو وجود مكثف على الأرض.

ينبغي للولايات المتحدة أن تنتقل من علاقة تقوم على المساعدة مع أفريقيا إلى علاقة قائمة على التجارة والاستثمار، مع تفضيل الشراكة مع دول قادرة وموثوقة ملتزمة بفتح أسواقها أمام السلع والخدمات الأمريكية. ومن مجالات الاستثمار الفورية ذات العائد المحتمل في أفريقيا قطاع الطاقة وتطوير المعادن الحيوية.

إن تطوير تقنيات أمريكية في مجالات الطاقة النووية وغاز البترول المسال والغاز الطبيعي المسال يمكن أن يحقق أرباحا للشركات الأمريكية، ويساعدنا في المنافسة على المعادن الحيوية وغيرها من الموارد.

إميلي هاردينغ:

استراتيجية الأمن القومي الامريكي: الإيجابيات والسلبيات وأجراس الإنذار

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية(CSIS)/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

تمثل استراتيجية الأمن القومي هذه تحولا أيديولوجيا وجوهريا في السياسة الخارجية الأمريكية. تسعى الإدارة إلى صياغة مبدأ جديد للسياسة الخارجية قائم على مبدأ «أمريكا أولا»، وهو مبدأ عملي للغاية، وربما قصير النظر. على سبيل المثال، من الواضح أن أجندة الديمقراطية قد انتهت.

ستتخذ خيارات السياسة الخارجية بناء على ما يجعل الولايات المتحدة أكثر قوة وازدهارا. هذا صحيح، وهو ما صوّت عليه الشعب الأمريكي بوضوح، لكن خيارات اليوم القائمة على المصلحة الذاتية قد تؤدي إلى مستقبل أكثر وحدة وضعفا وتشرذما. إنها لحظة محورية حقا في كيفية عمل العالم.

إن استراتيجية الأمن القومي هذه هي جرس إنذار حقيقي ومؤلم ومثير للصدمة لأوروبا. إنها لحظة تباعد عميق بين نظرة أوروبا لنفسها ورؤية ترامب لأوروبا.

إذا كان لدى أوروبا أي شك في أن إدارة ترامب ملتزمة تماما باستراتيجية الحب القاسي، فهي تعرف الآن على وجه اليقين. تطلب الإدارة - وتطالب حقا - أن تراقب أوروبا الجزء الخاص بها من العالم، والأهم من ذلك، أن تدفع ثمنه بنفسها. إن أكثر أجزاء الاستراتيجية إثارة للقلق هي تلك التي توبخ أوروبا على فقدان طابعها الأوروبي. يبدو أن المشاعر وراء الكلمات تثير الخوف من المهاجرين والالتزام بأوروبا المثالية القديمة التي تكون موضع تساؤل في أحسن الأحوال. أوروبا الحديثة نابضة بالحياة ومتطورة وسعيدة إلى حد كبير. من المرجح أن يكون رد فعل غالبية أوروبا على استراتيجية الأمن القومي هذه هو نفس الصدمة المروعة التي واجهتها في خطاب نائب الرئيس جيه دي فانس في ميونيخ .

ستعجب الصين بجزئين من هذه الاستراتيجية، وستكره الباقي. ستعجب بكين بالإعلان الصريح بأن الولايات المتحدة تفضّل عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، والبيان الواضح حول احترام سيادة الدول. قد يهدئ ذلك

مخاوف الصين من سعي الولايات المتحدة لتقويض استقرار النظام. ستبغض دعواتها للخروج من أمريكا اللاتينية، والنهج القوي للردع، وهما ضروريان وممتازان في آنٍ واحد. إجمالا، يعتبر قسم المحيط الهادئ قويا.

براغماتي بدون براغماتية

لقد ظهرت سياسة خارجية قائمة على مبدأ «أمريكا أولا». والخط الرئيسي في هذه السياسة هو: «سياسة الرئيس ترامب الخارجية براغماتية دون أن تكون «براغماتية»، وواقعية دون أن تكون «واقعية»، ومبدئية دون أن تكون «مثالية»، وحازمة دون أن تكون «صقوريّة»، ومقيّدة دون أن تكون «حمائمية». إنها لا ترتكز على أيديولوجية سياسية تقليدية، بل يحركها في المقام الأول ما يناسب أمريكا - أو، باختصار، «أمريكا أولا».»

هناك عنصران من الاستراتيجية يسلطان الضوء على هذا النهج بشكل صارخ — اللغة المتعلقة بالنمو الاقتصادي والنهاية الواضحة لاستراتيجية الديمقراطية.

فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، فإن المنطق الواضح هو أن الولايات المتحدة بحاجة إلى النجاح في التجارة لتكون قوية في الداخل، وأن القوة في الداخل ستمكن من تحقيق انتصارات مستقبلية في الخارج. هذا صحيح، لكن مسألة كيفية بناء علاقات تجارية أكثر ازدهارا هي النقطة التي تلتقي فيها الأفكار بالسياسات. تشير الاستراتيجية إلى إعادة التصنيع، وقاعدة صناعية دفاعية قوية، وتأمين المعادن والموارد الحيوية.

هذا أمر جيد وجيد - أما «الكيفية» فهي الجزء الصعب. يجب أن تشعر الشركات الأمريكية بتشجيع كبير من الدعوة الصريحة إلى «تعاون أوثق بين الحكومة الأمريكية والقطاع الخاص الأمريكي». والأهم من ذلك، أن الرئيس كلف كل سفير مؤخرا بالعمل كداعم للأعمال الأمريكية: «يجب أن تكون جميع سفاراتنا على دراية بفرص الأعمال الرئيسية في بلادهم، وخاصة العقود الحكومية الرئيسية. يجب على كل مسؤول حكومي أمريكي يتعامل مع هذه الدول أن يفهم أن جزءا من وظيفته هو مساعدة الشركات الأمريكية على المنافسة والنجاح».

مع ذلك، تبدو آفاق الديمقراطية أكثر قتامة. يبدو أن الإدارة قررت أن الدفع نحو الإصلاحات الديمقراطية ليس في قائمة أولوياتها. إنها «مطلبٌ ملِحّ»، وليست رؤية لبناء عالم أكثر سلاما يتمتع فيه مواطنون ممكَّنون ومستقلون. على سبيل المثال، في أمريكا اللاتينية، تنص الاستراتيجية على أن الولايات المتحدة «ستكافئ وتشجع حكومات المنطقة وأحزابها السياسية وحركاتها التي تتوافق عموما مع مبادئنا واستراتيجيتنا»، ثم تتبع بـ»لكن» ملحّة: «لكن يجب ألا نتجاهل الحكومات ذات الرؤى المختلفة، والتي نتشارك معها المصالح، والتي ترغب في العمل معنا». يقول قسم أفريقيا: «لفترة طويلة جدا، ركزت السياسة الأمريكية في أفريقيا على توفير الأيديولوجية الليبرالية، ثم على نشرها لاحقا».

> **يبدو أن الإدارة قررت أن الدفع نحو الإصلاحات الديمقراطية ليس في قائمة أولوياتها.**

من المرجح أن يكون هذا مرجعا «مستيقظا» ولكنه أيضا له آثار على برمجة الديمقراطية. وأخيرا، في القسم الخاص بالشرق الأوسط، سيسعد الملوك الإقليميون كثيرا بقراءة ما يلي: ستتخلى الولايات المتحدة عن «تجربة أمريكا المضللة في ترهيب هذه الدول - وخاصة ممالك الخليج - للتخلي عن تقاليدها وأشكال حكمها التاريخية. يجب أن نشجع ونشيد بالإصلاح متى وأينما ظهر عضويا، دون محاولة فرضه من الخارج». إذا كانت فكرة جيل الألفية «أنت تفعل ما تريد» سياسة خارجية، فقد ظهرت بالكامل في استراتيجية الأمن القومي هذه. لن يتعرض الطغاة لأي

ضغط من الولايات المتحدة، طالما يمكننا العمل معا. تجدر الإشارة إلى أن إدارة ريغان كانت مستعدة أيضا للعمل مع الأنظمة البغيضة، ولكن من أجل غاية أيديولوجية وضرورية للغاية: هزيمة الشيوعية. الهدف النهائي لإدارة ترامب هو الرخاء.

الصين تحت الإشعار

ستطمئن هذه الاستراتيجية الصين وتقلقها في آنٍ واحد. وتأتي هذه الطمأنينة في صورة وعود بعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى واحترام السيادة الوطنية، وهما موضوعان يثاران باستمرار لدى بكين وموسكو وطهران وبيونغ يانغ، وغيرهم ممن يكرهون المحاضرات الأمريكية حول الإصلاح الديمقراطي.

كما تسلّط الاستراتيجية الضوء، بحق، على إخفاقات السياسات السابقة تجاه الصين. ورغم أن هذا النقد لاذع، إلا أنه منصف إلى حد كبير، مستفيدا من إدراك الماضي: «لقد عكس الرئيس ترامب بمفرده أكثر من ثلاثة عقود من الافتراضات الأمريكية الخاطئة بشأن الصين: أي أنه بفتح أسواقنا أمام الصين، وتشجيع الشركات الأمريكية على الاستثمار فيها، ونقل صناعاتنا إلى الصين، سنسهّل انضمام الصين إلى ما يسمى «النظام الدولي القائم على القواعد». لكن هذا لم يحدث». ومع ذلك، فإن هذا أقل عدلا بكثير، وهو أقرب إلى لقطة رخيصة: «كانت النخب – على مدار أربع إدارات متتالية من كلا الحزبين السياسيين – إما ممكّنة لاستراتيجية الصين عن طيب خاطر أو في حالة إنكار». كان على صانعي السياسات على الأقل محاولة العمل مع الصين، والنظر إلى صعودها بتفاؤل، ومحاولة دمجها في عالم مزدهر قائم على القواعد. كانت هذه المحاولات، في الواقع، ساذجة، لكن كان على الولايات المتحدة أن تحاول. ولكن من المؤسف أن الصين لم ترد بالمثل على حسن النية الامريكية، وقد تعلمت الولايات المتحدة درسها.

ولكن بكين ستكون أقل تفاؤلا بشأن الإعلان الواضح عن مبدأ مونرو الجديد، مع الدعوة المقابلة للصين للخروج من أمريكا اللاتينية: «يجب أن تكون الولايات المتحدة متفوقة في نصف الكرة الغربي كشرط لأمننا وازدهارنا.... يجب أن تكون شروط تحالفاتنا، والشروط التي نقدم بموجبها أي نوع من المساعدة، مشروطة بتقليص النفوذ الخارجي المعادي – من السيطرة على المنشآت العسكرية والموانئ والبنية الأساسية الرئيسية إلى شراء الأصول الاستراتيجية المحددة على نطاق واسع».

> **الخطاب في التقرير الاستراتيجي مقلق للغاية ومبالغ فيه في بعض المواضع**

نداء استيقاظ أوروبا

تبدي استراتيجية الأمن القومي سخرية صارخة من أوروبا. لا تتضمن الاستراتيجية سوى القليل مما يطمئن الحلفاء الأوروبيين، كما أن لهجتها ومضمونها يشبهان إلى حد كبير خطاب نائب الرئيس فانس في مؤتمر ميونيخ للأمن في وقت سابق من هذا العام. سيقلق ما تراه العواصم الأوروبية قلقا بالغا. ومن المتوقع، بل الصحيح إلى حد كبير، ما يلي: «لقد ولّى عهد الولايات المتحدة التي تدعم النظام العالمي بأسره كأطلس.

لدينا من بين حلفائنا وشركائنا الكثر عشرات الدول الغنية والمتطورة التي يجب أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن مناطقها وتساهم بشكل أكبر في دفاعنا الجماعي». لقد دعا قادة الولايات المتحدة أوروبا لعقود إلى بذل المزيد من الجهد لتقاسم الأعباء في حلف الناتو. تنهي استراتيجية الأمن القومي هذه نهائيا سياسة التشجيع والإغراء، وتمارس سياسة الحزم.

لكن الأمر الأكثر إثارة للقلق هو انتقاد وثيقة الأمن القومي لأوروبا بسبب تراجعها الثقافي. وهذا أمر مثير للسخرية بشكل خاص، بالنظر إلى أن بقية الوثيقة تؤكد أنها لن تنتقد الملوك أو تتدخل في الشؤون السيادية للدول الأخرى. كما أنها تحمل نبرة قوية من معاداة المهاجرين. على سبيل المثال، تشتكي الوثيقة من «احتمال حقيقي وأكثر وضوحا لمحو الحضارة»، مستشهدة بـ»أنشطة الاتحاد الأوروبي وغيره من الهيئات العابرة للحدود الوطنية التي تقوض الحرية السياسية والسيادة، وسياسات الهجرة التي تغير وجه القارة وتثير الصراعات، ورقابة حرية التعبير وقمع المعارضة السياسية، وانخفاض معدلات المواليد، وفقدان الهويات الوطنية والثقة بالنفس». هذا ينبغي أن يثير تساؤلات حتى أشد مؤيدي الرئيس ترامب حماسة. فهي لا تسيء فهم الوضع الراهن لأوروبا فحسب، بل تميل بشدة إلى حجج الأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة. يشير هذا أيضا إلى أن جزءا من سبب الصراع مع روسيا هو ضعف ثقة أوروبا بنفسها، وهو ما سيسعد بوتين على سبورة بروكسل. تقول استراتيجية الأمن القومي: «نتيجة لحرب روسيا في أوكرانيا، أصبحت العلاقات الأوروبية مع روسيا الآن متوترة للغاية، وينظر العديد من الأوروبيين إلى روسيا على أنها تهديد وجودي». هذا لأنها تهديد وجودي، سيدي الرئيس. يكفي أن ننظر إلى استراتيجية روسيا العدوانية المتزايدة المتمثلة في الحرب الهجينة في جميع أنحاء القارة.

خاتمة

الخطاب في استراتيجية الأمن القومي مقلق للغاية ومبالغ فيه في بعض المواضع. على سبيل المثال، تتأرجح هذه الفقرة بين البهجة والغضب: «إن وقف الصراعات الإقليمية قبل أن تتفاقم وتتحول إلى حروب عالمية تغرق قارات بأكملها أمرٌ جدير باهتمام القائد العام، وأولوية لهذه الإدارة. إن عالما مشتعلا، حيث تصل الحروب إلى شواطئنا، أمرٌ ضارٌ بالمصالح الأمريكية. يستخدم الرئيس ترامب الدبلوماسية غير التقليدية، والقوة العسكرية الأمريكية، والنفوذ الاقتصادي لإخماد جذوة الانقسام بين الدول النووية والحروب العنيفة الناجمة عن قرون من الكراهية». من غير الواضح كيف يمكن للمرء أن يخمد جذوة الانقسام. لكن السلام أفضل بكثير من الحرب. الحرب جحيمٌ حقيقي. يزدهر العالم عندما يكون في سلام ويعمل معا لمواجهة التحديات العالمية. لقد أثبت نصف القرن الماضي أن الوجود الأمريكي القوي يعزز أهداف السلام والازدهار، وقد عزز الرئيس ترامب نفسه قضية السلام بنشاطٍ وعزيمة. ولكن لا ينبغي أن تقتصر هذه الجهود على مرة واحدة فقط.

> **إغفال هذه الركائز الأساسية للسلام العالمي لن يجعل أمريكا أولا**

من المجدي دفع تكاليف مناسبة على المدى القصير لتحقيق مكاسب طويلة الأجل من السلام الأمريكي. هذه التكاليف استثمارات في الأمن، والتجارة المفتوحة، والديمقراطية، والتحالفات. إن إغفال هذه الركائز الأساسية للسلام العالمي لن يجعل أمريكا أولا، بل سيجعلها ضعيفة.

*إميلي هاردينغ هي مديرة برنامج الاستخبارات والأمن القومي والتكنولوجيا ونائبة رئيس قسم الدفاع والأمن في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن العاصمة.

*مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، وهو مؤسسة خاصة معفاة من الضرائب تركز على قضايا السياسات العامة الدولية. أبحاثه غير حزبية وغير مسجَّلة الملكية.

www.marsaddaily.com

مسرحية رخيصة.. ومحاولة يائسة

*سوران الداودي

ان عرض نيجيرفان هركي، مسؤول تنظيمات الاتحاد الوطني في ناحية خبات، على شاشات التلفزيون، وما رافقه من (اعترافات) جاهزة ومعلبة، ليس حدثا عابرا ولا خطوة بريئة، انما سيناريو رخيص أخرجه الحزب الديمقراطي الكردستاني بهدف مكشوف ترير فعلته وهجومه على المواطنين في لاجان وتضليل الرأي العام.

إن استخدام شاشات الإعلام لتصفية الحسابات السياسية وتحويل القنوات إلى ساحات للتشهير، يكشف حجم الأزمة الأخلاقية والسياسية التي يعيشها الحزب الديمقراطي. فبدل أن يلجأ إلى القانون ومؤسسات الدولة، يختار الاستعراض الإعلامي بوصفه وسيلة ضغط وإهانة، وهي ممارسة لا تمت للديمقراطية بصلة التي يتفاخر الحزب بها، انما تعكس العقلية السلطوية القديمة التي ترفض التخلي عن أساليب الترهيب.

ما قام به الحزب الديمقراطي من عرض نيجيرفان هركي بهذه الطريقة المهينة هو إجراء سياسي غير مشروع، ولا يتناسب مع أبسط معايير السلوك المدني أو الأخلاق العامة. فالعدالة لاتتحقق عبر الكاميرات، ولا الاتهامات تثبت عبر مسرحيات إعلامية، ولا الحقيقة تبنى على اعترافات تنتزع تحت ظروف لايعرف أحد طبيعتها.

من المؤسف أن الحزب الديمقراطي عبر هذه الاساليب يحاول صناعة أعداء وهميين، بدل مواجهة أزماته الداخلية ومراجعة سياساته التي عمقت الانقسام وأضرت بالعملية السياسية في الإقليم. إن هذا السلوك لا يسيء فقط إلى الضحية التي تم استغلالها، بل يسيء إلى الحياة العامة التي تقوم على التعددية واحترام كرامة الإنسان.

إن الاتحاد الوطني الكردستاني، ومن ورائه جمهور واسع من أبناء الإقليم، يرفضون بشكل قاطع هذا النهج الاستفزازي، ويطالبون بالاحتكام إلى القضاء والمؤسسات، بدل تحويل الإعلام إلى منصة للابتزاز السياسي وإثارة البلبلة.

لقد أثبتت التجارب أن القوى التي تلجأ إلى التشهير الإعلامي بدل الأدلة، وإلى العرض التلفزيوني بدل القضاء، إنما تعلن عمليا إفلاسها السياسي. وإن هذه المحاولة لن تنطلي على أحد، ولن تغير الحقائق، ولن تمنح الحزب الديمقراطي أي شرعية جديدة، بل تزيد من فقدان الثقة في أسلوبه ونهجه.

إن مستقبل إقليم كردستان لا يبنى بهذه الأساليب، انما بالحوار والاحترام وسيادة القانون.

ما حصل ليس إلا صفحة سوداء جديدة تضاف إلى سجل من الانتهاكات السياسية للحزب الديمقراطي الكردستاني التي لن تمر دون مساءلة التاريخ والاجيال.